

أبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني

رحمه الله تعالى

للإمام القاضي أبي محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي

المتوفى سنة ٤٢٢ هـ

صححها وضبطها

العلامة الفقيه أبو أويس محمد بوخبزة الحسني التطواني

خرج أحاديثها وعلق عليها

أبو الفضل بدر العمراني الطنجي

ويليها

جزء في الأوهام

التي وقعت في الصحيحين وموطأ مالك

للإمامين الحافظين

أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم القرطبي

وأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي

رواية عن

الحافظ أبي طاهر أحمد بن محمد السلفي

عن أبي الحسن محمد بن مرزوق الزعفراني

تحقيق وتعليق

أبي الفضل بدر العمراني

منشورات
محمد علي بيضون
لنشر كتب السنة والجماعة
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

شرح
عقيدة الإمام مالك الصغير
أبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني
رحمه الله تعالى

للإمام القاضي أبي محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي
المتوفى سنة ٤٢٢ هـ

صححها وضبطها
العلامة الفقيه أبو أويس محمد بوخبزة الحسني التطواني

خرج أحاديثها وعلق عليها
أبو الفضل بدر العمراني الطنجي

ويليها

جزء في الأوهام
التي وقعت في الصحيحين وموطأ مالك

للإمامين الحافظين
أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم القرطبي
وأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي

رواية عن
الحافظ أبي طاهر أحمد بن محمد السلفي
عن أبي الحسن محمد بن مرزوق الزعفراني

تحقيق وتعليق
أبي الفضل بدر العمراني

منشورات
محمد علي بيضون
لنشر كتب السنة والجماعة
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان



الطبعة الأولى
١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٢ م

دار الكتب العلمية
بيروت ـ لبنان

رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
هاتف وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ ـ ٣٦٦١٣٥ ـ ٣٧٨٥٤٢ (١ ٩٦١)
صندوق بريد : ٩٤٢٤ ـ ١١ بيروت ـ لبنان

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beirut - Lebanon

Ramel Al-Zarif, Bohtory St., Melkart Bldg., 1st Floor
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beyrouth - Liban

Ramel Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1ére Etage
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
B.P. : 11 - 9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7451-3635-6



http://www.al-ilmiyah.com/

e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله الواحد الأحد، الفرد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفؤا أحد، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد الذي حقق التوحيد، وندد بما سواه أيما تنديد، وعلى آله وصحبه أهل الاتباع والتجديد.

أما بعد، فهذا شرح عقيدة الإمام ابن أبي زيد القيرواني المالكي للإمام القاضي عبد الوهاب بن نصر البغدادي، سكب فيه الشارح صريح الاعتقاد على نهج السلف الصالح بعيدا عن سفسطة المتكلمين، وجناية المثبتة الغالين؛ ولما كان على هذا المنوال، قمت بالاعتناء به تخريجا وتعليقا دون إخلال أو إملال، معتمدا في ذلك على نسخة شيخنا العلامة الفقيه المحقق أبي أويس محمد بن الأمين بوخبزة الحسني التطواني[1]، الذي أنقذ النسخة المحفوظة بخزانة الزاوية الناصرية من الضياع من خلال نسخها وضبطها وتصحيح عباراتها، زاده الله حرصا في هذا المجال من أجل نشر العلم وبعثه. ومنهجي في خدمة هذا الكتاب هو :

1- ضبطت بعض النصوص التي غفل عنها شيخنا حفظه الله، وحتى لا تختلط تصحيحاته بتصحيحاتي رمزت لها بـ: م ب، وما كان خلوا منه فهو لي.

2- عزوت الآيات إلى سورها.

3- خرجت الأحاديث والآثار النبوية، وهناك بعض الأحاديث لم أقف لها على مخرج رغم طول البحث عنها.

4- ترجمت لبعض الأعلام المغمورين.

5- صنعت فهرساً للأحاديث والآثار؛ أما فهرس الموضوعات فهو من صنع شيخنا حفظه الله.

(1) ترجمت له بأوائل كتاب " الجواب المفيد للسائل المستفيد "

6- وقد أوردت بآخره أنظاماً مهمة لها صلة بهذا الباب، وهي: قصيدة الإمام الخاقاني في الأئمة المقتدى بهم، نظم في أنواع الكفر، وآخر في معانيه للشيخ بو خبزة.

وأسأل الله عز وجل التوفيق والسداد، إنه الهادي إلى طريق الرشاد.

وكتب بدر العمراني **بطنجة: 19 ذي الحجة 1422 هـ**

هذا شرح عقيدة الإمام مالك الصغير

أبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني

رحمه الله تعالى، للعلامة

الإمام القاضي عبد الوهاب

ابن نصر البغدادي

المالكي رحمه الله

تعالى

بمنه

توفي سنة ٤٢٢ (الأعلام ٤/١٨٤ ط ٧) وما ذكر
من مصادر

صورة عنوان المخطوط



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا فضل له، وممن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

أما بعد: فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

ثم إن عقيدة الإمام الملقب: مالك الصغير، أبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني المالكي المتوفى بالقيروان سنة 386، عقيدة سلفية جيدة، واضحة المعالم، نيرة الأدلة، سليمة المباني، طيبة الأهداف والمعاني، صدر بها كتابه الشهير المسمى : الرسالة، التي وضعها باقتراح تلميذه الصالح الشيخ محرز[1] لينتفع بها النساء والصبيان ومن في معناهم، وقد اشتغل الناس بها ووضعوا عليها ما لا يحصى من الشروح والحواشي. واشتهر[2] أن أول من شرحها الإمام القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي[3] ذائع الصيت بعلو الكعب في العلوم والمعارف، وقد قل وجود هذا الشرح وندرت نسخه حتى لنكاد نجزم بعدم وجود نسخة كاملة منه، وإنما توجد قطع منه ،منها قطعة تتضمن الأجزاء الأولى بالمفهوم الحديثي للجزء. لا تتعدى شرح المقدمة تسبقها فصول

---

(1) وقيل: غيره.م ب. قلت: مثل إبراهيم بن محمد السبائي؛ لكن ما ذكره الشيخ هو المشهور، واسمه الكامل أبو محفوظ محرز بن خلف البكري التونسي المالكي المولود سنة 340، والمتوفى سنة 413.

(2) وقيل أول من شرحها تلميذه أبو بكر محمد بن مَوهَب المقبري المتوفى سنة 406.

(3) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد 11/ 31 وترتيب المدارك 4/ 691 وسير أعلام النبلاء 17/ 429 وصاحب الإتحاف بتخريج أحاديث الإشراف 1/ 97 وقد استوعب هذا الأخير ترجمته.

مهمة في أصول الفقه على طريقة قدماء المالكية ببغداد، ثم شرح العقيدة.

وهذه القطعة من أحباس الزاوية الناصرية بقرية (تامجروت) عمالة (ورززات) بالجنوب المغربي، كتبها أحد المريدين لشيخه كما سيأتي إن شاء الله تعالى ، وهي في غاية الرداءة تصحيفا وتحريفا، وبها بياضات كثيرة، وقد قرأتها فأدركت نفاستها وما تضمنته من غرر الأدلة، وسواطع البراهين وقواطع الحجج في الرد على المخالفين والمبتدعين، على المنهج السلفي الذي كان عليه قدماء المالكية إلا ما كان من نزوع خفيف لمذهب الأشعري في نحو مسألة الكسب، واستخدام طريقة المتكلمين واصطلاحهم أحيانا.

فاستخرت الله تعالى في نقلها مفردة، واستخراجها سليمة من الأخطاء معبدة، وإليك نصها بتوفيق الله تعالى ،وحسن عونه، ولا حول ولا قوة إلا به.

قال الشيخ أبو محمد بن أبي زيد رحمه الله بعد البسملة والصلاة والسلام على رسول الله صلى /عليه وسلم :

الكلام على الخطبة والمقدمات

ما كان من مسألة خلاف في الأصول بين أهل الملة، ذكرنا بعض الحجج[1] من الكتاب والسنة، وأدلة العقول مما يبين[2] عن صحة مذهب أهل السنة وأئمة العلماء، وبطلان مذاهب البدعية وأهل الضلال، وما كان من أصل لا خلاف فيه بين الأمة، أومأنا إلى نكتة في بيانه تكشف عن معناه دون استيفاء جميع ما في بابه، وقد كنا أملينا[3] شرحها من قبل، فأخذه منا في السفر بالبصرة من لم يرده قبل حصول أصل منه، ونحن الآن مستأنفون شرح ذلك، والله الموفق والممد.

فـصل

قال شيخنا أبو محمد عبد الله بن أبي زيد رحمه الله: (الحمد لله الذي ابتدأ الإنسان بنعمته، وصوره في الأرحام بحكمته، وأبرزه إلى رفقه، وما يسر له من رزقه، وعلمه ما لم يكن يعلم، وكان فضل الله عليه عظيما).

قال القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر رحمه الله: بدأ - رحمه الله - بحمد الله عز وجل، والثناء عليه، تأدبا بأدب الشريعة، وتيمنا بذكر الله تعالى . وما ذكره من أن الله تعالى ابتدأ الإنسان بنعمته فقد ورد به القرآن والسنة، وأجمعت عليه الأمة، قال الله تعالى : ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾[4] وقال تعالى : ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾[5] وقال: ﴿بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ﴾[6] وقال: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[7] وقالت[8] الأمة بلسان واحد: إن الله هو المبتدئ بالنعم.

---

(1) في الأصل: الحجاج. م ب.

(2) في الأصل: تبين. م ب.

(3) في الأصل: وقتا كنا أملأنا. م ب.

(4) لقمان :20.

(5) إبراهيم: 34.

(6) القصص :17.

(7) الفاتحة: 7.

(8) في الأصل: وقال. م ب.

فأما أول نعمة الله تعالى على خلقه: فاختلف الأصوليون من أهل الملة وأئمة الحديث فيها. فمنهم من يقول: إنها الحياة، لأنهم بها يصلون إلى ما يتلوها من نعمة الإيمان والهداية والتوفيق وإدراك اللذات وغير ذلك من النعم التالية لها، ومنهم من يقول: إنها إدراك اللذات، وسلامة الحواس، وقيل: ما ينتفعون به مما تميل إليه طباعهم، وتصلح عليه أجسامهم، وهو الذي يختاره شيخنا رحمه الله، وكلا القولين محتمل، ومنهم من يقول: إن الحياة إنما تكون نعمة بشرط كون التوفيق للطاعة مقارنا لها ،فأما إن وجدت مع فقده، فليست بنعمة على الإطلاق، وذهب هذا القائل إلى أن النعمة هي ما قارنها التوفيق والهداية فيما يتصل بالدنيا؛ كالحياة التي يصل[1] الحي بوجودها إلى اللذات/ ،ونيل الشهوات، ومثل صحة البدن والسلامة من العلل والأسقام.

فأما النعم الدينية: فهي التوفيق للطاعة والتقريب، والتبعيد من المعاصي والآثام والتجنيب لها، فأما أعظم نعم[2] الله تعالى على عباده وأجلها قدرا وخطرا، فلا خلاف بينهم أنها هدايتهم لتوحيده، والإيمان به وبرسله وشرائعه، وتوفيقهم لذلك، وتمكينهم منه، وقد نطق النص بذلك بقوله تعالى : ﴿فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَكُنتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٦٤﴾﴾[3] وقوله: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ﴾[4] وقوله: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[5]. وقوله: (الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله). وقوله: (وصوره في الأرحام بحكمته) فدليله قائم، وبرهانه واضح، لأن من شاهد بنية الإنسان وتركيبه، وإتقان صنعه،ووجه الحكمة في تصويره وتركيب حواسه وآلاته[6]، واختلاف آلات منافعه، من مخالفة مدخل الطعام والشراب لمخارجهما[7]، ومخرج النفس واجتذابه[8] للهواء الذي يمسك

(1) في الأصل: يتصل. م ب.
(2) في الأصل: نعمة. م ب.
(3) البقرة: 64.
(4) النور: 21.
(5) النساء: 83.
(6) في الأصل: والابه. م ب.
(7) في الأصل: لمخارجها. م ب.
(8) في الأصل: واجترائه. م ب.

للقلب وصوله اليه وترويحه وتركيبه، هذا كله من الجمع بين نطفة الرجل والمرأة، وهي مواد لا قدرة فيها ولا حاجة ولا بطش ولا حركة. وتنقيلها في الرحم (من النطفة)[1] إلى العلقة، ثم إلى المضغة، ثم إلى تصوير وتخطيط، وقلبهما عظما وعصبا، ولحما ودما، ثم إنشائه من ذلك كله خلقا مصورا أحسن تصوير، ومركبا أتم تركيب، دراكا حساسا متصرفا عالما قادرا (يدل)[2] على حكمة صانع ذلك جل ثناؤه، ولطفه وعجيب صنعته وإتقانها، ودل ذلك من صنعه على أنه لا إله إلا هو الإله القديم الذي لا ينبغي التعبد إلا له، ولا الخضوع إلا لوجهه، وما أحسن ما نظم بعض الشعراء[3] هذا المعنى فقال:

أيا عجبا كيف يعصى الإلـ ... ـه أم كيف يجحده الجاحد؟

ولله في كل تحريكة ... عليه وتسكينة شاهد

وفي كل شيء له آية ... تدل على أنه واحد

وهذا النوع من الشعر مما لا بأس بالتمثيل به، لأن الغرض منه حسن بيانه، وعجيب فصاحته.

وقوله رحمه الله: (وأبرزه إلى رفقه)، يرجع إلى ما ذكرناه من توفيقه لمعرفته، وهدايته للإيمان به، وغير ذلك من تفضله عليه وإحسانه إليه، وكذلك ما يسر له من رزقه مما علم أنه يصيبه مدة حياته، ويقيم جسده الى حين قبضه، فما أدركه من ذلك فهو رزقه الميسر له، وما فاته علم أنه لم يكن رزقا له، لأنه لو كان قد رزقه لم يفته ،لأنه تعالى إذا يسر للعبد شيئا لم يكن بد[4] من وصوله اليه، إذ لا راد لقضائه، ولا معقب لحكمه، ولا مصعب[5] لتيسيره / ، ولا مسهل لتعسيره، جل ثناؤه، وتقدست أسماؤه.

فصل

وقوله: (وعلمه ما لم يكن يعلم)، فهذا أيضا مما لا خلاف فيه، قال الله

(1) زيادة للسياق. م ب.
(2) زيادة للسياق. م ب.
(3) هو أبو نواس الحسن بن هانئ. م ب.
(4) في الأصل: بدا. م ب.
(5) في الأصل: معصب. م ب.

تعالى: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ﴾[1]، وقال مخبرا عن الملائكة: ﴿سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾[2] وكل هذا من التفضل والإنعام، وجعل العلوم التي خلقها فينا، وعلمنا منها[3] طرفا وضروبا وأقساما وأصنافا، فمنها: ما لا يدخل تحت تكليفنا، بل فعله فينا ابتداءا من حيث لا صنع لنا فيه، ولا قدرة عليه، وذلك نحو الضرورات المبتدأة في نفوسنا بما نجدها عليه من الفرح والهم والمحبة والكراهة وغير ذلك، ونحو علوم الحواس التي هي[4] السمع والبصر والذوق والشم واللمس، وجعلنا إلى ما ندركه بهذه العلوم مضطرين غير شاكين، وبعدها مراتب أخر من علوم الاستدلال التي يتوصل إليها بالبحث والنظر والاستدلال والفكر، وبسط هذه الجمل والفصول، في كتب الأصول.

وقوله: (وكان فضل الله عليه عظيما)، واضح غير محتاج الى بيان، فأي فضل أعظم من هذا، وأي منة أعظم من هذه المنة، ولو لم يكن فيه إلا فضيلة العقل التي بها يتميز[5] الإنسان من البهائم، والمنتقصين من بني آدم، وبها يفرق بين منافعه ومضاره، ومصالحه ومفاسده.

فصل

وقوله: (ونبهه بآثار صنعته) قد ذكرنا منه ما يتضح به لمتأمله صحته، وينكشف له به صوابه، وهذا التنبيه وارد في القرآن في آيات كثيرة، منها: قوله: ﴿وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٢١﴾﴾[6]وهذا من أبلغ تنبيه وآكده ،وهو أن الإنسان إذا فكر في عجيب تركيبه،وحسن تصويره ،دله ذلك على حكمة صانعه وعلمه، على ما بيناه، ومنها قوله تعالى : ﴿الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ ﴿٧﴾ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ ﴿٨﴾﴾[7]، ومنها قوله تعالى : ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴿٤﴾﴾[8]،

(1) النساء: 113.
(2) البقرة: 32.
(3) في الأصل: علمناها. م ب.
(4) في الأصل: الذي هو. م ب.
(5) في الأصل: يتبين. م ب.
(6) الذاريات: 21.
(7) الانفطار: 7، 8.
(8) التين: 4.

وقوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ (١٢) ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ (١٣) - إلى قوله[1]: - فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ ومنها قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ الْإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ (٧٧)﴾[2] وهذا هو معنى ما ذكرناه من قبل، وإذا تبين ما في هذا من التنبيه، والإنسان إذا اعتبر بتنقل النطفة من حال إلى حال، وصفة إلى صفة، بانقلابها علقة، ثم مضغة، ثم لحما ودما، ثم تركب من ذلك هذا الإنسان الدراك الحساس الذي هو في أحسن صورة وأعجب صنعة وأحكم تقويم وأوثق تركيب، علم أن ذلك لا يجوز أن يكون إلا بناقل ومدبر وصانع متقن، وأن استحالة تنقلها بنفسها بغير صانع، كاستحالة انقلاب التراب طينا مبلولا، ثم لبنا منضدا/ ،ثم قصرا مبنيا بغير صانع، وكذلك انطباع الفضة بالنار وتحويلها مصوغا، والقطن ثوبا منسوجا، والمداد والقلم، وما أشبه ذلك من الصنائع التي صنعة الإنسان أدق منها وألطف وأبدع وأحسن وأحكم وأتقن عند كل ذي عقل وفطنة، وقريحة وبصيرة، فإن ذلك من حالها يدل على صانع صنعها وأحكمها وأتقنها ،ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ (١٩٠)﴾[3] وقوله: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ﴾[4] ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَفِي الْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ﴾ الآية[5]، قصد بذلك الرد على من زعم أن تصوير الحيوان والنبات، واختلاف ألوانه وطعومه، وتركيبه وصورته كائن عن طبع الأرض وسقيها الماء وإحياء الشمس، وأن ذلك أجمع بتدبير هذه الطبائع، فبين سبحانه بطلان ذلك، بأن الأمر لو كان على ما ادعوه: لوجب اتفاقه، وسقوط تفاوته واختلافه، لتساوي طباع ما تدبره من الطبائع الأربع، وأنه كان يجب أن يكون ما تدبره من الأصناف المختلفة، والأنواع المتباينة متفقا، وعلى طريقة واحدة منظما، وأن ذلك في بطلان ذلك، دليل على أنه من صنع حكيم عليم دبره باختياره، وصرفه على مشيئته، ثم قال تعالى دالا على جواز إعادة الخلق بعد إفنائهم، واعادة تركيب أعضائهم ومفاصلهم على ما كانوا عليه من خلقهم

---

(1) تتمتها: ﴿ثم خلقنا النطفة علقة، فخلقنا المضغة عظاما، وكسونا العظام لحما، ثم أنشأناه خلقا آخر، فتبارك...﴾ الآيات :12-13-14 من سورة المؤمنون.

(2) يس :77.

(3) آل عمران: 190.

(4) الروم: 22.

(5) الرعد :4.

وتصويرهم: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ۝٧٨ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ۝٧٩﴾[1] ردا على أبي بن خلف الجمحي[2] لما أخذ بيده عظما باليا[3] ففركه وفته وقال: أيزعم محمد أن هذا يعود خلقا جديدا، والقصة معروفة، فأخبر جل ثناؤه أن خلقه إياه ابتداء مع علمه به، وقدرته عليه، أعجب في الصنعة، وألطف في الحكم من إعادته ما قد كان ابتدأ، ورد ما كان متصورا كيفيته، ثم أكد ذلك بقوله: ﴿ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ ۝٨٠﴾[4] معناه :إن التلطف في إنشاء النار من الشجر الرطب، مع منافاة النار للرطوبة، وتضاد طباعهما ،ثم مع ذلك صحة كونها فيه، وتولدها منه، أعجب وألطف من إعادة شيء ابتدأه ثم أفناه، وكذلك قوله: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم﴾ الآية[5]، ومنها قوله تعالى : ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ۝٦٦ أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا ۝٦٧﴾[6] وهذا تنبيه على جواز الإعادة، وفيه رد على المعتزلة في قولهم: إن المعدوم شيء في عدمه، وإنه عين ذات ونفس، وإن الله لم يخلقه لا عينا ولا نفسا ولا جوهرا ولا عرضا ولا سوادا، وأن هذه الأوصاف كلها باطلة في العدم لا بالله، فإذا قلنا لهم، ما معنى أن الله خلقه وأحدثه وأنشأه واخترعه؟ قالوا: معناه: أن الله أخرجه من العدم إلى الوجود / ، فقلنا لهم: لسنا نعقل معنى هذا إلا أن يكون خلقه شيئا ولم يكن كذلك، فقالوا: ليس هذا معناه، ولأنه قد كان شيئا لابد، فقلنا: أفجعله عينا أو ذاتا أو نفسا أو جوهرا أو عرضا؟ فقالوا :ولا شيء من هذا معناه، فقلنا: فما معنى قولكم: أوجده؟ قالوا: معناه: أنه ركب الأعراض في الجواهر،قلنا: فإذا جاز أن يكون سببا لا بالله، فكذلك عينا وذاتا ونفسا وجوهرا وعرضا، جاز ان يحمل العرض محمل[7] العدم، ونرجع لقولنا ان شاء الله إنشاءا وإبداءا، واخترعه

---

(1) يس : 78-79.

(2) كذا جاء في تفسير عكرمة ومجاهد والسدي وعروة بن الزبير وقتادة. انظر: تفسير ابن كثير 3/ 582. لكن الصحيح أنها نزلت في العاص بن وائل من حديث ابن عباس عند ابن أبي حاتم والحاكم 3606 وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

(3) في الأصل: بالباق فركبه. . . ابن عمر محمد ان. م ب.

(4) يس: 80.

(5) يس: 81.

(6) مريم: 66-67.

(7) في الأصل: حمال. ولعل الصواب ما أثبته.

وأحدثه، عبارة[1] ليس بينها وبين مذهب الفلاسفة إلا ستر رقيق[2]، إذا كشفوا عنه، وجد موافقا له إما في جميع أعراضهم، وإما في أكثرها. ففي هذه الآية رد عليهم بإخباره تعالى أنه كان أنشأه، وأنه قبل خلقه إياه لم يكن شيئا، وكذلك قوله: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾[3] وقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا ﴿١﴾﴾[4] ومنها قوله: ﴿أَفَلَمْ يَنظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِن فُرُوجٍ ﴿٦﴾﴾[5] الآيات، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْمَاءَ إِلَى الْأَرْضِ الْجُرُزِ﴾[6]وقوله تعالى: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً﴾[7] الآية وفي نظائر لهذه الآيات كثيرة، وهذا في القرآن أكثر من أن تحصى معانيه.

فصل

وقوله: (وأعذر إليه على ألسنة المرسلين الخيرة من خلقه) فقد ورد النص بذلك في عدة مواضع، منها: قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخْزَىٰ ﴿١٣٤﴾﴾[8] ومنها قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾[9]وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ وَجَاءَكُمُ النَّذِيرُ﴾[10]في آيات كثيرة.

وقوله: (فهدى إلى توفيقه[11] من شاء بفضله، وأضل من خذله بعدله) فهذا قول أئمة السنة وسلف الأمة: أن الله يهدي ويضل، وأنه لا يهدي أحدا إلا بفضله وهدايته، ولا يضل ضال إلا بإضلاله وما سبق في[12] علمه من شقاوته، وسترد

(1) في الأصل: إلى عبارة. م ب.
(2) في الأصل: دقيق. م ب.
(3) مريم: 9.
(4) الإنسان: 1.
(5) سورة ق: 6.
(6) السجدة: 27.
(7) النمل: 88.
(8) طه: 134.
(9) النساء: 165.
(10) فاطر: 37.
(11) في بعض المطبوعات: فهدى من وفقه. م ب.
(12) في الأصل: من. م ب.

الأدلة على هذا الموضع إن شاء الله.

وقوله :(وييسر المؤمنين لليسرى) إلى آخر الفصل، فإنما هو وصف لتفضله[1] عليهم بالهداية وتوفيقهم، وامتنانه عليهم بها ،وما بعد هذا غير محتاج الى شرح وكلام عليه.

فصــل

قال رحمه الله: (واعلم أن خير القلوب أوعاها للخير) قال القاضي رحمه الله: وهذا كما قال، وذلك (أنه)[2] لا خلاف أن التفضيل يصح دخوله لبعض الناس على بعض، ألا ترى أن العالم أفضل من الجاهل /والحبر الورع أفضل ممن لا يوصف بذلك، وقد علمنا أن تفضيلهم ليس لمعنى يعود إلى صورهم وأجسامهم، لأن الأجسام الخلق فيها متساوون، وإنما يعود إلى صفات هم عليها مثل ما ذكرناه، وكلها ترجع إلى حسن الاعتقاد وإخلاص النية ،وما يتبع ذلك من العمل بالجوارح.

فصــل

قال رحمه الله: (وأرجى القلوب للخير ما لم يسبق الشر إليه) قال القاضي رحمه الله: هذا كما قال، وذلك أن القلب إذا لم يسبق الشر إليه يقبل ما يرد عليه من الخير أشد تقبل، ولم يكن هناك مانع منه، ولا قاطع دونه، وإذا سبق إليه اعتقاد الشر، احتيج في تقبله الخير إلى تكلفه زوال ما قد تمكن فيه، ومشقته في قطع ما قد استولى عليه، ولهذا أمر عليه السلام بأن يؤمر الصبيان بالصلاة لسبع[3]، ليمرنوا عليها ويألفوها، وتسبق إلى قلوبهم حلاوة الإيمان، وتتمكن من أفئدتهم محبة الدين، وهذا حجة لأبي محمد فيما رسمه في هذا الكتاب من تعليم الولدان، ولهذا قال بعض السلف: لا تمكن زائغ القلب من أذنيك، حراسة

(1) في الأصل: لتفضيله. م ب.

(2) زدتها للسياق. م ب.

(3) رواه أبو داود 494 والترمذي 407 من طريق عبد الملك بن ميسرة عن أبيه عن جده. وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح. ورواه أبو داود 495 وأحمد 6689 والحاكم 1/ 197 من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. وانظر: التلخيص الحبير 1/ 185.

للقلب أن يطرقه من ذلك ما يخاف أن يعلق به.

فصـل

قال رحمه الله: (وقد فرض الله سبحانه على القلب عملا من الاعتقادات، وعلى الجوارح الظاهرة عملا من الطاعات) قال القاضي رحمه الله: وهذا كما قال، الفرائض على ضربين: فرائض على القلوب دون الجوارح، وفرائض على الجوارح دون القلوب، على أن من فرائض الجوارح ما تشاركها القلوب فيه، ومنها ما يختص بالجوارح فقط، فما تختص به القلوب هو اعتقاد توحيده تعالى والإيمان بالله، والإقرار بإلاهيته، وإنه على ما هو عليه من صفاته الواجبة لذاته من حياته سبحانه وعلمه وقدرته وسائر صفاته، والتصديق بأنبيائه ورسله وكتبه وشرائعه، واعتقاد وجوب أوامره، ولزوم طاعته، والتعبد له، إلى ما يتصل بذلك مما يجري مجراه، فهذا من عمل القلوب وفرائضها، لا فرض للجوارح فيه على وجه، وأما الفرض على الجوارح: فمثل العبادات المتعلقة بالأبدان كالطهارة والصلاة والحج والجهاد وما أشبه ذلك، إلا أن هذه وإن كانت مفروضة على الجوارح، فلها تعلق بفرضها على القلوب من حيث كانت لا تصح ولا تكون مؤداة على ما أمر بها إلا إذا قارنها اعتقاد القلب وقصده، وما لا يحتاج إلى ذلك، فهو من فرائض الجوارح خاصة، وهو مثل كل ما لا يحتاج الى نية ولا قصد على وجه، والله اعلم.

باب ما تنطق به الألسنة، وتعتقده الأفئدة من واجب أمور الديانات

قال رحمه الله: (ومن ذلك الإيمان بالقلب، والنطق باللسان: أن الله إله واحد، لا إله غيره ولا شبيه له، ولا نظير له، ولا ولد له، ولا والد له، ولا صاحبة له، ولا شريك له، ليس لأوليته ابتداء ،ولا لآخريته / انقضاء، لا يبلغ كنه صفته الواصفون، ولا يحيط بأمره المتفكرون، يعتبر المتفكرون بآياته، ولا يتفكرون في مائية ذاته، "ولا يحيطون بشيء، من علمه إلا بما شاء، وسع كرسيه السموات والأرض، ولا يؤوده حفظهما، وهو العلي العظيم"، العالم الخبير، المدبر القدير، السميع البصير).

قال القاضي رحمه الله: قوله: إن الإيمان بالقلب على ما ذكره واجب، وهو قول أهل الملة كافة، وذلك لأن خلافه الكفر والضلال، ونحن نذكر على كل

فصل مما ذكره نكتة تكشف عن معناه بإيجاز واختصار، والذي يدل على ثبوت الصانع عز وجل: أنا وجدنا هذا العالم المصور متقن الصنعة، محكم الفعل على ما بيناه، فوجب أن يدل على أن له صانعا صنعه، لأنا رأينا فيما بيننا[1] ما هو دونه في صنعه من الإحكام[2] والإتقان، والأعجوبة لا تصح إلا من صانع، وهو الكتابة والنساجة وغيرهما من الصنائع، فكان ما هو أبدع في الصنعة، وألطف في التأليف، أولى بأن يدل على صانع صنعه، وفاعل أنشأه، ولأنا وجدناها يتقدم بعضها على بعض في الوجود، ويتأخر بعضها عن بعض، مع العلم بصحة تأخر المتقدم بدلا من تقدمه، وتقدم المتأخر بدلا من تأخره، وأن ذلك لا يجوز أن يكون لأنفسها وأعيانها، لأن ذلك يوجب مشاركة كل ما جانسها وماثلها، ولأنه يوجب أن لا يكون المتقدم منها بالتقدم لنفسه، أولى منه بالتأخر لنفسه، ولأن وجوده ليس بمعنى زائد على نفسه، فإذا قلنا: إنه تقدم لنفسه، وتقدمه هو نفسه، فكأنا قلنا: تقدم لأنه تقدم، أو وجد لأنه وجد، والشيء لا يكون علة لنفسه، فبطل هذا القسم، ولا يجوز أيضا أن يكون ما وجد منها وتقدم لمعنى هو حدوثه،لأن حدوث الجسم ليس بأمر زائد على أنه وجد بعد أن لم يوجد، فلو كان إنما يكون محدثا بمعنى هو حدوثه[3]، لاحتاج حدوثه إلى حدوث به يحدث لا إلى غاية، لأن حدوثه وحدوث حدوثه، يجوز عليه من التقدم والتأخر ما يجوز على الجسم نفسه، فيحتاج من ذلك إلى مثل ما يحتاج إليه الجسم، وذلك يؤدي إلى إحالة حدوث الجسم، لتعلقه بمعان هي حدوثات لا غاية لها، فوجب بطلان هذا القسم أيضا، ولا يجوز أيضا أن يكون ما تقدم منها، إنما تقدم لا لنفسه ،ولا لعلة، ولا لغاية، لأن ما ليس هو نفسا[4] ولا علة، ليس بمعنى يوجب شيئا، ولا يكون عنده شيء، ولأن ذلك يوجب أن لا يكون المتقدم بالتقدم في الوقت الذي وجد فيه، بأولى من التقدم عما[5] قبله، لا لنفسه ولا لعلة توجب أن لا يكون بالتقدم أولى من غيره مما جانسه وماثله، وفي فساد هذا أجمع دليل على أن المتقدم من هذه الأقسام والحوادث، والمتأخر منها، إنما تقدم وتأخر بفعل فاعل

(1) في الأصل: بينا. م ب.
(2) في الأصل: والإحكام. م ب.
(3) في الأصل: حدوث. م ب.
(4) في الأصل: نفس. م ب.
(5) في الأصل: من القدم مما. م ب.

حكيم قادر، وأنه قصد تقديم[1] المتقدم منها، وتأخير المتأخر، وقصده[2] في الوجود (دليل)[3] على إرادته ومشيئته، وهذه الطريقة مستمرة في التقدم والتأخر، وتخصيص الجسم بصورة / وشكل مخصوص دون غيره - مع احتماله، بخلاف تلك الصورة والشكل، فدل ذلك أجمع على ما قلناه من ثبوت الصانع جل اسمه، فإن قيل: فما أنكرتم أن يكون هذا العالم كل شيء منه صنع نفسه؟ قيل له: لا يجوز ذلك، لأن الفاعل لا يصح أن يكون فاعلا، إلا أن يكون حيا عالما قادرا إذا كان فعله محكما، وهذا العالم منه الموات الذي لا حياة فيه، والأعراض التي لا يصح أن تبقى ولا تقوم بها صفة ولا علم ولا قدرة، ولأن الحي منه كان في أول أمره وبدء وجوده مواتا لا حياة فيه، وعاجزا لا قدرة له، وجاهلا بنفسه وكيفية تركيبه، فبطل ما قالوه.

فصل

فأما معنى وصفه تعالى بأنه إله: فقد قيل: إنه مأخوذ من استحقاق التعبد، وأن التعبد لما لم يستحقه سواه، كان هو الإله[4]، وهو[5] الاسم في اللغة مسمى لذلك، ألا ترى أن (العرب)[6] في الجاهلية، كانوا يسمون الأصنام آلهة، لاعتقادهم أنها مستحقة لأن تعبد، ولا يسمون بذلك ما لا يوجد هذا المعنى فيه، وقيل: إنه مأخوذ من وله الخلق إليه، وافتقارهم إليه، وفزعهم[7] في الشدائد إلى رحمته لكشف الضر والبلوى عنهم، وأي ذلك كان، فيجب وصفه تعالى به، لأن كل هذه المعاني موجودة فيه، وذكر بعض أهل اللغة في معنى ذلك أشياء قال فيها: إنه لا يكون إلا ما يريده، ومنها: أنه لا يحدث إلا ما يخلقه، ومنها أن العبادة لا تجوز إلا له، ومنها: أن التكليف لا يصح إلا منه، ومنها: أنه لا تنفع الرغبة إلا إليه، ولا تضر الرهبة إلا منه، ومنها أن المبدأ منه والانتهاء إليه، وفي هذا التقسيم تكرير وإعادة، وما لا يتعلق بتسمية الألوهية، وحكي عن بعض

(1) في الأصل: بقديم. م ب.
(2) في الأصل: وقصره. م ب.
(3) زيادة للمعنى. م ب.
(4) في الأصل: إله. م ب.
(5) كذا ولعله: وهذا. م ب.
(6) زيادة للسياق.
(7) في الأصل: وقوعهم. م ب.

أصحابنا المتكلمين أن معنى الإله: الغالب الذي ليس بمغلوب، والقاهر الذي ليس بمقهور، الذي لا يكون شيء إلا بإرادته، ولا يريد كون شيء إلا كان كما أراد، واختار أبو الحسن رحمه الله أن معناه مأخوذ من الإلهية، وهي قدرته على اختراع الجواهر والأعراض، وذلك معنى ينفرد به.[1]

فصل

فأما كونه واحدا: فلا خلاف فيه من الأمة، وذهب المجوس وأهل التثنية[2] إلى أن صانع العالم اثنان، وقد استدل الموحدون على بطلان قولهم بأنهما لو كانا اثنين لصح أن يختلفا، ويريد أحدهما ضد مراد الآخر، ولو صح ذلك لم يحل أو يتم ما أراداه[3] جميعا، أو أن لا يتم لأحدهما، ولا يجوز أن يتم للجميع، لأن ذلك ممتنع متضاد، ولا أن لا يتم، لأن ذلك يوجب عجزهما، ولا أن يتم مراد أحدهما دون الآخر، لأن ذلك يوجب عجز من لم يتم مراده منهما، والإله القديم لا يكون عاجزا، وقد اختلف الناس في الطريق الذي منه سمي تعالى واحدا، وفي حد الواحد، وحقيقته، وليس هو مما يحتمل هذا الموضع، إلا أنا نقول كما قال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾﴾[4].

فصل

وقوله: (لا شبيه له، ولا نظير له) فهذا قد ورد به النص، ودلت عليه العقول أيضا، قال الله تعالى: (ليس كمثله شيء) فنفى أن يكون له مثل، ولأن المماثلين ما سد أحدهما مسد صاحبه، وناب منابه، وجاز عليه من الوصف ما يجوز عليه، وفي امتناع وجوب من يجوز أن يكون إلها ربا خالقا رازقا سواه، دليل على فساده، ولأن كل موجود في هذا العالم خلق له، فلو كان فيهم مشبه[5] له لم يخل الشبه[6] أن يكون في الجنس أو في الصورة، وكل هذه سمات حدث

(1) إلا أن هذا لا يخرج عن توحيد الربوبية وهو ما كان يعتقده المشركون كما نطق به القرآن. م ب.
(2) في الأصل: التنبيه. م ب.
(3) في الأصل: أراد له. م ب.
(4) البقرة: 163.
(5) في الأصل: مشبها. م ب.
(6) في الأصل: التشبيه. م ب.

لا يجوز إلا على محدث، والقديم تعالى عن ذلك.

فصل

وقوله: و(ولا ولد له، ولا والد، ولا صاحبة، ولا شريك) فلأن كل هذه الأشياء سمات الحدث، ودلائل تقتضي الوجود عن عدم، وكونه إلهاً قديما ينفي ذلك.

فصل

وقوله: (ليس لأوليته ابتداء، ولا لآخريته انقضاء) هو كلام في قدمه تعالى، ووجوب وجوده، والدليل على ذلك: أنه لا يخلو أن يكون وجوده لا عن أول، واستدامته لا إلى آخر، وهذا ما نقوله[1]، أو أن يكون وجوده مستفتحا، فيجب أن يكون كان معدوما قبل وجوده، ولو كان ذلك لاحتاج إلى موجد يوجده، لأن غيره من المحدثات إنما احتاج إلى محدث من حيث كان معدوما قبل وجوده، وفي هذا إثبات حدثه، والحدث نقص، يخرجه عن كونه إلها.

وقوله: (ليس لآخريته انتهاء) فلأنه إذا ثبت أنه لا أول لوجوده، ثبت قدمه، فلو كان لآخريته انقضاء، لكان مآله إلى العدم، ولو جاز ذلك على القديم وأن يبطل بوجه، لخرج[2] وجوده عن أن يكون واجبا، وذلك باطل، فإن قيل: ومن أين استحال أن يعدم القديم بعد وجوده؟ قيل له: من وجهين: أحدهما، أنه لو جاز ذلك، لصح أن يوجد بعد عدمه، ولكان محدثا بنفسه، قديما بنفسه، وذلك محال، والآخر: أن ذاته حينئذ يجوز عليها العدم تارة والوجود أخرى، فلا تكون بالوجود أولى منها بالعدم إلا بموجد يوجدها، وفي استحالة تعلق القديم بمحدث، دلالة على بطلان هذا.

فصل

قوله: (لا يبلغ كنه صفته الواصفون، ولا يحيط بأمره المتفكرون) يريد أن الخلق كلهم وإن تفاضلوا في العلم به تعالى، وكان بعضهم أعلم به من بعض،

(1) في الأصل: ما يقوله. م ب.
(2) في الأصل: يخرج. م ب.

وتفاوت درجهم في ذلك، فإنهم يرجعون إلى ما علمهم تعالى وأعطاهم، وأنه لو زادهم من ذلك لازدادوا علما به[1]، لكن لما كان تعالى باقيا لا ينفد، ودائما لا يبيد، كان القدر الذي يصفه الواصفون هو ما انتهى علمهم إليه، ووقفت بهم الدلالة أو التوقيف عليه، والله سبحانه يقول: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾[2] ويقول[*]: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾[3] ويقول[*] مخبرا عن الملائكة: ﴿سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ﴾[4].

فصل

وقوله: (يعتبر المتفكرون بآياته، ولا يتفكرون في مائية ذاته) فلأنه سبحانه ليس بذي جنس ولا نوع ولا شكل، ولا مثل له ولا نظير له، والمائية لا تكون إلا لذي الجنس والنوع وما له مثل. اللهم إلا أن يريد بذكر المائية ضربا من المجاز والاتساع ،فإذا سأل سائل بلفظها فقال: أخبروني عن البارئ ما هو، قسمنا عليه بما يحتمله سؤاله[5] فقلنا: إن أردت: ما جنسه ونوعه فليس بذي جنس ولا نوع، وإن أردت ما اسمه، فاسمه: الله الرحمن الرحيم الحي القيوم، وإن أردت ما صنيعه: فالإنعام على عباده والإحسان اليهم، والتفضل والامتنان، وإن أردت: ما شرعه،فشريعته: التعبد لوجهه، والأمر بالعدل والإحسان ،وصلة الرحم، وبر الوالدين، والنهي عن الفحشاء والمنكر والبغي، فأما اعتبار المتفكرين بآياته: فهو استدلالهم على وجوده بأفعاله، وآثار صنعه، وتقدمه على إحداثه لخلقه إذ[6] كان المحدث لا يفعل شيئا في غيره، وبإحكام فعله، وإتقان صنعه على علمه، إذ كانت الأفعال المحكمة والصنائع المتقنة ،لا توجد إلا من عالم بحقائقها، وعلى قدرته بما ظهر من أفعاله التي لا تصح من عباده، ووجود هذا مما يعتبره المعتبرون كما قال سبحانه: ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ

(1) في الأصل: له. م ب.
(2) البقرة: 255.
(*) في الأصل: ولقوله. م ب.
(3) الإسراء: 85.
(4) البقرة: 32.
(5) في الأصل: سواه. ولعل الصواب ما أثبته. م ب.
(6) في الأصل: ان. م ب.

﴿وَالنَّهَارِ - إلى قوله -: لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[1] وقوله: ﴿أَفَلَمْ يَنظُرُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَٰهَا وَزَيَّنَّٰهَا وَمَا لَهَا مِن فُرُوجٍ ﴿٦﴾﴾[2] وقوله: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ...﴾[3] وقوله: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾﴾[4] في نظائر لهذه الآيات يطول تتبعها، وهو الذي ذكره أبو محمد رحمه الله من أن الاعتبار بآياته، دون السؤال عن أزلية مائيته، وما أجبنا به من تقسيم السؤال لمن يسأل عن مائية البارئ هو الذي أخبر الله تعالى عن موسى عليه السلام أنه أجاب فرعون، وهو قوله تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾﴾[5] فسأل عن مائيته، فأجابه موسى بأن رده إلى تعريفه إياه بصنائعه وأفعاله فقال: ﴿رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴿٢٤﴾﴾[6] أي أن هذا طريق المعرفة به دون ما سألت عنه ﴿قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُۥٓ أَلَا تَسْتَمِعُونَ ﴿٢٥﴾﴾[7] يريد: أنه أجابني عن غير الوجه الذي سألته، فرد عليه مثل الجواب الأول إلا أنه أكشف منه فقال: ﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٢٦﴾﴾[8] فدل هذا على صحة ما قاله رحمه الله.

فصل

وقوله: (العالم) فالدليل على ذلك: ظهور الأفعال المحكمة المتقنة منه، والأفعال المحكمة لا تقع إلا من عالم، ألا ترى أن ما يظهر منا من دقائق الصنعة كالكتابة والصياغة، لا تقع على ترتيب ونظام، واتساق وإحكام، إلا من عالم، وإذا ثبت ذلك، وكانت أفعال الله تعالى أحق وأحكم وأعجب وألطف، كانت أن تدل/ على أنه عالم أولى ، فإن قيل: يجب إن كان إحكام الفعل يدل على أن فاعله عالم، أن يدل تقبيحه على أنه جاهل، قيل له: لا يجب ذلك، لأنه ليس إذا دل الشيء على أمر ما، أن يدل ضده على ضده، ألا ترى أن كلام المتكلم يدل

(1) البقرة :164 وتمامها: ﴿...وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ﴾.

(2) تقدم عزوها.

(3) يس :37.

(4) الغاشية :17.

(5) الشعراء: 23.

(6) الشعراء: 24.

(7) الشعراء: 25.

(8) الشعراء: 26.

على حياته، وسكوته لا يدل على موته،وكذلك ركوبه وجريه في الميدان يدل على فروسيته،وإمساكه عن ذلك لا يدل على خلافه،وكذلك إتقان الفعل يدل على علم[1] فاعله، وتقبيحه لا يدل على جهله، لجواز أن يكون قصد أن يفعله قبيحا[2] كما يقصد أن يفعله محكما.

فصل

وقوله: (الخبير) يرجع الى عالم، لأن الخبرة بالشيء العلم به، يقال :فلان له معرفة بكذا وخبرة به[3]، أي له علم به، ويسأل عن هذا أهل الخبرة، أي أهل العلم، والله تعالى خبير بالأمور، عالم بها، وهو لفظ فعيل مشتق من المبالغة، كقولهم عليم من عالم.

فصل

وقوله: (المدبر) فلأن الخلق جميعا في قبضته، وبمفهم[4] على إرادته، وتصرفهم في مشيئته، لا يخرج شيء عن[5] تدبيره كما قال تعالى: ﴿يَسْأَلُهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴿٢٩﴾﴾[6] وقال تعالى: ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ﴾ الآية[7]، وفي القرآن كثير من هذا.

فصل

وقوله: (القدير) لفظ مبالغة مأخوذ من قادر، كقولهم: عالم وعليم، والدليل على كونه قادرا: ظهور الأفعال المحكمة منه، وكذلك لا تكون إلا من قادر عالم، لأنه لو جاز أن يظهر دقائق المحكمات، وعجائب المصنوعات، من ليس بقادر، لجاز أن يكون ما يظهر من دقائق الكتابة والصناعة والنساجة وغيرها إنما

(1) في الأصل: عالم. م ب.
(2) في الأصل: شيخنا. م ب.
(3) في الأصل: له. م ب.
(4) صورة كلمة لم أفهمها، لعلها: وفعلهم. م ب.
(5) في الأصل: من.م ب.
(6) الرحمن: 29.
(7) الشورى: 27.

يظهر ويخشى [1] ونحن عجزة لا قدرة فينا ولا مكنة من التصرف، وهذا جهل [2] ممن انتهى إليه واستجاد ركوبه، فدل ما وصفناه على كونه تعالى قادرا وقديرا.

فصـل

فأما كونه سميعا بصيرا، فلا خلاف فيه بين الأمة إلا عند البلخي ومن تابعه من معتزلة البغداديين، فإنهم يزعمون أن وصفه تعالى لنفسه بأنه سميع بصير، يرجع إلى أنه عالم، وليس بمعنى زائد عليه، وهذا ضلال من راكبه والصائر إليه، والدليل على أنه تعالى سميع بصير، قيام الدلالة على كونه حيا، ووصفه نفسه بذلك[3] بقوله: (الحي القيوم) والحي يصح أن يكون سميعا بصيرا ولا يعرى من ذلك إلا بآفة تلحقه تمنعه منه، من العمى والصمم وغير ذلك من الآفات التي لا تجوز على البارئ، لأنها سمات نقص ودلائل حدوث، والبارئ تعالى (منزه)[4] عن ذلك، لما ثبت من قدمه، واستحالة عدمه.

فصـل

فإن قيل: ولم زعمتم أنه - فيما لم يزل - حي قادر عالم سميع بصير؟/ قلنا: لأنه لو كان - فيما لم يزل - غير موصوف بهذه الصفات ،لوجب أن يكون في قدمه موصوفا بآفاتها فيما لم يزل، ولاستحال[5] أن يوصف بأنه حي سميع بصير فيما بعد، لأن أضداد هذه الأمور كانت تكون قديمة، والقديم يستحيل عدمه، وفي بطلان ذلك دليل على صحة ما قلناه.

فصـل

قال رحمه الله: (وأنه فوق عرشه المجيد بذاته، وهو في كل مكان بعلمه، خلق الإنسان ويعلم ما توسوس به نفسه وهو أقرب إليه من حبل الوريد، ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي

(1) كذا وقد يكون الأصل :إنما يظهر وينشأ منا ونحن. . . م ب.
(2) في الأصل : وهذا جهل من. م ب.
(3) في الأصل: ذلك. م ب.
(4) زيادة للسياق. م ب.
(5) في الأصل :لاستحال بدون واو. م ب.

﴿كِتَٰبٖ مُّبِينٖ ۝٥٩﴾[1]، على العرش استوى ، وعلى الملك احتوى).

قال القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر رحمه الله: هذه العبارة الآخرة التي هي قوله: على العرش، أحب إلي من الأولى التي هي قوله: وأنه فوق عرشه[2] المجيد بذاته، لأن قوله: على عرشه، وهو الذي ورد به النص، ولم يرد النص بذكر فوق[3]، وإن كان المعنى واحدا، وكان المراد بذكر الفوق في هذا الموضع: أنه بمعنى على ، إلا أن ما طابق النص أولى بأن يستعمل[4]، إذا ثبت هذا، والذي يدل على صحة ما ذكره رحمه الله من أنه على عرشه دون كل مكان: ورود النص بذلك في عدة مواضع، منها قوله تعالى : ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾[5] وهذا يمنع أن يوصف بأنه على غيره، وقوله تعالى :﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾[6] وقوله تعالى : ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾[7]وقوله تعالى : ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾[8] وفي الحديث المشهور[9] في الرجل الذي أراد أن يعتق عن كفارته أمة، فجاء بها إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لها[10]: من أنا؟ فقالت: رسول الله، فقال: أين الله؟ فقالت: في السماء[11]. فلم ينكر عليها، وحكم بإيمانها، ولإجماع الأمة على أنا متعبدون في الدعاء برفع أيدينا إلى جهة العلو دون السفل ،ودون اليمين والشمال وسائر الجهات، وهذا ينفي أن يكون في كل مكان، ولا يعترض على هذا بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾[12] لأنه[13] إله في الموضعين، وذلك لا

(1) الأنعام: 59.
(2) في الأصل :وأنه فوق عرشه استوى، لأن. . . م ب.
(3) بل ورد في قوله تعالى: ﴿يخافون ربهم من فوقهم﴾. م ب.
(4) قلت: كذا قال الحافظ ابن الفخار في انتقاده على الرسالة.
(5) طه: 5.
(6) فاطر: 10.
(7) وردت في كثير من السور منها: الأعراف :54. يونس :3. الرعد: 2.
(8) الملك: 16.
(9) رواه مسلم في صحيحه 537 وأبو داود 930 والنسائي 1217.
(10) في الأصل: وقال من أنا. م ب.
(11) تتمته: قال: اعتقها فإنها مؤمنة. م ب.
(12) الزخرف: 84.
(13) كذا ولعله: بأنه. م ب.

يوجب كونه في كل موضع كان فيه إلها، وذلك كما يقال: فلان سيد بالعراق وبالشام، وفلان ملك بالعراق وخراسان، يريدون كونه ملكا عند أهلها، ومطاعا عندهم، وليس يريدون: ذاته في كل موضع يكون فيه ملكا مطاعا، وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟﴾[1] معناه: بالرعاية والحفظ والحياطة، لا أن ذاته معهم، ونحو ذلك: قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾[2] معناه: أنه لا يخفى عليه شيء يكون في ملكه، بل يعلم جميعه، وهذا يدل على ما قاله رحمه الله أنه جل وعز يوصف بأنه في كل مكان بعلمه على معنى العلم، فإن قال قائل: فما معنى ذكر أبي محمد عقيب[3] / هذا القول لهاتين الآيتين وهما[4] قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ﴾ الآية[5] وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ الآية[6]، وأي فرق بين هاتين الآيتين وبين غيرهما حتى اختص هذا الموضع بالاستشهاد بهما؟

فالجواب: أن هذا سؤال معتب[7] غرضه ثلب[8] الشيوخ والوقيعة فيهم، فاستشهاده رحمه الله في أحسن مواضعه، وأبلغ مواقعه، وذلك أنه لما قال: (وهو في كل مكان بعلمه) ذكر ذلك دليلا عليه، وحجة له، وهو قوله تعالى: (ونعلم ما توسوسه نفسه) يريد في الموضع الذي به الإنسان حال مقيم توسوس إليه نفسه بما وسوست، فيعلم ما توسوسه وهو في ذلك المكان، فيكون تعالى كالكائن في ذلك المكان المشاهد بالحلول، إلا أنه عز وجل هو كذلك في العلم، وأبلغ من علم الحاضر معه الحال، وأبلغ من علمه بنفسه ،وبذلك قال تعالى: ﴿وهو أقرب إليه من حبل الوريد﴾ معناه: أي من كل من إذا حضر معه فعلم ما هو عليه، فإنما يتفاضل بعضهم على بعض في العلم بحسب تفاضلهم في القرب منه، ومحل الوسوسة فيما جاوره واتصل به، ومثله قوله تعالى: ﴿ونحن أقرب إليه منكم ولكن لا تبصرون﴾ معناه: أن قربكم منه لم ينفعكم في أن تعلموا بخروج

---

(1) النحل: 128.
(2) المجادلة: 7.
(3) في الأصل: بعد عقيب. م ب.
(4) في الأصل: وهو. م ب.
(5) سورة ق: 16 وتمامها: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾.
(6) الأنعام: 59. وتمامها: ﴿وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾.
(7) كذا، ولعلها: متعنت. م ب.
(8) في الأصل: ثلان. م ب.

روحه، ونحن أعلم بما هو فيه منكم وقت قبضه أو تبقيته، وكذلك الآية الأخرى هي تنبيه على أنه لا يخفى عليه شيء قرب أو بعد، ظهر للحس أو خفي عنه، وهو قوله تعالى ﴿وما تسقط من ورقة إلا يعلمها﴾ لأن هذا مما يعجز عن عمله الخلق كافة ،وكذلك الحبة في ظلمات الأرض، فأي شيء أبلغ من هذا المعنى في الاستشهاد، وبما ذكره.

واعلم أن الوصف له تعالى بالاستواء اتباع للنص، وتسليم للشرع، وتصديق لما وصف نفسه تعالى به، ولا يجوز أن يثبت له كيفية، لأن الشرع لم يرد بذلك، ولا أخبر النبي عليه السلام فيه بشيء، ولا سألته الصحابة عنه، ولأن[1] ذلك يرجع إلى التنقل والتحول وإشغال[2] الحيز والافتقار إلى الأماكن، وذلك يؤول إلى التجسيم، وإلى قدم الأجسام، وهذا كفر عند كافة أهل الإسلام، وقد أجمل مالك رحمه الله الجواب عن سؤال من سأله: الرحمن على العرش استوى، كيف استوى؟ فقال[3]: الاستواء منه غير مجهول، والكيف[4] منه غير معقول، والسؤال عن هذا بدعة، ثم أمر بإخراج السائل[5].

وقوله: (وعلى الملك احتوى) يرجع إلى معنى القدرة والقوة، وأنه لا ملك إلا هو، ولا قادر على كل مقدور سواه، ونحو ذلك قول المسلمين: الملك لله على الإطلاق يريدون: انتفاء الملك عن غيره، هذا مفهوم اللغة، وليس من دليل الخطاب في شيء، وذلك أن اللغوي إذا أراد أن يخبر عن مختص بالمعنى، أدخل اللام التي هي لتعريف الجنس، وأضافه إلى المضاف إليه، فينفي[6] بمفهوم الخطاب أن يشاركه غيره فيه، ألا ترى أن قائلا لو قال: إن أهل أردبيل[7] أو درنيد ظراف، فرد عليه غيره بأن قال: الظرف لأهل العراق، لكان مفهوم ذلك أنه لا يحصل لغيرهم، وكذلك لو قال/ من تقدم: الظرف لأهل العراق، والعلم

(1) في الأصل: فلأن. م ب.
(2) في الأصل: واشتغال. م ب.
(3) في الأصل: وقال. م ب.
(4) في الأصل: والكف. م ب.
(5) أخرجه الدارمي في "الرد على الجهمية" ص:33. واللالكائي 1/ 92/ 1. انظر مختصر العلو للألباني.
(6) في الأصل: فينبغي. م ب.
(7) في الأصل: أرديل. م ب.

لأهل الحجاز، وعلى ذلك نشأ الاستدلال في سقوط الشفعة للجار بقوله صلى الله عليه وسلم: "الشفعة فيما[1] لم يقسم"[2] لأنه أخبر عما تكون فيه الشفعة، فلو كانت في غيره لم يحصل الغرض المقصود به، كذلك قولهم: الملك لله، يريدون به أن لا مالك سواه، وإن كل ملك وملكة فإنهم معدودون في جملة ملكه.

فصل

قال رحمه الله: (له الأسماء الحسنى، والصفات العلى، لم يزل بجميع صفاته وأسمائه تعالى أن تكون صفاته مخلوقة، وأسماؤه محدثة، كلم موسى بكلامه الذي هو صفة ذاته، لا خلق من خلقه، وتجلى للجبل فصار دكا من جلاله، وأن القرآن كلام الله، ليس بمخلوق فيبيد، ولا صفة لمخلوق فينفد).

قال القاضي رضي الله عنه: اعلم أن هذا الذي قاله رحمه الله، هو الدين الصحيح، والمذهب المستقيم، الذي من حاد عنه ابتدع وضل، وفيه رد على المبتدعة والرافضة وغيرهم من ضروب المبتدعة النافين لصفات ذاته تعالى من علمه وقدرته، وسائر صفاته، والزاعمين أنه لاعلم له، ولا قدرة ولا حياة، والجاعلين كلامه من صفات فعله، وأنه بمثابة سائر الأعراض التي تبيد وتفنى، وأنه من جنس كلام البشر ولغات الأمم، والقائلين بأن الله تعالى كان في أزله بلا اسم ولا صفة، وأن عباده هم الذين خلقوا له الأسماء والصفات، والبغداديون منهم[3] الذين انتهى علمهم في هذا الوقت إلى طريقة البلخي: أن الله ليس بسميع بصير على الحقيقة، وأن وصفه نفسه بذلك مجاز واتساع، وعلى معنى العلم له، دون أن يكون سميعا على الحقيقة أو بصيرا، ردا لقوله سبحانه: ﴿والله هو السميع البصير﴾، وقوله تعالى منبها على وجوب ذلك، ومنع نفيه عنه، مخبرا عن إبراهيم عليه السلام (القائل)[4] لأبيه على عبادة الأصنام: ﴿لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْئًا﴾[5] فسوى بين الله وبين الأصنام، فكان لأبي إبراهيم

(1) في الأصل: فما لم تقسم. م ب.
(2) رواه البخاري 2257 وابن ماجه 2497 وابن حبان 5185 وغيرهم بألفاظ متقاربة.
(3) في الأصل: عنهم. م ب.
(4) زيادة للسياق. م ب.
(5) مريم: 42.

على قوله أن يقول له في جواب هذا: فإلاهك[1]لا يسمع ولا يبصر، وزعمت هذه الطائفة منهم أنه لا إرادة لله تعالى لا قديمة ولا محدثة، وهذا أيضا رد للنص بقوله تعالى: (فعال لما يريد)[2] فلو كانت الإرادة بمعنى الفعل، كانت بمثابة[3] قوله: فعال لما يفعل، وهذا خلف من القول، وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾[4] وقوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾[5] في نظائر لذلك من الكتاب والسنة يطول تتبعها، وأنكر شيخ من متقدميهم ممن يرتفع عن هذه الطبقة - وهو معمر بن عمران - أن يكون فيه كلام اصلا، وزعم أن موسى [6] إنما سمع كلاما لنفس الشجرة التي وجد السماع من جهتها، وأن الله لم يأمر قط ولا نهى، ولا وعد ولا زجر، ولا رغب ولا حذر ولا أخبر، لأن كل ذلك أقسام الكلام وصنوفه، وهو مستحيل عليه، واتفق جميع من أثبت للباري كلاما منهم، على أن كلامه مفعول مخلوق، وأنه محدث مخترع، وأنه من جنس كلامنا يفنى وينقص، وأن العباد يقدرون على ما هو أفصح منه وأبلغ، هذه / جملة من القول في مذاهبهم في نفي صفات الله تعالى واثباتها على غير ما هي به، ولم نذكر مذاهبهم فيما عدا هذا لاقتصارنا على ما تضمنه هذا الفصل من كلامه رحمه الله.

فصل

قال القاضي: واعلم أن الكلام في أن صفات ذاته تعالى غير مخلوقة ولا محدثة، يجب أن يتأخر عن الكلام في إثباتها والرد على نافيها، واذا كان الأمر كذلك، وجب أن نبدأ بالدلالة على ثبوتها، ثم نعقبه بالقول في قدمها. والذي يدل على [7] ثبوت علم الله تعالى، وقدرته، وحياته، وسائر صفات ذاته، هو الدليل على وجودها به، إلا أن الكلام في العلم أظهر لتعلق أسئلتهم به، فنقول:

(1) في الأصل :فإلهك بما لا يسمع . . . م ب.
(2) وردت في سورتين: هود :107. والبروج :16.
(3) في الأصل :كبمثابة. م ب.
(4) النساء: 26.
(5) الأنعام: 125.
(6) في الأصل :أن يرى. م ب.
(7) في الأصل :عليه. م ب.

لما وجدنا العالم منا إنما[1] كان عالما موجودا علم أن العلم (قائم)[2] به، وكان العلم علة في كونه عالما، وقد دلت الثلاثة على كون البارئ[3] عالما، فوجب[4] أن يكون له علم به(إن)[5] كان عالما، لأن من حق العلة أن لا يختلف إيجابها للحكم في شاهد[6] ولا غائب، ويدل على أن العلم علة كون العالم منا عالما: أنه لا يكون عالما عند وجود حركته ولا سكونه ولا كلامه ولا إرادته ولا شيء من الصفات التي (تقوم)[7] به سوى العلم، فإذا وجد العلم به كان عالما، وإذا زال عنه خرج عن كونه عالما لأن كونه عالما[8] معلل بوجود العلم به، ولأنه قد صح وثبت أن ما ظهر من متقن أفعاله[9]، أو محكم صنعته دال على كونه عالما قادرا، وأنه مفارق لمن كان جاهلا عاجزا، ولا بد للدلالة من تعلق بمدلول، كما لا بد للعلم من تعلق بمعلوم ولقدرة من تعلق بمقدور، لأنها من الصفات التي لها تعلق، وثبت أن مدلوله لا يجوز أن يكون ذات العلل ووجوده، لأن وصفه بأنه عالم معنى زائد على وجوده، وعلى أنه ذات ونفس وموجود وفاعل، ولأن الوصف له بذلك قد ينفى عنه مع وجوده وكونه نفسا وذاتا، فصح بذلك أنه ليس نفسه مدلولة، ولا يجوز أن يكون وصفه[10] يرجع إلى نفسه، لأن ذلك يوجب أن لا يوجد نفسه إلا عالمة قادرة، وأن يكون متى [11] انتفى عنه هذان الوصفان انتفت نفسه بانتفائهما كالسواد الذي لما كان سوادا بنفسه، كان إذا انتفى عنه الوصف بأنه سواد، ففي ذلك انتفاء نفسه، ولأن ذلك يوجب أن يكون نفسه علما، وهذا يوجب كونه تعالى بمعنى الصفات، وذلك مستحيل عليه، فلم يبق إلا أنه دلالة على ثبوت معنى هو علم وقدرة، وقد يجوز هذا الاستدلال بعبارة

---

(1) في الأصل: إنما ان عالما موجودان علم ان العلم. . . م ب.
(2) زيادة اقتضاها السياق. م ب.
(3) هنا بياض. م ب.
(4) في الأصل: وجب. م ب.
(5) زيادة للسياق.
(6) في الأصل: الشاهد. م ب.
(7) زيادة للسياق، ومكانها بالأصل بياض. م ب.
(8) هنا بياض. م ب.
(9) في الأصل: متفق على أفعاله. م ب.
(10) في الأصل: نصفه. م ب.
(11) في الأصل: منتر. م ب.

أخرى على غير هذا الوجه فيقال[1]: لا يخلو أن يكون إنما كان أن يكون[2] عالما لنفسه أو لمعنى، أو لا لنفسه أو لا لمعنى، فيبطل أن يكون لا لنفسه ولا لمعنى، لأن ذلك يوجب أن يكون وصفنا إياه بأنه عالم كاللقب الذي هو تسميتنا لزيد بأنه زيد، وليلا يكون بأن يوصف بأنه عالم أولى [3] بأن يوصف بأنه غير عالم، ويبطل أن يكون: إنما كان عالما لنفسه، لأن ذلك يوجب أن يكون نفسه علما، لأن ما به يعلم العالم لا يكون إلا علما، ألا ترى أن من قال: انه عالم لمعنى قال: إن ذلك المعنى هو العلم، لا خلاف بيننا في ذلك، وإذا بطل ذلك صح أنه عالم لمعنى، فيجب أن يكون عارضا[4]، ولا يجوز أن/ يقال: لو كان له علم لوجب أن يكون عرضا ومحدثا، وأن يكون ذا أضداد تنافيه، وطرق يقع عندها، وهي الاضطرار والاستدلال، لأن ذلك سيذكد[5] علم لعالم شاهدناه، وأنه لا يجوز إثبات علم مخالفه، لأن هذا قضاء بمجرد الشاهد والوجود، وذلك مفتاح للكفر والإلحاد، لأن الملحدة النافية للصانع جل اسمه، من هذا الباب أتيت فقالت: لو كان الصانع[6] موجودا لوجب[7] أن يكون جسما أو جوهرا أو عرضا، وأن لا ينفك عن أجناس الموجودات[8] بيننا، لأننا لم نشاهد موجودا إلا هذا وصفه، فإذا كان سؤال المعتزلة يجر عليهم مثل هذا وجب أن يبشروا، وبئس[9] الاستبشار، على [10] أنا نحن لم نبن الغائب على الشاهد إلا لوجه اقتضى ذلك فيه، وهو كونه علة له، والقضاء بالشاهد على الغائب لا يكون إلا على أحد أربعة أوجه: إما أن يكون من حده وحقيقته، مثل قولنا في الحركة: إنها نقلة أو زوال، فكل حركة هذا حكمها، أو أن تكون نقلة بجميعها مثل قولنا في العلم، أو أن يكون من شرطه، أو متضمنا له، مثل الجوهر، أو أن لا ينفذ[11] من عرض في

(1) في الأصل: فقال. م ب.
(2) كذا في الأصل، والصواب - والله أعلم - لا يخلو أن يكون إما عالما أو. . .
(3) في الأصل: بأولى. م ب.
(4) كذا ولعله: عرضا. م ب.
(5) كذا صورة المكتوب. م ب.
(6) في الأصل :المعا. وبعده بياض. م ب.
(7) في الأصل :يوجب. م ب.
(8) في الأصل: من. . . الموجود. م ب.
(9) في الأصل: ببيس. م ب.
(10) في الأصل: وعلى. م ب.
(11) في الأصل: أو ينفك. م ب.

الشاهد[1] والغائب، فأما أن يقضى [2] بمجرد الشاهد على الغائب فلا، ثم أقل ما يلزمهم أن يحيلوا عالما لنفسه لأنهم لا يجدون[3] في الشاهد عالما لنفسه، بل يلزمهم ما هو أعظم من هذا، وهو أن يحيلوا كون البارئ عالما؛ لأنه ليس بذي علم عندهم، وهم لم يجدوا عالما إلا وله علم، وربما قالوا: إن البارئ قديم لنفسه، فلو كان له علم لوجب كونه قديما بنفسه ولو كان كذلك لكانا مثلين، وذلك محال، فالجواب: أن هذه دعوى، فلم[4] وجب إذا اشترك الشيآن في صفة نفسه أن يكونا مثلين، ويقال لهم: هل وجب لما كان الإنسان محدثا لنفسه، وعلمه محدث لنفسه أن يكونا مثلين؟ فإن مروا على هذا تجاهلوا وتركوا اعتقادهم، وإن أبوه نقضوا أدلتهم، وكذلك إن قالوا: لو كان له تعالى علم لوجب أن يكون مثلا لعلومنا، لأنه كان يجب أن يتعلق بالمطلوبات على وجه تعلق علومنا[5] بها، ولما لم يجز أن يكون علمه من جنس علومنا[6]، ثبت أنه ليس بذي علم، يقال لهم: من أين وجب أن يتماثل العلمان بتساوي وجه متعلقهما، ومتى كان تساوي وجه التعلق بين كل صنفين لهما تعلق بمتعلق مخصوص طريقا لتماثلهما؟ ثم نقلب هذا عليهم في قولهم: إن نفسه تعالى عالمة، فنقول: لو كان عالما بنفسه لوجب أن يكون نفسه مثل علم[7] لتساوي وجه تعلقهما بالمعلوم[8]، وقولهم بعد هذا: إن تعلق نفسه بالمعلومات تعلق العالم بالمعلوم، فهو مفارق لتعلق العالم بالمعلوم، هذيان لا يساوي استماعه له؛ لأن..[9] كما أوجب كون[10] العالم عالما بالمعلوم على وجه واحد غير مختلف، وإذا سئلوا عن الفصل بين تعلق العالم بالمعلوم، وتعلق العلم بالمعلوم، لم يجدوا إلا هذه العبارة فقط، هذا إن ثبت لهم معناها، فكيف وليس في الوجود عالم تتعلق نفسه

---

(1) في الأصل: والشاهد. م ب.
(2) في الأصل: يقتضى. م ب.
(3) في الأصل: لا يجدوا. م ب.
(4) في الأصل: لم. م ب.
(5) في الأصل: على منابها. م ب.
(6) في الأصل: على ما. م ب.
(7) في الأصل: على ما. م ب.
(8) في الأصل: بالعلوم. م ب.
(9) بياض. م ب.
(10) في الأصل: لكون. م ب.

بالمعلوم إن لم يتأول[1] ذلك على تعلق العلم؟ والله أعلم/ . وفي قدر ما ذكرناه مقتنع[2]. وأما[3] قوله: إن هذه الصفات قديمة غير محدثة، فقد دلَّل عليه فيما بعد.

فصل

قال القاضي أبو محمد عبد الوهاب رحمه الله: فأما قوله: (إنه تعالى كلم موسى بكلامه الذي هو صفة ذاته)، إلى آخر ما قاله في ذلك، فهو الكلام في أن القرآن غير مخلوق، وهو إجماع كافة أهل السنة وأئمة الملة، قبل الجهمية، ومن نشأ بعدهم من أتباعهم المبتدعة، والدليل على ذلك: أنه لو كان مخلوقا لم يخل أن يكون جسما أو جوهرا أو عرضا، لأن أجناس المخلوقات لا تنفك من هذه الأقسام، ولا يجوز أن يكون جسما، لأن ذلك يوجب قيامه بنفسه، وأن يكون من جنس سائر الأجسام، ومثل ذلك يستحيل أن يكون جوهرا، ولا يجوز أن يكون عرضا، لأنه لو كان عرضا، لم يخل أن يكون مفعولا في محدث أو في ذات القديم تعالى، أو لا في محل، ولا يجوز أن تكون ذات القديم محلا للحوادث، ولا أن يكون لا في محل، لأن ذلك يخرجه عن جنسه، ويوجب قيام الصفات به، ولا يجوز أن يكون مفعولا لا في محدث، لأن ذلك يوجب كونه كلاما لمن فعل فيه، كما أن العلم والإرادة في الحركة[4] المخلوقة في المحدث يكون علما وإرادة لمن فعلا فيه، لا لمن فعلهما، وإذا بطلت هذه الأقسام، وإن كان محدثا لم ينفك منها، بطل أن يكون محدثا على كل وجه. ودليل آخر، وهو أن الصفة الجائزة على الموصوف متى عري عنها مع صحة وصفه بها، لم يعر منها إلا إلى عجز أو ضد لها، ولو كان البارئ تعالى فيما لم يزل غير متكلم، ثم صار متكلما، لوجب أن يكون قبل الكلام على ضد من أضداده من الخرس والسكوت تعالى عن ذلك، وهذه آفات لا يجوز أن تلحقه، واعلم أن هذا الدليل مبني على ثلاثة فصول: أحدها: أن للكلام المحدث ضدا وهو السكوت والخرس، وأن هذه الأشياء تضاده وتمنع وجوده في محلها، والثاني: أن الحي الذي يجوز عليه

(1) في الأصل: يتناول. م ب.
(2) في الأصل: ممتنع. م ب.
(3) في الأصل: فأما. م ب.
(4) في الأصل: فالحركة. م ب.

الكلام، لا يجوز أن يعرى منه ومن ضده، والثالث: بطلان التولد وأن يفعل الفاعل في غيره على وجه التولد، فإذا ثبتت هذه الأمور، صح ما قلناه، والذي يدل أولا على أن للكلام المحدث ضدا وهو السكوت وعنده: أنا نجد فيما ينشأ مضادة السكوت للكلام على حد ما نجد مضادة السواد للبياض، والحركة[1] للسكون، لأنا نجد الكلام ينافي السكوت، وإذا وجود السكوت امتنع الكلام، ويستحيل[2] فيما يشاكون[3](ذي)[4] الذات في الحال الواحدة متكلما ساكتا؛ كما نجد استحالة كونه متحركا ساكنا، فإذا كانت الطريقة في ذلك واحدة وجب الحكم بتضاد السكوت والكلام بمثل ما به وجب به الحكم بتضاد السواد والبياض، ثم الذي يدل على المقدمة الثانية وهي: الحي الذي يصح أن يتكلم لا يجوز أن يعرى من الكلام وأضداده هو أن يسقط الكلام، سبيل كل صفة يصح أن يكون موصوفا بها، فإنه لا يعرى عنها لا إلى ضد، كالعلم والقدرة وغيرهما، وأنه لو صح أن يعرى عن الكلام وضده في الحال / الواحدة لصح أن يوجدا[5]فيه، وذلك محال، والذي يدل على بطلان التولد: أنه لو صح أن يفعل الفاعل في غيره، لجاز أن يعدم قبل حدوث ذلك الفعل في الغير، ولو جاز ذلك ( )[6] في كل، فلأنه لا يصح له تركه مع وقوع سببه فلم يكن من فعله، كما أن سواده وبياضه وحركته الضرورية لما لم يكن يصح منه تركها لم يكن مقدورا له ولا من فعله، ولهذه الجملة بسط يطول، وإذا ثبتت هذه المقدمات، وكان البارئ سبحانه يصح - باتفاقنا - أن يكون متكلما وجب لو كان كلامه محدثا على ما قالوا أن يكون قبل إحداثه له على ضرب من أضداده لما أقمنا من الدليل على استحالة خلو الحي المتكلم من الكلام وأضداده، وأن تكون تلك الأضداد آفات لما بيناه من وجوب وجود ضد الكلام المحدث، وأن لا يوصف بفعله على وجه التولد لما بيناه، فإذا استحالت هذه الجملة، صح أنه لم يزل متكلما، وأن كلامه غير محدث ولا مخلوق، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾[7] ففصل بين

---

(1) في الأصل: الحركات. م ب.

(2) في الأصل: ويستحب. م ب.

(3) لعلها: نشاهد. م ب.

(4) زيادة للسياق. م ب.

(5) في الأصل: أن يوجد. م ب.

(6) هنا بالأصل كلمة غير مقروءة. م ب.

(7) الأعراف: 54.

الخلق والأمر، فدل على أن أمره غير مخلوق، فإن قيل: فقد قال: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾[1] قلنا: المراد بذلك الحادث الواقع، فسماه أمرا كما يقول الناس: هذا أمر عظيم، للخطب النازل، والأمر من الفعل والشأن غير الأمر من القول، والمراد بذلك في هذا الموضع: انتقامه من الكافرين وعقابه لهم، ونصره للمؤمنين، وتعلقوا بقوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾[2] وهذا لا تعلق فيه، لأنه قد قيل: إن المراد به وعظ الرسول، وتحريفه[3] لهم، وبين أن ذلك هو المراد من قوله: ﴿إلا استمعوه وهم يلعبون﴾ وهذه عادتهم كانت في مواعظ الرسول لهم دون القرآن، لأنهم كانوا إذا سمعوا القرآن أفحموا وتحيروا وبهتوا ويرد عليهم ما يشغلهم عن الضحك والإستهزاء، وقيل: إن ذكر المحدث، يراد به إنزال بعضه بعد بعض، ومن المعتمد في الجواب: أن نعت الذكر بالحدوث يدل على أن منه ما ليس بمحدث، لأنه لولا ذلك لم يكن للنعت به فائدة، ألا ترى أنه لا فائدة في أن[4] يقول: ما يأتيني من رجل ذكر وامرأة أنثى، لأن الرجل لا يكون إلا ذكرا، والمرأة لا تكون إلا أنثى، ويصح أن يقول: ما يأتيني من رجل عربي أو قرشي، لأنه قد يكون على ذلك الوصف، وعلى خلافه، وقالوا: لو كان لم يزل متكلما، وكان كلامه غير مخلوق، لكان لم يزل قائلا: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾[5] و﴿إنا نحن[6] نزلنا الذكر﴾[7] ولو كان كذلك لكان كذبا، لأنه مخبر عن أنه أرسل وهو لم يرسل، والجواب: أن هذا القول عند كل من نفى خلق القرآن خبر عن إرسال إلا أنه قبل إرساله خبر عن أنه سيرسله، وبعد إرساله خبر عن أنه أرسله، فليس ذلك بموجب لتغيير الخبر، لكن لتغيير المخبر، ومثل هذا مايتفق عليه في العلم، ألا ترى أن علمه قبل خلق الدنيا بأنها ستكون، هو علمه بعد خلقها بأنها قد كانت ووجدت، وليس ذلك لأن علمه أو نفسه التي بها علم عندهم تغيرت، لكن بتجدد الصفات على المعلوم، كذلك هذا / فإن قيل: إن الصيغة للماضي بقوله تعالى: ﴿إنا أرسلنا نوحا﴾، قيل له: هذا سؤال لا

---

(1) وردت في سورتين: الأنفال: 42. والأحزاب: 37.
(2) الأنبياء: 2.
(3) كذا بالأصل، ولعَل الصواب: تخويفه لهم. والله أعلم.
(4) في الأصل: بأن. م ب.
(5) نوح: 1.
(6) "نحن" سقطت من الأصل. كما سقط منه "نوحا".
(7) الحجر: 9.

يلجأ إليه إلا ضيق العطن، لأنه لا شيء يحيل الإخبار عن الماضي بلفظ المستقبل، وعن المستقبل بلفظ الماضي، ألا ترى أنه قال: ﴿وَقَالَ ٱلشَّيْطَٰنُ لَمَّا قُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾[1] ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ فِي ٱلنَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ﴾[2] وكل ذلك لم يكن بعد. فإن قيل: معناه أنه سيكون. قيل: وكذلك ما سألتم عنه، فإن قالوا: لو كان كلامه غير مخلوق، لكان لم يزل آمرا وناهيا، والآمر ولا مأمور محال. قلنا: لأهل السنة في هذا جوابان: أحدهما: أنه جل وعز لم يزل آمرا وناهيا (لما)[3]لم يكن[4] من بعد، على معنى أنه إذا خلقه وأوجده، وصار بصفة[5] من يكلف، لزمه الأداء، وأكثر ما في ذلك أن يأمر المعدوم وذلك غير ممتنع، ألا ترى أن أوامر[6] الرسول هي أوامر لمن كان في عصره، ولمن يوجد بعده، والجواب الآخر: أنه تعالى لم يزل متكلما، إلا أن الكلام لا يكون أمرا إلا إذا كان هناك مأمور، لأن كونه أمرا معنى زائد[7] على كونه كلاما، لأنه يكون عندهم أمرا لأنها[8] من المأمور به، وكيف كان الأمر، فالسؤال ساقط على الأمرين معا، فإن قالوا: لو كان لم يزل متكلما لكان هاذيا، اذ ليس ثم من يسمع كلامه، واعلم أن هذا من عمد أسئلتهم، وهو من الركاكة بحيث لا يستحق أن يذكر، فضلا عن أن يتكلف الجواب عنه، لأن الهذيان ليس معناه أنه غير مسموع، لأن المسبح وحده لا يسمع أحد كلامه وليس بهاذ[9]. فإن قالوا: هو يسمع كلام نفسه، قيل له: فالسؤال عن هذا محال، لأنه لا يبقى في العالم هذيان إذا كان الهاذي أيضا يسمع كلام نفسه، ولأن البارئ تعالى يسمع كلام نفسه، فقولكم: ولا أحد يسمع كلامه، محال. فإن قالوا: المسبح، الله يسمع كلامه، قيل لهم: والله يسمع الهذيان، ولا يخرجه عن أن يكون هذيانا، لأنه ليس معنى [10] الهذيان أنه لا

(1) إبراهيم: 22.
(2) غافر: 49.
(3) زيادة السياق. م ب.
(4) في الأصل :يكون. م ب.
(5) في الأصل: نصفه. م ب.
(6) في الأصل: أوامره. م ب.
(7) في الأصل: زائدا. م ب.
(8) كذا بالأصل.
(9) في الأصل: بهذاذ. م ب.
(10) في الأصل: بمعنى. م ب.

يسمع، لأن سماعه لا يخرجه عن ذلك، وعن[1] أن يكون هذيانا، كما أنه تعالى يسمع من عباده الصدق والكذب ولا يخرجه ذلك[2] عن أن يكون هذا كذبا، فبان بهذه الجملة سقوط ما قالوه، وأن الهذيان هو الكلام الذي لا يفيد، وقال الجبائي في كتابه المعروف بالأصول: وقد استدل بعضهم بأنه لو كان مخلوقا لمات، قال: فيقال لهم: فما تقولون[3] في الجمادات وغيرها، وكذلك الموت هو مخلوق ولا يموت. وهذا يدلك على أن غرض القوم الطنز بالدين، واللعب والمجون، وإلا فمن رأيت من المخلصين يقول: إن استحالة الموت على الذات دلالة على نفي خلقها؟ أو ليس الصبيان يعلمون أن الأعراض كلها لا توصف بالحياة ولا بالموت، فأما ما ذكره من أن الموت مخلوق ويستحيل أن يموت، فظنا منه بأن القوم يجعلون استحالة الموت عليه في نفي الخلق ووجوب القدم، وقد بينا أن القوم بمعزل عن هذا، والجواب عما قاله: إن أصحاب الحديث يمرون على الحديث المروي في هذا " وهو ما روي عنه صلى الله عليه وسلم أن الموت يؤتى به في/ صورة كبش أملح، فيذبح ما بين الجنة والنار، ويقال: يا أهل الجنة، خلود فلا موت، ويا أهل النار خلود فلا موت "[4] وإنما يمنع هذا على مذاهبهم في جحد الأخبار واطراحها، ونسبة الذاهبين إليها والقائلين بها إلى الحشو، فأما نحن فقد أجبنا عن جملة السؤال بما قدمناه، وبالله نعوذ من الأهواء المضلة، والبدع المحدثة، وهو ولي الإعاذة من ذلك بمنه.

فصل

قال رحمه الله: (والإيمان بالقدر خيره وشره، حلوه ومره، وكل ذلك قد قدره الله ربنا. ومقادير الأمور بيده، ومصدرها عن قضائه، علم كل شيء قبل كونه فجرى على قدره، لا يكون من عباده قول ولا عمل إلا وقد قضاه وسبق علمه به ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾[5]).

قال القاضي رضي الله عنه: هذا الذي قاله، هو قول أهل السنة وأئمة

(1) في الأصل: وعن. م ب.
(2) في الأصل: عن ذلك. م ب.
(3) في الأصل: يقولون. م ب.
(4) رواه البخاري 4730 ومسلم 2849 والترمذي 3156 من حديث أبي سعيد الخدري. وقد ذكره الشارح مختصرا.
(5) الملك: 14.

الحديث، ومذهب السلف الصالح، والأخبار متواترة باللفظ الذي عبر به، وهو قوله صلى الله عليه وسلم: " لن يبلغ العبد حقيقة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره، حلوه ومره، وحتى يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وأن ما أخطأه لم يكن ليصيبه، وأن كل شيء بقدر، حتى العجز والكيس "[1] وفيه أخبار كثيرة مسندة وموقوفة على الصحابة والتابعين، لو لا تعذر جمعها للشغل بالسفر، وضيق[2] الوقت به لذكرنا طرقها[3] واستقصينا جميع ما ورد منها، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾[4] فعم ولم يخص. وقال تعالى: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ ﴿٢٣﴾﴾[5] وقد زعمت القدرية المعتزلة: أن الله تعالى لم يقدر المعاصي ولا الشر، وأن ذلك جار في خلقه وسلطانه بغير قدرة الله ولا بإرادته، فنفوه عن الله، وأثبتوا لأنفسهم تقدير ذلك، والتفرد بملكه والقدرة عليه دون ربهم، حتى قال بعض طواغيتهم: إنه لو كان طفل على حاجز بين الجنة والنار، لما كان[6] الله موصوفا بالقدرة على طرحه إلى الجنة، وإبليس موصوفا[7] بالقدرة على طرحه إلى النار، وأن الله لا يوصف بالقدرة على ذلك، وزعموا أن خلاف هذا كفر وشرك، واستوجبوا بذلك هذه التسمية التي أجمع المسلمون على كفر من باد[8] بموجبها، والأخبار متواترة بتكفير القدرية وإخراجهم من الإسلام وإضافتهم[9] إلى أصناف الكفر، وأن جميع ما يتصرف العباد فيه من خير وشر، وطاعة ومعصية بقدر سابق من الله سبحانه وتعالى، وبتكذيب من نفى ذلك وتكفيره، فمن متواتر الأخبار ومستفيضها: قوله صلى الله عليه وسلم: (القدرية مجوس هذه الأمة)[10] وقوله عليه السلام: (القدرية نصارى هذه الأمة)[11] وقوله

(1) قلت: الشارح أدرج حديثين في حديث واحد؛ الأول: وهو من أول الحديث إلى ليصيبه أخرجه عبدالله بن أحمد في السنة 246 عن أبي الدرداء وعبد الله بن وهب في القدر 72 عن عبادة بن الصامت، وهو حديث حسن. والثاني: وهو ما بقي من الحديث سيأتي تخريجه في صفحات لاحقة.

(2) في الأصل: في ضيق. م ب.

(3) في الأصل: طرفها. م ب.

(4) القمر: 49.

(5) المرسلات: 23.

(6) في الأصل: لكان. م ب.

(7) في الأصل: موصوف القدرة. م ب.

(8) كذا ولعله: باء. م ب.

(9) في الأصل: وأصنافهم. م ب.

(10) رواه أبو داود 4691 من طريق أبي حازم عن ابن عمر. وأبو حازم لم يصح سماعه من ابن عمر، وبهذا يكون السند منقطعا.

(11) لم أقف عليه.

عليه السلام: (صنفان من أمتي ليس لهم في الإسلام نصيب: المرجئة والقدرية)[1] وقوله عليه السلام: (لكل أمة مجوس، ومجوس هذه الأمة: القدرية، لا تعودوهم إذا مرضوا، ولا تصلوا عليهم إذا ماتوا)[2] وقوله عليه السلام: (اتقوا هذه القدرية، فإنها شعبة[3] من النصرانية)[4] ومن رواية سعد بن أبي وقاص عن النبي صلى الله عليه وسلم قال[5]: (أربع من كن فيه فهو مؤمن، ومن جاء[6] بثلاث وكتم واحدة، فهو كافر: شهادة أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، وأنه مبعوث بعد الموت، والإيمان بالقدر خيره وشره)[7] ومن رواية أبي أمامة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إن الله يقول: أنا الله / لا إله إلا أنا، خلقت الخير والشر وقدرته، فطوبى لمن خلقته[8] للخير، وخلقت الخير له، وأجريت الخير على يديه، أنا الله لا إله إلا أنا خلقت الشر وقدرته، فويل لمن خلقت الشر له، وخلقته للشر، وأجريت الشر على يديه)[9]. وروي عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " تحاج آدم وموسى (عليهما السلام) فحج آدم موسى، قال[10] له موسى: أنت آدم الذي أغويت الناس وأخرجتهم من الجنة، فقال له آدم: أنت موسى الذي أعطاك الله علم كل شيء واصطفاك على الناس برسالاته، قال: نعم، قال: أفتلومني على أمر قد قدره الله علي قبل أن أخلق "[11] وروى مالك عن زيد بن (أبي أنيسة)[12] الجزري أن[13] عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، عن أبيه عبد

---

(1) رواه الترمذي 2149 وابن ماجه 62-73 عن ابن عباس وإسناده ضعيف من أجل نزار بن حيان مولى بني هاشم ،قال الحافظ: ضعيف.

(2) رواه أبو داود 4692 من طريق عمر مولى غفرة عن رجل من الأنصار عن حذيفة. وهذا إسناد ضعيف: عمر مولى غفرة قال الحافظ: ضعيف وكان كثير الإرسال. وشيخه مجهول.

(3) في الأصل: سيعة. م ب.

(4) لم أقف عليه.

(5) في الأصل: قال سمعته يقول. م ب.

(6) في الأصل: جاءت. م ب.

(7) لم أقف عليه.

(8) في الأصل: خلقه. م ب.

(9) لم أقف عليه.

(10) في الأصل: فقال. م ب.

(11) رواه البخاري 3409 -4736- 6614 - 7515 وأبو داود 4701 والترمذي 2134 وابن ماجه 80.

(12) في الأصل: أبي أنية الخدري. والصواب ما أثبت من الموطأ.

(13) كذا ولعله: عن. م ب.

الرحمن، أخبره مسلم بن يسار الجهني، أخبره أن عمر بن الخطاب رضوان الله عليه سئل عن هذه الآية: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ الآية[1]، فقال عمر: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عنها فقال: (إن الله خلق آدم، ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذرية، ثم قال: خلقت هؤلاء للجنة وبعمل أهل الجنة يعملون، ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذرية ثم قال: خلقت هؤلاء للنار وبعمل أهل النار يعملون، فقال رجل: يا رسول الله، ففيم العمل؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا خلق العبد للجنة استعمله بعمل أهل الجنة، حتى يموت على عمل أهل الجنة فيدخل به الجنة، وإذا خلق العبد للنار، استعمله بعمل أهل النار، حتى يموت على عمل من أعمال أهل النار فيدخل به النار)[2]؟ وروى مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لا تسأل المرأة طلاق أختها لتستفرغ صحفتها ولتنكح فإنما لها ما قدر لها)[3] وروى مالك عن زياد بن سعد عن عمرو بن دينار أنه سمع عبد الله بن الزبير يقول في خطبته: إن الله هو الهادي والفاتن[4]. وروى مالك عن عمه أبي سهيل قال: كنت أسير مع عمر بن عبد العزيز فقال: ما رأيك في هؤلاء القدرية؟ فقلت: أرى أن تستتيبهم، فإن تابوا من ذلك[5] وإلا عرضتهم على السيف، فقال عمر: وذلك رأيي، قال مالك: وذلك رأيي[6]. وروى مالك عن زياد بن سعد عن عمرو بن

(1) الأعراف: 172.

(2) رواه 1726. وأخرجه أبو داود 4703 والترمذي 3075 وقال: هذا حديث حسن، ومسلم بن يسار لم يسمع من عمر، وقد ذكر بعضهم في هذا الإسناد بين مسلم بن يسار وبين عمر رجلا مجهولا.
قلت: والرجل هو نعيم بن ربيعة؛ ذكره ابن عبد البر في التمهيد وقال: وهو أيضا مع هذا الإسناد لا تقوم به حجة، ومسلم بن يسار هذا مجهول، وقيل: إنه مدني، وليس بمسلم بن يسار البصري. ثم قال: زيادة من زاد في هذا الحديث: نعيم بن ربيعة ليست بحجة، لأن الذي لم يذكره أحفظ، وإنما تقبل الزيادة من الحافظ المتقن. وجملة القول في هذا الحديث، أنه حديث ليس إسناده بالقائم، لأن مسلم بن يسار ونعيم بن ربيعة جميعا، غير معروفين بحمل العلم؛ ولكن معنى هذا الحديث، قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه كثيرة ثابتة يطول ذكرها... 6/ 2-6.

(3) رواه مالك 1731 والبخاري 6227. قال ابن عبد البر: وهذا الحديث من أحسن أحاديث القدر عند أهل العلم والسنة، وفيه أن المرء لا يناله إلا ما قدر له. التمهيد 18/ 165.

(4) شرح الزرقاني 4/ 247 رقم: 1729.

(5) في الأصل: فإن قتلوا ذلك وإلا. م ب.

(6) المرجع السابق 1730.

مسلم عن طاوس اليماني[1] أنه قال: أدركت ناسا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون: كل شيء بقدر، قال طاوس: سمعت عبد الرحمن بن عمر يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: كل شيء بقدر حتى العجز والكيس[2]. وروى أحمد بن حنبل قال: حدثنا عبد الله بن زيد قال: حدثنا سعيد بن أبي أيوب قال: أخبرني أبو صخر، عن نافع قال: (كان لابن عمر صديق من أهل الشام فكاتبه فكتب إليه ابن عمر: بلغني أنك تكلمت في شيء من القدر، فإياك أن تكتب إلي، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (إنه سيكون في أمتي أقوام يكذبون[3] بالقدر)[4] وروى حماد بن زيد عن خالد الحذاء: قلت: يا أبا سعيد أخبرني عن آدم للسماء خلق أم للأرض؟ فقال: بل للأرض، قلت: أرأيت لو اعتصم فلم يأكل من الشجرة؟ قال: لم يكن له منه بد، قلت: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَـٰتِنِينَ ﴿١٦٢﴾ إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ ٱلْجَحِيمِ ﴿١٦٣﴾﴾[5] قال: إن الشياطين لا/ يفتنون بضلالتهم إلا من أوجب الله له الجحيم، وروى عطاء بن رباح عن عمرو بن شعيب قال: كنت عند سعيد بن المسيب جالسا فذكروا أن أقواما يقولون: قدر الله كل شيء ما خلا الأعمال، قال: فو الله ما رأيت سعيدا غضب غضبا قط أشد منه حتى هم بالقيام، ثم قال: تكلموا به؟ أما والله لقد سمعت فيهم حديثا كفاهم به شرا ويحهم لو يعلمون، قلت: يرحمك الله يا أبا محمد وما هو؟ قال: حدثني رافع بن خديج أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (يكون قوم من أمتي يكفرون بالقرآن وهم لا يشعرون كما كفرت اليهود والنصارى، قلت: وكيف ذلك؟ قال: يقرون[6] ببعض القدر ويكفرون ببعضه، قلت: فما يقولون؟ قال: يقولون: الخير من الله، والشر من إبليس، فيقرأون على ذلك كتاب الله ويكفرون بالقرآن بعد الإيمان والمعرفة، فما تلقى أمتي منهم من العداوة والبغضاء، والجدال، أولئك زنادقة هذه الأمة، مع

---

(1) في الأصل: السماني. م ب.

(2) رواه مالك 1728. ومسلم 2655 من طريقه.

(3) في الأصل: ويكذبون. م ب.

(4) رواه عبد الله بن أحمد في السنة 340 وعبد الله بن وهب في القدر 220. وهو حديث ضعيف، في إسناده الحكم بن سعيد قال البخاري: منكر الحديث.

(5) الصافات: 163.

(6) في الأصل: يقرؤون. م ب.

أنهم ليسوا بأول من سبق إلى هذا، إن علاقة من هلك من بني إسرائيل: التكذيب[1] بالقدر، قلت: فقل لي: فكيف الإيمان بالقدر؟ قال: أن تؤمن بالله وحده، وانه (لا يملك)[2] معه أحد ضرا ولا نفعا، وتؤمن بالجنة والنار، وتعلم أن الله خلقهما قبل خلق الخلق، ثم خلق خلقه فجعل من شاء منهم للجنة، ومن شاء منهم للنار، عدل ذلك، فكل يعمل لما قد فرغ منه له، وهو صائر إلى ما فرغ منه، اختصرته. وعن ابن عمر قال: إن القدرية حملوا عقولهم على قدرة الله، وقالوا لله: لم؟ ولا ينبغي أن يقال لله: لم؟ فإنه لا يسأل عما يفعل وهم يسألون، وأن القدرية يقولون: إن الله لا يخلق الشر، ()[3] الله من طائفة من خلفهم، وهم المشركون حقا، ثم قال بعد ذلك: لا تكلموا القدرية ولا تجالسوهم ولا تبايعوهم ولا تصاهروهم ولا تعودوا مرضاهم ولا تشيعوا جنائزهم، فإنهم مجوس هذه الأمة. وذكر عن عمرو بن عبيد أنه قال لما سمع هذا الحديث: كان ابن عمر حشويا، قال أبو النضر: فقلت له: ما كنت أظن هذا إلا شيئا يقوله سفهاؤكم، قال فأي شيء الحشوي عندك؟ فإن قالوا: فهذا الذي أوردتموه إنما هو في ذم القدرية، ونحن نعطي[4] ذلك، لكن لم زعمتم أننا نستحق[5] هذا الاسم؟ قلنا: من قبل إنكم نفيتم التقدير والخلق عن الله وأثبتموه[6] لأنفسكم، فلزمكم الاسم، لأنه اسم موضوع للذم، ولا يلزمنا نحن، لأنا محقون فيما نثبته لله عز وجل على ما ورد به القرآن والأخبار، وقال احمد بن يحيى ثعلب: القدري من زعم انه يقدر، ولا يكون قدريا من زعم أنه لا يقدر. فإن قالوا: إنكم تقولون[7]: ان الله تعالى قدر المعاصي والمآثم على خلقه وقضاها، فالجواب: إنا نقول ذلك كما أطلقه المسلمون وأئمة السلف أهل السنة من أنه قدرها وقضاها عليهم على ما أراد أن تكون عليه من القبح والفساد، كما نقول[8]:

(1) في الأصل: التكذيب. م ب.

(2) زيادة للسياق. م ب.

(3) كلمة غير مقروءة بالأصل. م ب.

(4) كذا بالأصل. م ب.

(5) في الأصل: أنا نستحق. م ب.

(6) في الأصل: واتيتموني. م ب.

(7) في الأصل: فيقولون. م ب.

(8) في الأصل: يقول. م ب.

إنه قدر الطاعات وأعمال الخير على ما أراد أن تكون عليه[1] من الصحة والتشويق، وهذا قول أئمة السلف، وذكر عن حماد بن زيد أنه قال: قال رجل/ من أهل القدر: ليس في القرآن أشد علينا من قوله: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴿٤﴾﴾[2] وقال عون بن معمر: سمعت سعيد بن أبي عروبة - وكان يرى القدر - يقول: ما في القرآن آية أشد علي من قوله: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ وَتَهْدِى مَن تَشَآءُ﴾[3] وقال داود بن أبي هند: ما نشئت[4] القدرية بالبصرة حتى نشأ من أسلم من النصارى، فإن قالوا: فإذا قلنا: إن الله قضى بكذا، فما معنى هذا الإطلاق؟ قلنا: لفظ القضاء لفظ مشترك بين معان[5] مختلفة منها: القضاء بمعنى الأمر، ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ﴾[6] ومعناه: خلقهن، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ﴾[7] معناه: أمتناه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾[8] ومنها: القضاء بمعنى التقدير، كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ﴿٣﴾﴾[9] ﴿وَقَدَّرْنَا فِيهَا ٱلسَّيْرَ﴾[10] ومنها: القضاء بمعنى الحكم والإلزام، كقولك: قضى القاضي على فلان بنفقة زوجته. معناه: ألزمه ذلك وحكم عليه به، وربما عاد إلى هذا المعنى الأمر الذي قدمناه، وإذا احتمل اللفظ ما قلناه: فأي[11] هذه المعاني أريد به كان صحيحا إن شاء الله، وبالله التوفيق.

فصل

فأما قوله: (علم كل شيء قبل كونه فجرى على قدره، فإنه لا يكون من

(1) في الأصل: علمه. م ب.
(2) الإسراء: 4.
(3) الأعراف: 155.
(4) كذا ولعلها: نشأت... نشأ. م ب.
(5) في الأصل: مكان. م ب.
(6) فصلت: 12.
(7) سبأ: 14.
(8) طه: 72.
(9) الأعلى: 3.
(10) سبأ: 18.
(11) في الأصل: فأمر. م ب.

قول ولا عمل إلا وقد قضاه وسبق علمه به) فهو القول الصحيح الذي خلافه كفر وضلال، وقد ورد القرآن بأن الله تعالى يعلم الأشياء، قبل كونها، وأنه يعلم ما لا يكون لو صح كونه كيف يكون، وأن علمه سابق في خلقه، ودلت العقول على ذلك، فأما القرآن: فقوله تعالى: ﴿عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿إِنِّىٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾[3] وقوله تعالى ﴿يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ﴾[4] في نظائر لذلك وقال تعالى فيما يكون أن لو كان كيف يكون: ﴿وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ﴾[5] وقال تعالى: ﴿وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾[6].

فأما أدلة العقول: ففيما[7] قدمناه من الدلالة على أنه تعالى عالم بعلم غير محدث ولا مخلوق يعلم به جميع المعلومات، فهو لا محالة سابق لها، ومتناول لها قبل وجودها، لأنه لو لم يتناولها إلا بعد وجودها وهي محدثة لكان محدثا، وذلك باطل، ولو تناولها في العدم وهي موجودة لكانت قديمة، والمحدث يستحيل قدمه، ولأن الدلالة قد دلت على أن كل من جاز عليه وصف لبعض الصفات، ثم عري عنه فإنه لا يعرى إلا إلى عجز أو ضد لتلك الصفة يخلفها ويوجد في محلها، ألا ترى أن القادر على بعض المقدورات متى عري عن القدرة على بعض ما يصح أن يكون مقدورا له، فإنه لا يعرى إلا إلى عجز، أو ضد يكون تركا لذلك المقدور، فكذلك سبيل العالم ببعض المعلومات أن يكون إذا عري منه فلا بد أن يعرى إلى ضد من أضداده، وقد ثبت أنه لا معلوم إلا ويصح أن يكون معلوما للبارئ سبحانه، فلو لم يعلمه إلا مع وجوده لكان قبل ذلك غير عالم به، ولو كان كذلك كان في الحال التي هو غير عالم فيها به على ضد من أضداد العلم مثل الجهل والظن والشك والسهو تعالى الله عن ذلك وهذا فاسد من وجهين: أحدهما: أنه لو كان ذلك كذلك لاستحال أن يعلمه من بعد، لأن هذه الآفات كان / يجب قدمها ولزومه له ما دام غير عالم بذلك المعلوم، وهو على

---

(1) وردت في كثير من السور مثل: الرعد: 9، والسجدة: 8.

(2) البقرة: 33.

(3) لقمان: 34.

(4) الرعد: 8.

(5) الأنعام: 28.

(6) الشورى: 27.

(7) في الأصل: فيما. م ب.

هذا القول غير عالم به فيما لم يزل إلى أن وجد، فإذا كانت هذه الأضداد قديمة، والقديم يستحيل عدمه: فكان يجب أحد أمرين ممنوعين: إما أن يرتفع هذا الضد عن وجود ذلك المعلوم لوجود ضده الذي هو العلم به، وفي ذلك بطلان القديم[1] وعدمه وذلك محال، أو أن يعلم ذلك المعلوم مع وجود ضده، وذلك يؤدي إلى اجتماع الضدين، وإلى كون المحدث ضد القديم، وذلك متناقض، والوجه الآخر: أن هذه الأمور آفات ونقائص دالة على ضعف من حدث[2] به وعجزه، والإله القديم يتعالى عن أن يناله أو يجوز عليه، وفي بعض هذا ما يدل على بطلان قول من زعم من أهل الكفر والعناد: أن الله تعالى لا يعلم شيئا إلا بعد كونه[3]، وقد حكى أهل المقالات هذه المقالة عن بعض المعتزلة، وليس ذلك ببعيد عن مجازفاتهم وإغراقهم[4] في الضلالات، ولقد قلت مرة لداعية من دعاتهم[5] عندنا ببغداد: ما تقول في رجل قال: أنا كافر برب لا علم له ولا قدرة؟ فقال: إن كان من أهل العلم والاجتهاد، وفيه فضل للبحث والنظر، أطلقنا عليه القول بأنه كافر بالله، وهو عندنا كقول من قال: أنا كافر برب لا زوجة له ولا ولد، فهو كافر بالله لا محالة، لأن استحالة أن يكون لله علم وقدرة كاستحالة أن يكون له والد أو ولد، إلا أن يكون له تأويل من مجاز الكلام، وإن كان فمن لا يعرف طرق النظر ولا أقسام الكلام وحقيقته ومجازه مثل العامة، أو المبتدئ الضعيف الفهم، فإنا نقسم عليه نفصل له ما لعله[6] أن يكون قصده مما يحتمله الكلام فنقول: إن أردت أنك كافر برب ليس بعالم ولا قادر، أو لا يعلم ولا يقدر، فلست بكافر بالله، لأن الله تعالى بخلاف الصفة التي علقت الكفر بوجودها به، وإن أردت أنك كافر برب ليس له صفة قديمة هي علم وقدرة على حسب ما يقوله من خالفنا من أصحابنا في المسألة من أهل السنة والأثر، قال: فنقول: قد كفرت بالله تعالى، فما قولك في قوم هذا اعتقادهم في الله وصفاته؟

ثم رجع بنا الكلام إلى شرح الكتاب.

---

(1) كذا ولعله القوم. م ب.
(2) كذا ولعلها: حدثت. م ب.
(3) في الأصل: كونها. م ب.
(4) في الأصل: مجازتهم وإغراقهم. م ب.
(5) في الأصل: دواعيهم. م ب.
(6) في الأصل: نفضل له لما لعله. م ب.

فصـل

قال رحمه الله: (يضل من يشاء فيخذله بعدله، ويهدي من يشاء فيوفقه[1] بفضله، فكل ميسر بتيسيره إلى ما سبق من علمه وقدره من شقي أو سعيد).

قال القاضي ابن نصر رحمه الله: وهذا الذي قاله لا خلاف فيه بين المسلمين وسلف الدين[2]، أن الله سبحانه يضل من يشاء ويهدي من يشاء، وأنه لا يهتدي أحد إلا بهدايته، ولا يضل إلا بإضلاله، وزعمت القدرية أن الله تعالى لا يضل أحدا، وأنه قد هدى الخلق كلهم، فمنهم من اهتدى، ومنهم من لم يهتد وضل باختياره[3] وعدوله عن طرق الهداية وسوء نظره لنفسه، لا أن الله أضله، قالوا: لأن الله تعالى لو فعل ذلك لكان جائرا في حكمه، تعالى عن قولهم علوا كبيرا، واعلم أن هداية الله تعالى لعباده المؤمنين على وجوه: أحدها: أن يجعل لهم هدى، وينور قلوبهم بالتقوى والثاني: توليه لتوفيقهم لذلك وإعانتهم عليه، وتسهيله لهم السبيل إليه، وشرح صدورهم له، والثالث: هدايته/ لهم في الآخرة إلى الثواب وطريق الجنة، وهذا أيضا نوع من الهداية، وكل ذلك قد ورد في القرآن، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهۡتَدِيَ لَوۡلَآ أَنۡ هَدَىٰنَا ٱللَّهُۖ﴾[4] وقوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجٗا﴾[5] وقوله تعالى: ﴿وَهَدَيۡنَٰهُمۡ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾[6] وقوله تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ وَجَعَلۡنَا لَهُۥ نُورٗا يَمۡشِي بِهِۦ فِي ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ لَيۡسَ بِخَارِجٖ مِّنۡهَاۚ﴾[7] وقوله تعالى: ﴿وَلَا لِيَهۡدِيَهُمۡ طَرِيقًا ١٦٨ إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ﴾[8] في نظائر لذلك، فأما إضلاله للكافرين: فينقسم الى نقيض[9] أقسام هدايته للمؤمنين، من فعل الضلال لهم على ما قصده من كونه

(1) في الأصل: من فقه. م ب.
(2) كذا بالأصل، ولعل الصواب: سلف المهتدين.
(3) في الأصل: اختياره. م ب.
(4) الأعراف: 43.
(5) الأنعام: 125.
(6) الأنعام: 87.
(7) الأنعام: 123.
(8) النساء: 168.
(9) في الأصل: نقض. م ب.

موفقا لهم قبيحا[1].. ومن ترك توفيقهم، وتضييق صدورهم، وصرفهم عن وجوه الهداية، وتصعيب السبيل لهم إلى نيلها، وإعدام قدرتهم عليها، كل ذلك إضلال لهم، والذي يدل على أن الله تعالى يهدي ويضل: ورود النصوص[2] بذلك فيما لا يحصى كثرة، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[3] وقوله تعالى: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِي مَن يَشَآءُ﴾[4] وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِي ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾[5] وقوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمْ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ﴾[6] يريد: بنور الإيمان والتوفيق للهداية، وقوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ فأخبر عن صفة إضلالهم ونوعه، وهو تعميته إياهم عن طريق الهداية، وتضييق صدورهم عن الانشراح لها، في نظائر لهذه الآيات يكثر تتبعها، وكلها نصوص فيما قلناه مستقلة بظواهرها، وقد زعموا عند ضيق عطنهم بذلك، وحيرتهم بورود هذه النصوص: أنه لا معنى للهداية والإضلال من الله تعالى أكثر من الحكم والتسمية بذلك فقط، وأن ذلك جار مجرى قول الناس: قد عدل فلان فلانا، إذا زكاه وسماه عدلا، وقد فسقه إذا سماه فاسقا، وحكم بفسقه، وليس ذلك على تأويل أنه جعل له فسقا وعدلا، ولا أنه صيره كذلك، وهذا مع أنه خلاف إجماع الأمة، وأن ظواهر القرآن ترده وتنافيه واضح البطلان والفساد، من قبل أنه[7] يوجب أن لا يكون لله[8] تعالى من المنة على عباده في الهداية إلا ما لبعضهم على بعض، لمشاركتهم له في معنى الهداية لأن بعضا يسم[9] بعضا بالهداية، ويصفه بها، ويضيفها إليه، وهذا خلاف التنزيل وما أجمع عليه المسلمون، أما التنزيل فإن الله تعالى قال: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا۟ ۖ قُل لَّا تَمُنُّوا۟ عَلَيَّ إِسْلَٰمَكُم ۖ بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١٧﴾﴾[10] فامتن عليهم

(1) كذا، وبعده بياض. م ب.
(2) في الأصل: النص. م ب.
(3) إبراهيم: 27.
(4) كذا جاء في غير ما سورة، مثل: فاطر: 8. وليس كما في الأصل بقلب الجزأين.
(5) المائدة: 108.
(6) المائدة: 41.
(7) في الأصل: أن. م ب.
(8) في الأصل: الله. م ب.
(9) في الأصل: يسمي. م ب.
(10) الحجرات: 17.

- كما ترى [1]- بهدايته لهم، ولوكان ذلك معنى الحكم والتسمية، لكان الرسول مشاركا لله في هذه المنة، ولكان بعضهم قد من على بعضهم بها، لأنه يسميه بها ويدعوه إليها، كما أن الله قد دعاهم إليها. وأما الإجماع: فإطباق الأمة كافة سوى هذه الفرقة المبتدعة: وأن المنة لله تعالى في هدايته لخلقه، وهو/ منفرد باستحقاقها، متوحد باستيجابها[2]، وليس ذلك إلا لانفراده بها، وأنه غير مشارك فيها، وعلى أن ما قالوه يوجب أن يكون إبليس مضلا للأنبياء وسائر المؤمنين لدعائه إياهم إلى الضلال، وتسميته بذلك، وكذلك يجب أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنون مضلين للكافرين لتسميتهم إياهم ضالين، وحكمهم عليهم بذلك، وهذا باطل بإجماع الأمة وبالله التوفيق. وقال عون بن معمر: سمعت سعيد بن أبي عروبة - وكان يذهب مذاهب أهل القدر - يقول: ما في القرآن أشد علي من قوله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَاءُ وَتَهْدِي مَن تَشَاءُ﴾ قال: فقلت: القرآن يشتد عليك، والله لا كلمتك أبدا، فما كلمه حتى مات.

فصل

وقوله: (وكل ميسر بتيسيره إلى ما سبق من علمه وقدره) فلما ذكرناه من أنه لا يكون شيء في خلقه إلا وقد سبق علمه فيه بتقديره إياه عليهم، من شقاوة وسعادة، وضلال وهداية، والعلم لا يتناول المعلوم إلا على ما هو به، ولما سنذكره فيما بعد (من)[3] أن جميع ذلك لا ينال إلا بتيسيره وتسهيله، ولذلك رغبت الأنبياء إليه تعالى في شرح صدورها وتوفيقها، فمن ذلك: قوله عز وجل: ﴿قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴿٢٥﴾﴾، ﴿وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ﴿٢٦﴾﴾[4] وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾[5] وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾[6] وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ﴾[7] في آيات كثيرة، ومن متواتر الأخبار: أن

(1) في الأصل: يرا. م ب.
(2) في الأصل: باستجابها. م ب.
(3) زيادة للسياق. م ب.
(4) طه: 25.
(5) آل عمران: 8.
(6) البقرة: 128.
(7) آل عمران: 192.

الله تعالى لما خلق القلم قال: "اجر بما هو كائن إلى يوم القيامة "[1]، وقوله عليه السلام: «اعملوا فكل ميسر لما خلق له»[2].

فصل

قال رحمه الله: (تعالى أن يكون في ملكه إلا ما يريد).

قال القاضي رحمه الله: هذا الذي ذكره هو مذهب أئمة السنة، وسلف الأمة[3]: أن الله عز وجل مريد لكل ما وقع في سلطانه، وفعل في ملكه من أفعال عباده على اختلاف أحكامها، وتباين أقسامها، ومن حاد عنه لزمه وصف ربه بالضعف والوهن، تعالى الله عز وجل عن ذلك علوا كبيرا، وذكر أهل النقل أن رجلا جاء إلى ابن عباس فقال: أنت تزعم أن الله أراد أن يعصى؟ فقال ابن عباس: نعم. فقال: ما أراد أن يعصى [4]، فقال ابن عباس: ويحك، فما أراد الله؟ قال: أراد أن يطاع ولا يعصى، قال ابن عباس: ويحك فمن حال بين الله وبين ما أراد؟ فكأنما ألقمه حجرا. ومثله قول غيلان لربيعة: أترى [5] الله يريد أن يعصى؟ فقال ربيعة: أترى الله (يعصى)[6] قسرا، فكأنما ألقمه حجرا، وقال ابن مسعود وعمر بن عبد العزيز: لو شاء الله أن لا[7] يعصى ما خلق إبليس، وقد روي ذلك في بعض الحديث مرفوعا[8]، وزعمت المعتزلة أن عرى [9] الدين: أن الله سبحانه ليس بمريد لكثير من أفعال عباده وإنما وقعت وهو كاره، وأجمعوا أن لا خلاف بينهم أنه أراد كون أشياء[10] منهم فلم تكن، وكره أشياء فكانت، وأنه

---

(1) رواه أبو داود 4700 والترمذي 3319 وقال: هذا حديث حسن غريب. بلفظ: اكتب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة.

(2) رواه البخاري 4666 ومسلم 2647 وغيرهما.

(3) في الأصل: الأئمة. م ب.

(4) في الأصل: ان يعصني. م ب.

(5) في الأصل: اتر. م ب.

(6) زيادة للسياق.

(7) سقطت من الأصل.

(8) رواه الطبراني في مسند الشاميين 1246 وأبو نعيم في الحلية 6/ 92 والبيهقي في الاعتقاد 1/ 159. وذكره الذهبي في الميزان 7/ 176 وقال: خبر باطل. وذكره ابن الجوزي في الموضوعات 1/ 273 والسيوطي في اللآلئ 1/ 254 وابن عراق في تنزيه الشريعة 1/ 315.

(9) في الأصل: عن. م ب.

(10) في الأصل: انشا. م ب.

يشاء / ما لا يكون، ويكون ما لا يشاء، وردوا قول المسلمين وإجماعهم، وإطلاق[1] الأمة كافة أن ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وقالوا: هذا كلام فاسد، وألفاظ جرت على ألسنة العامة والنساء، ردا للإجماع وإقداما على مُشَاقَّةِ الأمة، وقالوا جميعا: إن الله قد أراد كثيرا من المرادات فلم تنفذ ولم تتم، وأن إبليس أراد كثيرا من المرادات فتمت ونفذت، وأن الله إذا أراد شيئا فقد يتم ما يريده وقد لا يتم، وكذلك الواحد منا، وأن الله تعالى أراد إيمان الكافرين، وكره كفرهم، فنفذ ما كره، ولم ينفذ ما أراد وأن إبليس أراد كفرهم، وكره إيمانهم، فنفذ ما أراد ولم ينفذ ما كره، وأن الله أراد إيمان المؤمنين، وكره كفر الكافرين، فتم ما أراد، وأن إبليس كره ذلك فكان ما كره، فجعلوا إبليس مساويا لله تعالى في الإرادة، والله يتعالى عما يقوله الظالمون، ويضيفه إليه الجاحدون، وقد ألزمهم أصحابنا على قولهم: إنه يكون في سلطانه ما يكرهه ولا يريد كونه: أن يزعموا أنه كان يشاء اوابا[2] فتحاموا[3] إطلاق العبارة وأعطوا معناها، لعلمهم بأنها موضوعة في اللغة دلالة على الضعف والوهن والغلبة والقهر، وألزمتها مرة لبعض أصحاب ابن الإخشيد[4] عندنا ببغداد ممن له تقدم في علم العربية، فالتزمها واقتحم القول بها وقال: لا وجه لامتناع الممتنع من ذلك والله يشهد على نفسه بالإباء بقوله: ﴿ويأبى الله إلا أن يتم نوره﴾ فقلت له: أنت في غفلة عما ألزمتك، لأنا نحن نطلق على الله أنه يأبى كما نطلق عليه أنه يكره، وإنما الذي يمنع منه ويلزمكم القول به: أن يجتمع إباء مع حصول ما أباه وخروجه إلى الوجود، وقوله تعالى: ﴿ويأبى الله إلا أن يتم نوره﴾ إنما هو في إبائه إطفاء نور شريعته، هذا لم يكن، فإنما كان يكون لك حجة لو كان إباؤه قد حصل، وكان ما أباه، وإلا فالإباء إذا لم يقع مناوله[5] ليس بدلالة ضعف ولا وهن، والذي يدل على مذهب أصحابنا في ذلك من أن الله تعالى مريد جميع الحوادث الكائنة في سلطانه، والموجودة من عباده: أدلة الشرع والعقل: فأما الشرع: فقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ

---

(1) كذا ولعلها: إطباق. م ب.

(2) كذا في الأصل، ولعله: أو يأبى. م ب.

(3) في الأصل: فتحوا. م ب.

(4) في الأصل: ابن الاخشد. م ب قلت: هو العلامة الأستاذ شيخ المعتزلة أبو بكر أحمد بن علي بن يغجور الأخشيد صاحب التصانيف توفي سنة 326 هـ سير أعلام النبلاء 15/ 217.

(5) كذا في الأصل. م ب.

رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ[1] جَمِيعًا﴾[2] فأخبر أنه لم يرد أن يؤمنوا بأجمعهم وأنه أراد أن لا يؤمنوا، وهذا نص ما نقوله، وتأويلهم: أن معناه: لو شاء أن يؤمنوا على طريق الإكراه والإلجاء لآمنوا، دعوى لا دليل عليها، ثم السؤال يلزمهم في إرادة ذلك الإلجاء والإكراه، أنه إذا صح وجاز أن يريد منهم الشيء[3] طوعاً ولا يكون، ولا يلحق ذلك به عجزا[4] ولا وهنا، فإن فصلوا[5] بين الموضعين بأنه لو لم يتم مراده على سبيل الإلجاء للحقه الضعف، وكان ذلك دليلا على عجزه عن فعل ما يلجئهم إليه مما يوهنهم به فيلتجئون إلى فعله، لم يغن فصلهم شيئا، وكانت المعارضة لازمة لهم بأن يقال: لو جاز[6] أن يراد منهم الشيء على سبيل الطوع فلا يكون ذلك (دليلا)[7] على العجز عن فعل لطف أو سبب يدعوهم إلى فعله، فاللطف مع الطوع، نظير الإرهاب مع الإلجاء، فإن دل امتناع نفوذ المراد في أحد الموضعين على العجز، عن فعل داع إليه، وباعث عليه، دل على مثل ذلك في الموضع الآخر، فإن فصلوا بأنه قد لا يتفق أن يكون في المعلوم ما يؤمنون عنده من الأسباب والألفاظ، فلا يكون عدم إيمانهم دلالة على العجز./

فهذا فصل يرشد الخصم إلى الجمع، وهو أنه قد يتفق أن لا يكون في المعلوم ما يلتحق به إلى فعل الإيمان، ولو رهبوا[8] بأنواع الإرهاب، وعذبوا بأصناف العذاب، ولا فصل بين ذلك أبدا، ويدل عليه قوله عز وجل: ﴿ولو يشاء الله ما أشركوا﴾[9] فدل على أنه قد يشاء ما كان منهم، وأن نفي شركهم لو شاءه لكان، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾[10] وقوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ

(1) سقطت من الأصل. م ب.
(2) يونس: 99.
(3) في الأصل: التي. م ب.
(4) في الأصل :عجز ولا وهن. م ب.
(5) في الأصل: فضلوا. م ب.
(6) في الأصل: ولو جلز. م ب.
(7) زيادة للسياق.
(8) كذا، ولعلها: أرهبوا. م ب.
(9) الأنعام :107.
(10) الأنعام :112.

مَا ٱقْتَتَلُوا۟﴾[1] وهذا دال على ما قلناه، وليس لهم عليه تأويل إلا ما ذكرناه[2]، فأما من جهة العقل، فلأنه لو جاز أن يحدث في سلطانه ما لا يريده بل ما يكرهه، لدل ذلك على الضعف والوهن، كما أنه لو جاز أن يحدث في ملكه ما لا يعلم به لدل ذلك على الجهل، وكل ذلك منتف[3] عن صفته، يبين هذا: أنه لما استوى حكم ذلك في فعل نفسه، وجب أن يستوى في فعل خلقه، ألا ترى أنه لا يجوز أن يقع في فعل نفسه ما لا يريده، كما لا يجوز أن يقع منه ما لا يعلمه، وأنه لو وقع لدل عدم العلم على الجهل[4]، وعدم الإرادة على الوهن، فإن قيل: لا يلزم ذلك، كما لا يلزم إذا وقع في سلطانه ما لم يأمر به، أن يدل ذلك على ضعفه، قيل له: يبطل ذلك بما ذكرناه من العلم، ثم الفرق بين الأمرين: أن أفعاله قد صح وقوعها منه، وهي غير مأمور بها، ولم يدل ذلك على ضعفه، فجاز أن يقع ذلك من خلقه ولا يدل على الضعف، والإرادة بخلاف الأمر، وعلى أن ما وقع من خلقه مما لم يأمر به فلم يقع مرادا له، والضعف إنما يلحق لفقد الإرادة لا لفقد الأمر، فإن قيل: لا يجوز أن يقع من خلقه ما لم يأمرهم به وهو مراد له، لأن ذلك يوجب جواز أمره بما لا يريده، قيل له: ما أنكرتم من ذلك؟ فإن قالوا: لأن إرادة المأمور به شرط في كون الأمر أمرا، قيل هذه نفس الدعوى التي فيها نخالف[5]، فلم قلتم ذلك؟ فإن قالوا: لأنه لو جاز أن يأمر بما لا يريده، لجاز أن يأمر بما يكرهه، قيل له: هذه الدعوى التي سألتم عن دليلها سوى أنكم غيرتم عبارتها، لأنه إذا كان لا واسطة بين الإرادة والكراهة، فانتفاء[6] إحدى الصفتين يوجب ثبوت الأخرى، فإن قالوا: لو جاز أن يأمر بما لا يريده، لجاز أن ينهى عما يريده، قيل لهم: هذا أيضا من جنس ما أنكرناه من إعادة الدعوى، لأن النهي عن الشيء أمر بالكف عنه، فإذا نهى عما أراده، فإنما أمر[7] بالكف عما لم يرد الكف عنه، وهذا نفس ما سألتم عنه، فإن قالوا: لو

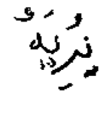
(1) البقرة: 253.
(2) في الأصل: الا ذكرناه. م ب.
(3) في الأصل: منيف. م ب.
(4) في الأصل: الخبر. م ب.
(5) في الأصل: يخالف. م ب.
(6) في الأصل: فانتفى أحد. م ب.
(7) في الأصل: امره. م ب.

جوزنا فيما يشاء كل حكيم أمر فلا يأمر إلا بما يريده، فإن أمر بما لا يريده خرج عن الحكمة، وحكم بسفهه، قيل لهم: هذه الدعوى ساقطة من وجوه: أحدها: أنها غير مسلم[1] لكم وجودها، لأن الحكيم فيما بيننا يأمر بما لا يريده، ويكون ذلك حكمة منه وصوابا لاسفها ولا عبثا، والثاني: أنه لو ثبت ما ادعيتموه، لم يجب حمل أوامر البارئ على أوامرنا، لأن أوامرنا مقصودة على ما يجوز لنا الأمر به دون ما نهينا عنه، والبارئ تعالى يجل عن أن يكون قوله آمرا وزاجرا يقصره[2] عن بعض ما يصح أن يأمر به، والثالث: أنه يجب لو كان ذلك منا / على وجه أن لا يكون[3] من البارئ على مثل ما هو منا، كما لا يجب إذا كانت أوامرنا مقصورة على جر المنافع ودفع المضار، أن تكون أوامر البارئ واقعة على هذا الوجه. فإن قالوا: فما دليلكم على جواز (الأمر)[4] بما لا يريده؟ قيل: لا دليل على ذلك أقوى من الوجود، وقد وجد ذلك في الشرع والعادة، فأما الشرع فما ورد به النص، واتفق عليه سلف الأمة من أن الله عز وجل أمر إبراهيم بذبح إسماعيل عليهما السلام، ولم يرده بل نهاه عنه بعد أن أمر به، ولا يجوز أن يقال: إن الذبح كان قد وقع منه، لأنه فداه[5] بالذبح الذي وصفه، ولو كان الذبح قد وقع لم يكن فداء، ولا معنى لتأويلهم أنه إنما أمره بالإضجاع وإمرار السكين فقط دون الذبح، لأن هذا القدر ليس بذبح، والظاهر مده[6] بذبح، ولأنه لو كان على ما قالوه لم يكن فيه امتحان، ولم يكن لقوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلۡبَلَٰٓؤُاْ ٱلۡمُبِينُ﴾[7] معنى، ولا كان لفدائه من اضطجاع قد وقع وتفصيل[8] معنى، لأن الفداء إنما هو بدل من شيء لم يفعل، ولا معنى لقولهم: إنه كان قد منع من ذبحه بأن صفحة عنقه انقلبت نحاسا لا يمكن ذبحها، لأن هذا غاية الجهل من المتأول له، مع أنه لا عقل يدل عليه ولا سمع، فأما العادة: فإنا وجدنا الحكم فيما نشأ[9] إذا قاطعه

---

(1) في الأصل: مسلمة. م ب.
(2) كذا ولعلها: يقصر. م ب.
(3) في الأصل: ان يكون. م ب.
(4) زيادة للسياق. م ب.
(5) في الأصل: قرله. م ب.
(6) كذا بالأصل. م ب.
(7) الصافات: 106.
(8) في الأصل: وتفصل. م ب.
(9) كذا بالأصل. م ب.

عبده، وأكثر من عصيانه، وترك اتباعه، فزجره على ذلك وعاقبه حتى أكثر العبد الشكاية منه، وواصل التظلم[1] من عقابه إياه، وادعى أن ذلك منه على غير جريرة[2] ولا ذنب، فإنما السيد متى أراد أن يبرهن عن نفسه ويبرئ ساحته عند من يتهمه بذلك بأن بريه[3] مخالفته له، وأنه يأتي منها ما يستحق ذلك العقاب فنقول له: يا غلام افعل كذا، فيجد نفسه غير مريد لإيقاع الفعل بل كارها له لا محالة، لأنه يقصد بالأمر أن يخالفه العبد، فيدل به على أن عقابه مستحق له، ومتى فعل العبد ما أمره به بطلت دلالته عليه، وكذلك فمتى أراد السيد فعل الذي أمره به، وأحب إيقاعه منه، فقد ناقض غرضه لا محالة، لأن الأمرين متنافيان[4]، وهذه دلالة معتمدة لا يمكن دفعها، والإنسان إذا رجع إلى نفسه، وعلم أنه إذا ابتلي بمثل ذلك، كانت حاله ما وصفناه مع استحسان العقلاء له التطرف إلى أن ينفي عنه المقالة القبيحة والظلم، ثم عدنا إلى المسألة[5] الأولى، فإن قالوا: وجدنا فيما بيننا مريد السفه سفيها، فلو كان الباري تعالى مريدا لكل ما وقع من عباده، وفيه السفه والظلم لكان موصوفا[6]. قلنا: الفرق بيننا وبين الباري: (أننا)[7] منهيون عن تلك الإرادة، وهو غير منهي ولا داخل تحت تكليف يتعالى عن ذلك، وفي المسألة كلام كثير، وفيما ذكرناه مقنع وبلاغ.



فصل

قال رحمه الله: (أو يكون لأحد عنه غنى).

قال القاضي رحمه الله: اعلم أن هذا رد على المعتزلة وغيرهم من المبتدعة في قولهم: إنهم مستطيعون لأفعالهم قبل أن يحدثوها، وقادرون على إيجادها قبل إيجادها، ومستغنون عن ربهم في حال اختراعهم لها أن يُقدِرَهُم عليها، لأنهم لا حاجة لهم في تلك الحال بل هم مستغنون عنه، وهذا هو الضلال الذي لا شبهة

(1) في الأصل: الظلم. م ب.
(2) في الأصل: جرة. م ب.
(3) كذا بالأصل. م ب.
(4) في الأصل: متنافيين. م ب.
(5) في الأصل: مسألة. م ب.
(6) كذا بالأصل. م ب.
(7) زيادة للسياق. م ب.

فيه / ، والله تعالى يقول: ﴿وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنتُمُ الْفُقَرَاءُ﴾[1] ويقول: ﴿أَنتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ﴾[2] وهذا يعم سائر أحوالهم، ويقول: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾[3] ولم يقل في حال دون حال، ومن جهة العقول: فلأن الأدلة قد دلت على استحالة بقاء الأعراض كلها على اختلاف أجناسها من القدر وغيرها، فلو كانت موجودة قبل الفعل لم يخل أن تبقى إلى أن يفعل الفعل بها، وهذا يوجب ما قد قام الدليل على استحالة مردها لها أو يعدم مثل ذلك، وهذا أيضا محال، لأنه يؤدي إلى أن يوقع الفعل بقدرة معدومة، وذلك باطل، فإن قيل: قدرة الإنسان على الشيء حال حدوثه محال، لأن ذلك يوجب أن يقدر[4] في تلك الحال عليه وعلى تركه، قلنا: لا يجب ذلك، لأن القدرة الواحدة المحدثة لا يصح أن يقدر بها على مقدورين على كل وجه، سواء كانا مثلين أو مختلفين أو متضادين، أو خلافين غير متضادين، أو خلافين متضادين، فبطل هذا فإن قالوا: ولم أثبتم أن تبقى القدرة أو غيرها من الأعراض إلى وقت وجود الفعل؟ قلنا: هذه مسألة أخرى، فإذا صح ما قلناه بنيناه على هذا الأصل، والوجه في منع ذلك: أنها لو بقيت لم يخل بقاؤها أن تكون لنفسها أو لعلة تقوم بها، فلا يجوز أن تكون لنفسه، لأن ذلك يوجب بقاءها حال حدوثها، وذلك باطل، ولا يجوز أن تكون لعلة، لأن ذلك يوجب قيام العلل بالأعراض، وهذا أيضا محال، ويدل على أصل المسألة ما قدمناه من أن الإنسان لو كان قادرا أن يفعل الفعل قبل حدوثه، لكان مستغنيا عن ربه حال اكتسابه، وغير محتاج إلى معونته، ولا إلى أن يعينه بنفسه إقداره[5] على الفعل، فإن جاز أن يستغني العبد عن ربه في بعض الأحوال، جاز غناه في سائرها، وهذا هو الضلال بعينه، وهذا الدليل هو على غرض أبي محمد رحمه الله بقوله: (أو يكون لأحد عنه غنى) فإن قالوا: ما أنكرتم أن يكون ما قلتموه مؤديا إلى الإحالة والتناقض، ومفضيا إلى التقابل والتعارض؟ قيل: إن القدرة إذا صاحبت الفعل حال اكتفائه، وقارنته حال اتحاده، لم يكن لكونها قدرة عليه بأولى منه أن يكون قدر عليها، قلنا: ولم زعمتم ذلك؟

---

(1) محمد: 38.
(2) فاطر: 15.
(3) الفاتحة: 5.
(4) في الأصل: يفرد. م ب.
(5) في الأصل: افراره. م ب.

وما الذي أوجب كون الأمر على ما ادعيتموه؟ على أنه ليس يجب أن يكون كل أمرين أحدهما مصمر[1] بوجود الآخر، أن يوصف الآخر بمثل ما وصف به صاحبه مما يؤدي إلى التناقض، ألا ترون أن وجود الجوهر مع كونه لا يوجب أن يكون. . .[2] وكذلك الإرادة مع المراد، وغير ذلك من نظائره، فإن قالوا: جواز القدرة على الشيء حال إحداثه، والحادث يوجب جواز القدرة عليه في جميع الأزمنة التالية[3] لحال حدوثه مع اتصال وجوده، قلنا: هذا يبطل بمثله، وهو أن جواز القدرة على الفعل قبل حال حدوثه، يقتضي أن لا فصل بين الأوقات المقدمة عليه، فيجوز تقدمها بالوقت والوقتين، واليوم واليومين، والسنة والسنتين مع اتصال عدمه، ثم إن هذا لا يلزم لهم في الفعل، لأنه إن جاز كون الفاعل فاعلا للشيء حال حدوثه/ وإن كان موجودا في تلك الحال، جاز أن يكون فاعلا له بعد زمان حدوثه بأزمنة كثيرة مع اتصال وجوده، فإذا لم يجب هذا، فما قالوه أولى بأن لا يجب، والله ولي التوفيق.

فصـل

قال رحمه الله: (أو يكون خالق للشيء إلا[4] هو رب العباد ورب أعمالهم، والمقدر لحركاتهم وآجالهم).

قال القاضي رضي الله عنه: وهذا أيضا مذهب أهل الدين، وسلف المؤمنين: أنه لا خالق إلا الله رب العالمين، المنفرد باختراع الأعيان والذوات، وابتداع المصنوعات والمخترعات، لم يخالف فيه إلا صنف المبتدعة من المعتزلة الزاعمين أن الخلق مشاركون لخالقهم في أنهم يخلقون كخلقه، ويفعلون مثل فعله، ردا لقوله سبحانه: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ﴾[5] ولقوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾[6] ولقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾[7] وغير ذلك مما يرد ذكره، ويزعمون أن العباد يخلقون

(1) كذا بالأصل. م ب.
(2) بياض بالأصل. م ب.
(3) في الأصل: الثالثة. م ب.
(4) في بعض نسخ الرسالة: خالقا لكل شيء ألا. . . م ب.
(5) الرعد: 16.
(6) النحل: 17.
(7) النحل: 20.

جميع تصرفاتهم في حركتهم[1] وسكونهم، وكلامهم وسكوتهم، ومنه ما يخلقونه متولدا، وأنهم في ذلك واختراعه، والقدرة على إبداعه كالخالق، تعالى عن قولهم علوا كبيرا، وأن الله تعالى إنما هو منفرد بخلق الجواهر فقط، فأما الأعراض فهي مشتركة بينه وبينهم، وأعظم ما في هذا: أنهم يزعمون أن الله غير قادر على ما يقدرون عليه، وأنه لا يقدر على حركاتهم وتصرفاتهم[2]، وأنهم هم القادرون عليها دونه، لاعتقادهم أنه لا يجوز أن يكون مقدورا[3] لقادرين، وهذه صفة العجز والوهن والضعف، فتعالى الإله القديم القادر على (كل)[4] مقدور أن ينسب[5] إليه ما يؤدي إلى ذلك، علوا كبيرا، والذي يدل على صحة ما قاله رحمه الله: القرآن، والإجماع، وحجج العقول، فأما القرآن، فقوله تعالى: ﴿وَأَسِرُّوا۟ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُوا۟ بِهِۦٓ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿١٣﴾ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾[6] فأخبر أنه يجب أن يكون عالما به من حيث كان خالقا له، فدل ذلك على أنه هو الخالق لإسرارهم وجهرهم، ولا يجوز أن يحمل على أنه هو خالق لمحل كلامهم، لأن خلق موضع السر ومكانه، لا يدل على علم خالقه بما يفعل فيه، كما لا يدل بما زيد للدار على علمه بما[7] يودع فيها، ومن القرآن أيضا قوله عز وجل: ﴿هَلْ مِنْ خَـٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾[8] فنفى أن يكون خالق سواه، كما أنه لما قال تعالى: ﴿أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ مَنْ إِلَـٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ[9] يَأْتِيكُم بِضِيَآءٍ أَفَلَا تَسْمَعُونَ﴾[10] فنفى أن يكون إلها غيره، وقالوا على هذا: لم[11] ينف أن يكون خالقا سواه على الإطلاق، وإنما نفى أن يكون (غير)[12] الله يأتيهم بليل أو ضياء، فأما أن يكون نفى إلها سواه

(1) في الأصل: حركاتهم. م ب.
(2) في الأصل: ومتصرفاتهم. م ب.
(3) كذا ولعلها: مقدور. م ب.
(4) زيادة للسياق. م ب.
(5) في الأصل: مقدورات نسب. م ب.
(6) الملك: 13-14.
(7) في الأصل: ما. م ب.
(8) فاطر: 3.
(9) (من إله غير الله) سقطت من الأصل. م ب.
(10) القصص: 71.
(11) في الأصل: لمن. م ب.
(12) زيادة للسياق. م ب.

على الإطلاق فلا، وحجج[1] الصنفين معرضة لما الأخرى معرضة له[2]، ومن القرآن أيضا قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخۡلُقُونَ شَيۡـٔٗا وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ﴾ وهذا نص في أن كل (من)[3] دعوه من دونه، وعبدوه من الملائكة والإنس والجن، لا يخلقون شيئا، وتعليل استحالة ذلك بكونهم مخلوقين / وهذا نقيض بدعتهم، ومن القرآن أيضا: قوله تعالى: ﴿أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم، قل الله خالق كل شيء﴾ ففيه دليلان: أحدهما: أنه جعل إثبات الخلق لسواه كإثبات شركاء له، فلو كان العباد يخلقون متصرفاتهم مثل حركاتهم وسكونهم وإرادتهم، لكانوا خالقين كخلقه، ولتشابه خلقهم وخلق خالقهم تعالى، وذلك من الضلال الذي نفاه عن نفسه، والدلالة الثانية: أنه عقب ذلك بمنعه واستحالته وإثبات جميع المخلوقات (له)[4] لقوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ وهذا وارد في مقابلة ذلك الادعاء بالرد والتكذيب، فكان من أوضح الأدلة على ما قلناه، ومن القرآن أيضا: قوله تعالى ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ ۝٩٦﴾[5] فأخبر أنه خالق لأعمالهم كما أنه خالق لنفس أجسامهم، فقالوا على ذلك: إنما أراد بقوله: ﴿وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ الأصنام التي كانوا يعبدونها، وهذا غير صحيح، لأن ما يعملون هو عملهم[6]، والأصنام ليست عملا لهم، لأنها أجسام، والأجسام لا تكون أعمالا للعباد من أقوالهم وقولنا، وإن قالوا: أراد ما يعملون فيه، قلنا[7]: هذا للظاهر[8]، لأن الأصنام وإن كانت مما يعملون، لأن غير ما يعملون وإذا قال: وما يعملون أفاد ذلك نفس عملنا[9] كما أنه لو قال: جزاء بما يعملون، أفاد أن الجزاء واقع على نفس أعمالنا، فإن قالوا: فقد قال تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ تَلۡقَفُ مَا يَأۡفِكُونَ﴾[10] وأنه أراد الحبال والعصي التي تناولها[11] إفكهم، ولم يرد نفس

---

(1) في الأصل: واحج. م ب.
(2) يلاحظ أن المؤلف لم يتعرض للرد على هذا الاعتراض، فلعله سقط من النسخة. م ب.
(3) زيادة للسياق. م ب.
(4) زيادة للسياق. م ب.
(5) الصافات: 96.
(6) في الأصل: علمهم. م ب.
(7) في الأصل: قولنا. م ب.
(8) كذا ولعله: الظاهر. م ب.
(9) في الأصل: علمنا. م ب.
(10) الأعراف: 117.
(11) في الأصل: يناولها. م ب.

إفكهم، كذلك قوله: ﴿وما يعملون﴾، أراد[1] به ما يصنعونه من الأصنام، ولم يرد نفس حركاتهم وسكناتهم، وهذا عليهم لا لهم، لأن ما يأفكون هو مأفوكهم، كما أن ما يأكلون هو مأكولهم ومشروبهم، وإنما المأفوك غير الإفك، والمأكول غير الأكل، وهذا مخالف لما نحن فيه، لأن المعمول هو العمل نفسه، ومن الظاهر أيضا: قوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ فنفى التشبيه بينه وبين خلقه بانفراده بهذه[2] الصفة، وأن خلقه لا يوجد منهم، فدل ذلك على ما قلناه، ومن الظاهر أيضا: قوله عز وجل: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ فأضاف الخلق إلى نفسه إضافة اختصاص وتفرد، فانتفى أن يكون لغيره خلق، فإن قالوا: فإنه أضاف الخلق إلى نفسه كما أضاف الأمر، وقد ثبت أن غيره يصح أن يأمر كذلك يصح أن يخلق، قلنا: ليس الأمر كذلك، لأنه ليس لغيره أن يأمر إلا بما أمر هو تعالى بامتثاله، فلا أمر يلزم امتثاله على التحقيق إلا أمره[3]، وما كان على أمره، فأما الخلق فليس تجري إضافته إلى نفسه مجرى الأمر، لأنه أخبرنا بأن الخلق لا ينبغي أن يكون إلا له، وأن الأمر الذي يلزم امتثاله لا يكون إلا له، وكذلك الخلق. وأما الإجماع: فإطلاق الأمة قاطبة منذ أول الإسلام إلى عصرنا: أنه لا خالق إلا الله، كإطلاقهم أن لا إله إلا الله على حد متساو، ولا يقبل على هذا دفع من يدفعه من المبتدعة، كما لا يقبل دفعهم إطلاق المسلمين: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، لأن إطلاق الأمة ذلك أولى أن يصار إليه ويؤخذ به، وكان بعض من كلمته في هذه المسألة من شيوخهم /ببغداد قال لي: لا نسلم أن الأمة تطلق هذا، وانما هو كلام جرى على ألسنة العامة والضعفاء والنساء، كما جرى على ألسنتهم: ما يكون (إلا)[4] ما يريد الله[5]، وهؤلاء لا معتبر لهم في الأمة، فأجبته بأن قلت له: فأنت (تعترف بأن هذا)[6] جرى على ألسنتهم وإطلاقهم، وأنهم إذا أرادوا تأكيد[7] أمر عزموا عليه قالوا: إن شاء الله، وحققوه بذلك تبركا

(1) في الأصل: كما أراد. م ب.
(2) في الأصل: فهذه. م ب.
(3) في الأصل: بأمره. م ب.
(4) زيادة للسياق. م ب.
(5) في الأصل: ما يردوانه وبهؤلاء. م ب.
(6) محل هذا بياض ملأته تقديرا للمحذوف. م ب.
(7) في الأصل: أنهم... تأكد. م ب.

واعتقادا أنه لا يكون إلا بمشيئته[1]، وتفاؤلا[2] . . . كونه، وهذا هو معنى يكون ما يريد الله، وما شاء الله كان، فهب أن شكل العبارة نازعت فيه[3]، أيمكن أن تنازع[4] في هذا الذي لا شك فيه، والذي ورد (في)[5] القرآن، وأمر الله نبيه به؟ ثم قلت له: ليس أحد من المسلمين يمنع هذا إلا(شيوخكم)[6] فقط، ونحن ما ادعينا إجماعكم مع بقية المسلمين، وإنما ادعينا إجماع من سواكم إلى وقتهم، وأنكم يجب أن تكونوا[7] محجوجين بهم، فأرونا غير فرقتكم تأول[8] هذا التأويل الذي قلته.

فأما حجج العقول: فقد استدل أصحابنا المتكلمون بأن قالوا: وجدنا أفعالنا تقع منا على إحكام وحقائق لا نعلمها[9]، مثل اختلاف أجناسها، وتباين أنواعها، وأنها[10] على صفة دون صفة، وأنها أعراض غير أجسام، وأنها دالة على ما هي أدلة عليه، وأن كثيرا من الناس يجحد كثيرا من هذه الصفات، ألا ترى أن كثيرا منهم ينكرون الأعراض، وينكرون كونها دالة على صانعها، وغير ذلك من أحكامها، وإذا كان الأمر كذلك، وكان العقل محتاجا في اختراعه إلى فقد فاعله، وعلمه بتحقيقه، لأنه لو لم يكن محتاجا إلى ذلك لاستغنى [11] كل فعل عن كون فاعله عالما قاصدا، ولو جاز ذلك لبطلت دلالة شيء من الأفعال على علم فاعله وقصده، كما أنه لو استغنى بعضها عن فاعل مخترع لاستغنى [12] جميعها عن ذلك، وفي العلم ببطلان هذا دلالة واضحة على أنه لا يجوز أن يصنعها إلا عالم بحقائقها غير جاهل بشيء[13] من أحكامها، وذلك هو الله رب العالمين، واستدلوا

(1) في الأصل: تشبيه. م ب.
(2) بياض بالأصل. م ب.
(3) في الأصل: شك العمارة. . . فيها. م ب.
(4) في الأصل: ينازع. م ب.
(5) مكانها بياض. م ب.
(6) قراءة تقديره، ومكانها بياض. م ب.
(7) في الأصل: يكونوا. م ب.
(8) في الأصل: تناول. م ب.
(9) في الأصل: يعلمها. م ب.
(10) في الأصل: وأنه. م ب.
(11) في الأصل: لا يستغني. م ب.
(12) في الأصل: لا يستغني جميعا. م ب.
(13) في الأصل: شيء. م ب.

أيضا بأنه قادر على أمثال ما يوجد من العباد من الحركات والسكنات والمتصرفات على الوجه الذي توجد[1] عليه من كسبهم، فإذا كان قادرا على أمثاله كان قادرا عليه، لأن من قدر على الشيء قدر على مثله، ولم يخرجه عن ذلك إلا العجز، وإذا ثبتت قدرته عليها ثبت أنه فاعل لها، لأن من قولهم: إن الله لا يقدر على ما يقدرون عليه، فإن قالوا: لو كانت أفعالنا مقدورة لنا وله، لجاز أن يفعلها ونتركها، أو يتركها ونفعلها، وهذا يؤدي إلى جواز كون الفعل في الحال الواحد مفعولا متروكا، فالجواب: إنا لا نعطى أولا أنها مقدور[2] لنا إختراعها، وإنما هي مقدورة أن نكتسبها، وللبارئ مقدورة أن يخترعها ويوجد[3] أعيانها، والواجد ما لا يقربوا الا على الشيء الا حال وجوده، فكيف يصح منه تركه في حال من قدر وجد فيها، ولا يجوز من البارئ أن يتركه في ذلك الحال من حيث كان هو الموجد لعينه دون العبد، فلو تركه خرج عن أن يكون موجودا، وإذا كان الأمر كذلك بطل ما قالوه، وإن استدلوا بأن ما يقع عند قصورنا[4] بإرادتنا، ويمتنع عند إبائنا وكراهتنا، فوجب أن تكون أفعالا لنا، ولا يصح ذلك، لأن البارئ هو الخالق لقصدنا إليها وإرادتنا اكتسابها، واعراضنا عنها[5] / وكراهتنا، وهو الموقع لها، والتارك عند وجود هذه الأمور منا باختراعه إياها لنا، ومن أقوى ما اعتمدوه عن أنفسهم أن قالوا: لو كانت أفعالنا خلقا له تعالى، لم يصح منه أن يأمرنا بشيء أو ينهانا عنه، أو يثيبنا عليه أو يعاقبنا، لأنه لو حسن ذلك وجاز، لجاز أن يأمرنا بالسموات والأرض، ويثيبنا على خلق أنفسنا ويعاقبنا عليها، لأن كل ذلك من أفعاله. فالجواب: أن هذا إنما كان يلزم لو كنا نقول: إن أمره لنا بما يأمر منها إنما هو أمر بأن يخلقه ويخترعه ولهنا[6] عن ذلك، ونحن لا نقول هذا، وكيف يمكن أن نقوله[7] ونحن نزعم أنه لا يصح منا، وكذلك فلسنا نزعم أن إثابته[8] إيانا على ما نفعله من حيث كنا خالقين أو مخترعين، وكذلك عقابه على

(1) في الأصل: يوجد. م ب.
(2) في الأصل: مقدورة... تكتسبها. م ب.
(3) في الأصل: ويوجب. م ب.
(4) كذا ولعلها: قصدنا. م ب.
(5) في الأصل: عليها. م ب.
(6) كذا ولعلها: وينهانا. م ب.
(7) في الأصل: نقوله. م ب.
(8) في الأصل: اثباته. م ب.

ما نأتيه مما نهانا عنه، ليس من حيث خلقناه واخترعناه فسقط ما قالوه. فإن قالوا: فعلام يحمل[1] ذلك أجمع؟ قلنا: على اقتضاء اكتسابنا لها ونهينا عن ذلك وإثابتنا[2] على امتثال ما أمرنا به من اكتسابه، وعقوبتنا على اكتساب ما حظر علينا اكتسابه وكذلك جميع ما في هذا الباب من الوعد والوعيد، والمدح والذم، ومعنى الكسب الذي نريده: وجود الإنسان نفسه متصرفا في الفعل بقدرة مخلوقة في محله يجرى [3] نفسه عليها، بخلاف ما يجد المضطر نفسه عليه من عدم ذلك، وامتناع تصرفه، وهذا معنى لو[4] رجع الإنسان إلى نفسه لم يحتج إلى أن يجحده، ولا استحسن المكابرة فيه، وهو أن المكتسب لحركة منه يجد نفسه مختارا لذلك، قاصدا إليه، متصرفا في القدرة عليه بحسب قصده من ذهابها في الجهات، فهذا هو الكسب الذي نريده، وإنما المضطر المتحرك يده بالفالج والارتعاش على ضرورة التحريك ليد[5] هذا، لأنه ليس متصرفا فيها بقدره، وإنما هو مضطر إلى ذلك، ملجأ إليه، وإذا كان الأمر كذلك، ثبت ما قلناه. فإن قالوا: لما كان في أفعال العباد: الظلم[6] والجور والسفه، لم يجز أن يكون الله تعالى هو الخالق لها، لأن فاعل الظلم ظالم، وفاعل الجور جائر، قيل لهم: قبل أن[7] نطالبكم بالدلالة على ما ادعيتموه، فإن هذا الاستدلال فاسد الموضوع على أصولكم، وذلك أن استحالة كونه خالقا فاعلا لأفعالنا ليس معنى يعود[8] إلى الوجوه التي هي واقعة عليها من حسن أو قبيح، أو ظلم أو عدل أو جور أو غير ذلك، ألا ترون أنه يستحيل عندكم أن يكون خالقا للحسن[9] من أفعالنا على حد استحالة كونه خالقا للقبيح منها، وكذلك للعدل والإنصاف، والخير والطاعة، فعلم بذلك بطلان ما قالوه، ثم ادعاؤهم أن فاعل السفه سفيه من حيث كان فاعلا له، غلط إن أرادوا الاشتقاق، فإن فعل لا يجيء[10] منه إلا فاعل، وإنما جائر

---

(1) في الأصل :فغلام يحملوا. م ب.
(2) في الأصل: اثباتنا. م ب.
(3) في الأصل: يجرد. م ب.
(4) في الأصل: الى زجع. م ب.
(5) في الأصل: يد. ولعلها: على ضرورة تحريك يد هذا. م ب.
(6) في الأصل: والظلم. . . فلم. . . هو الله . . . بها. م ب.
(7) في الأصل: انا. م ب.
(8) في الأصل: نعود. م ب.
(9) في الأصل: الجنين. م ب.
(10) في الأصل: ينحى. م ب.

مأخوذ من جار لا من فعل الجور، وظالم مأخوذ من ظلم لا من فعل الظلم، وكذلك إن ردوه إلى الظالم والسفيه فيما بيننا، وعلى أن الاشتقاق له ليس بجائر له من كل أفعاله، ألا ترون أنه عز وجل قد سمى المطر في غير أوانه: أذى وفسادا، وسمى دم الحيض: أذى، ولا يجوز أن يشتق[1]/ له منه اسم مفسد ولا مؤذ، وعلى أن فاعل السفه[2] لغيره ليس سفيها لأنه سفه لغيره لا له، كما أن فاعل الإرادة والحركة لغيره ليس بمريد ولا متحرك لأنها إرادة وحركة لغيره لا له، وقد تعلقوا بآي من القرآن لا تعلق فيها، فكانوا كما قال الله تعالى: ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ﴾[3] ومنها قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ﴾[4] فسماه: خالقها، وهذا معنى التقدير والتصوير، لأن ذلك خلق في اللغة، لأنهم يسمون حركة اليد التي تصور...[5]حاسته على الشكل الذي نحوه تقديرا وخلقا، ويسمون فكر القلب تقديرا، وغير ممتنع أن يكون عيسى عليه السلام كان يفكر بقلبه ويحرك يده[6] وجوارحه حركات يفعل الله عندها اجتماع أجزاء المتصورات على تلك الأشكال، ويبين أن التقدير بالقلب يسمى في اللغة: خلقا[7]، قول الشاعر:

ولأنت[8] تفري ما خلقـ ... ـت وبعض القوم يخلق ثم يفري[9]

يريد: تقطع ما تقدره وتمضيه، وكذلك قال الآخر:

ولا يبسط بأيدي الخالقين[10] ولا ... أبدى الخوالق إلا جيد الأدم

يريد: مقدرين قطع الأديم، وتعلقوا بقوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾[11] وزعموا أن في ذلك إثبات من يخلق سواه، وهذا أيضا على ما

---

(1) في الأصل: يشق. م ب.
(2) في الأصل: السفيه... سفيه. م ب.
(3) آل عمران: 7.
(4) المائدة: 110.
(5) بياض بالأصل. م ب.
(6) في الأصل: بيده... المنصورات. م ب.
(7) في الأصل: وتبين... خالقا. م ب.
(8) في الأصل: وأنت. م ب.
(9) في الأصل: ثم لا يغري. م ب.
(10) في الأصل: الخالفين... الخوالف. م ب.
(11) المؤمنون: 14.

قدرناه من التصوير والتقدير، وأن[1] ذلك وإن تأتى من عباده فهو منه ألطف وأحسن، وأصوب وأعجب، وقد أجيب بأنه يجوز أن يكون باسمه لغيره لما ذكر نفسه تعالى مع غيره كما قالوا: الأسودان، يريدون[2] بهما: التمر والماء ولنا[3] قمراها، يريدون: الشمس والقمر، والأول أوضح، وتعلقوا بهذا النوع بآي. . .[4] وبشبه[5] لا تعلق لهم فيها، وقد ذكرها شيخنا رحمه الله، واستوفى الأجوبة فيها في كتبه، وفي قدر ما ذكرناه منها كفاية، وبالله التوفيق.

فصـــل

فأما قوله: (والمقدر لحركاتهم وآجالهم): فإجماع أئمة السنة وسلف الأمة: وأن الله مقدر الآجال ومؤقتها، وقد[6] خالف في ذلك المعتزلة ومن تبعهم من المبتدعة فقالوا: إن العبد قد يموت بغير أجله، وإن الله قد يقدر له أجلا فيقطع عليه فيموت مثل أن يقتله أو يأكله سبع، فعندهم أن هذا ميت بغير أجله، وهذا عندنا وعند كافة أهل السنة ضلال وبدعة، (وكل)[7] ميت بهذا وشبهه فلم يمت إلا بأجله المقدر له، وعمره المؤقت الذي سبق في المعلوم أنه لا يبقى زيادة عليه، وبذلك نطق التنزيل، قال الله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴿٣٤﴾﴾[8] وأجل الموت: وقته الذي يحصل فيه، كما أن أجل الدين: وقت حلوله واستحقاق أدائه، وكذلك كل أمر وقت بشيء فهو أجله، وكذلك أجل الإنسان هو الوقت الذي سبق في علم البارئ أنه يموت عنده ولا يتأخر عنه/ ولا يتقدم عليه، وأما قولهم في المقتول: إنه ميت بغير أجله، لأنه لو لم يقتل لبقي[9]: فالجواب عنه: أنه دعوى، لأن موته لم يكن من أجل قتل غيره، إنما كان بفعل الله تعالى فناؤه[10] وموته، وما لم يمت الحي لأجله لا

(1) في الأصل: ان. م ب.
(2) في الأصل: يريد فيها. م ب.
(3) كذا بالأصل. م ب.
(4) بياض بالأصل، ويمكن تقديره ب: من القرآن. موافقة للسياق.
(5) في الأصل: ويشبه. م ب.
(6) في الأصل: وهما. م ب.
(7) زيادة للسياق. م ب.
(8) الأعراف: 34.
(9) في الأصل: لنفي. م ب.
(10) في الأصل: فناه. م ب.

يكون موجبا لبقائه، ويبين[1] ذلك: أن القتل ليس بضد الحياة ولابدلا عنها، وانما يحسن أن يقال هذا في الأضداد وما جرى مجراها، وقالوا لنا: أليس كل[2] جائزا فيمن أماته الله ابن عشرين: أنه كان يبقيه[3] ويميته ابن ثلاثين؟ فأجبنا عن ذلك بأن هذا جائز في قدرة الله إذا لم يكن قدر الأجل له عشرين؛ بل قدره ثلاثين، وكان سابقا في معلومه أنه يبقيه[4] إلى الثلاثين، وأما مع تقديره العشرين أجلا له فلا يجوز، فقالوا: فيجب أن تكون[5] الثلاثون أجلا له من حيث جاز أن يبقيه[6] الله إليها، فقلنا: هذا جهل ومغالطة[7]، لأنا أجبناكم إلى ذلك بشرط أن تكون الثلاثون أجله، فأما أن يبقيه[8] اليها وقد جعل العشرين أجلا له، فمحال، يرده نص التنزيل.

فصل

قال رحمه الله: (الباعث الرسل إليهم لإقامة الحجة عليهم).

قال القاضي رحمه الله: فهذا صريح التلاوة ونص القرآن، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّآ أَهْلَكْنَٰهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِۦ لَقَالُواْ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخْزَىٰ ﴿١٣٤﴾﴾[9] وقوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَهُمْ نَذِيرٌ لَّيَكُونُنَّ أَهْدَىٰ مِنْ إِحْدَى ٱلْأُمَمِ فَلَمَّا جَآءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾[10] وقوله تعالى: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾[11] في نظائر لذلك.

---

(1) في الأصل: وتبين. م ب.
(2) كذا بالأصل. م ب.
(3) في الأصل: يتقيه. م ب.
(4) في الأصل: يتقيه. م ب.
(5) في الأصل: يكون. م ب.
(6) في الأصل: ينفيه. م ب.
(7) في الأصل :و معالطة. م ب.
(8) في الأصل: ينفيه. م ب.
(9) طه: 134.
(10) فاطر: 42.
(11) النساء: 165.

فصـل

قال رحمه الله: (ثم ختم الرسالة والنذارة والنبوة بمحمد (نبيه)[1] عليه السلام، فجعله آخر المرسلين بشيرا ونذيرا، وداعيا إلى الله بإذنه وسراجا منيرا، وأنزل عليه كتابه الحكيم، وشرح به دينه القويم، وهدى به الصراط المستقيم).

قال القاضي رضي الله عنه: هذا إجماع الأمة قاطبة، وهو نص التنزيل، قال الله عز وجل: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾[2] وقال تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٤٥﴾ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا ﴿٤٦﴾﴾[3] وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَءَامَنُوا۟ بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ﴾[4] وقال تعالى: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾[5] وقال تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَ، وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[6] وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾[7] وقال تعالى: ﴿فَٱسْتَمْسِكْ بِٱلَّذِىٓ أُوحِىَ إِلَيْكَ إِنَّكَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[8] وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[9] وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾[10] وقال تعالى: ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾[11] / وقال تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا﴾[12] في نظائر لهذه الآيات[13] أجملها أبو محمد رحمه الله وأتى بمعانيها.

(1) زيادة من مطبوعة المتن. م ب.
(2) الأحزاب: 40.
(3) الأحزاب: 46.
(4) محمد: 2.
(5) النساء: 163.
(6) النساء: 166.
(7) سبأ: 28.
(8) الزخرف: 43.
(9) النحل: 44.
(10) النحل: 64.
(11) البقرة: 213.
(12) الجاثية: 18.
(13) في الأصل: الآية احملها . . . وانا . . . . م ب.

فأما الكلام في نبوته صلى الله عليه وسلم وصحة رسالته: فليس من الكلام مع أهل الملة في شيء، وإنما هو كلام مع فرق أهل الكفر الطاعنين على الإسلام وعلى كل ملة، وهم البراهمة[1] وغيرهم ممن ينكر بعث الرسل جملة، ويزعمون[2] أنه محال أن يبعث الصانع جل اسمه رسلا إلى خلقه، وفرق الكتابيين ومن جرى مجراهم من المجوس ومن يقر ببعث الرسل، وينكر بعث نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، مثل اليهود والنصارى وغيرهم، وقد استوفاه شيخنا رحمه الله في كتبه وأشبع القول فيه، وإنما القصد من الكلام في شرح هذه المقدمات: بيان أصول الملة، وما يلزم القلوب اعتقاده، والألسنة[3] النطق به بعد تقررها وثبوتها، فأما ما خرج عن ذلك: فأمر قد كفيناه، وبالله التوفيق.

فصل

قال رحمه الله: (وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من يموت، كما بدأهم يعودون).

قال القاضي أبو محمد عبد الوهاب رحمه الله: هذا - كما قال - من تمام الإسلام، وصحة الإيمان، ومما يلزم القلوب عمله، ويجب على الأفئدة اعتقاده: وأن يوم القيامة حق، وأنه آت لا محالة، ومن لم يؤمن بذلك، فإنه غير مؤمن بالقرآن، ولا بالشرع، والدليل عليه: قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡۚ إِنَّ زَلۡزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيۡءٌ عَظِيمٞ﴾ الآية[4]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٞ لَّا رَيۡبَ فِيهَا﴾[5] وقوله تعالى: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرۡسَىٰهَاۖ قُلۡ إِنَّمَا عِلۡمُهَا عِندَ رَبِّيۖ﴾ الآية[6]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَ﴾ الآية[7]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ يُحِبُّونَ ٱلۡعَاجِلَةَ وَيَذَرُونَ وَرَآءَهُمۡ يَوۡمٗا ثَقِيلٗا ۝٢٧﴾[8] وقوله تعالى:

(1) في الأصل: البراهنة. م ب.
(2) في الأصل: ويزعموا. م ب.
(3) في الأصل: ولا السنة... او ثبوتها. م ب.
(4) الحج: 1.
(5) الحج: 7.
(6) الأعراف: 187.
(7) لقمان: 34.
(8) الإنسان: 27.

﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا ﴿١٧﴾﴾[1] وقوله تعالى: ﴿لينذر يوم التلاق يوم هم بارزون﴾ والقرآن مملوء من هذا، وكذلك بعث الأموات، ونشرهم، وإعادة الحياة فيهم، وإخراجهم من قبورهم إلى الحشر، مما يلزم كل مسلم اعتقاده، ويجب عليه الإيمان به، قال تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ يُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾[2] ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِى ٱلْقُبُورِ﴾[3] وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[4] وقال تعالى: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ ﴿٣٤﴾ وَأُمِّهِۦ وَأَبِيهِ ﴿٣٥﴾ وَصَٰحِبَتِهِۦ وَبَنِيهِ ﴿٣٦﴾﴾[5] وقال تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن لَّن يُبْعَثُوا۟ ۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ﴾[6] وقال تعالى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ ٱلْجَمْعِ ۖ ذَٰلِكَ يَوْمُ ٱلتَّغَابُنِ﴾[7] وقال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ ۚ لَا ظُلْمَ ٱلْيَوْمَ﴾[8] وقال تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ ﴿٥١﴾﴾ الآية[9]، وقال تعالى ردا على منكري ذلك: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ -إلى قوله-: وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾[10] وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴿٧٧﴾، وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾﴾ الآية[11]، نزلت في قصة أبي بن خلف لما أخذ بيده عظما نخرا[12] وفركه، والقصة معروفة، وقال تعالى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ/ تَعُودُونَ﴾[13] وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾[14] وقال النبي صلى الله عليه وسلم: " يحشر الناس يوم القيامة حفاة عراة

---

(1) المزمل: 17.
(2) الحج: 6.
(3) الحج: 7.
(4) الروم: 27.
(5) عبس: 34 - 36.
(6) التغابن: 7.
(7) التغابن: 9.
(8) غافر: 17.
(9) يس: 51.
(10) البقرة: 258.
(11) يس: 77- 79.
(12) في الأصل: نجزا. م ب.
(13) الأعراف: 29.
(14) الأنعام: 94.

غرلا "[1] والقرآن والأخبار متظاهرة بذلك، وليس الغرض من هذا أيضا الكلام مع الدهرية القائلين بقدم العالم، وبقاء الفلك شمسه وقمره، واستحالة الكون والفساد عليه، والمنكرين لإعادة الخلق، فكنا ندل[2] عليه، ولكن الغرض ما قدمناه من ذلك الأصل من أصول الدين و(الذي)[3] اعتقاده فرض واجب، والإيمان به حتم لازم، وهو من فروض الأعيان، وما بيناه من نصوص الكتاب ومتواتر الأخبار.

فصل

قال رحمه الله: (وأن الله سبحانه ضاعف لعباده المؤمنين الحسنات، وصفح لهم بالتوبة عن كبائر السيئات، وغفر لهم الصغائر باجتناب الكبائر، وجعل من لم يتب من الكبائر صائرا إلى مشيئته، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾[4] ومن عاقبه بناره، أخرجه منها بإيمانه، فأدخله به جنته، ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧﴾، ويخرج منها بشفاعة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم من شفع له من أهل الكبائر من أمته).

قال القاضي الجليل أبو محمد رحمه الله: قوله: إن الله ضاعف لعباده المؤمنين الحسنات بقوله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا﴾[5] وقوله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[6] وقوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُم مَّرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُواْ﴾[7] وقوله تعالى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾[8] وقوله تعالى: ﴿إِن تُقْرِضُواْ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَٰعِفْهُ لَكُمْ﴾[9] وقوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ، فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُضْعِفُونَ﴾[10] في آيات

(1) رواه البخاري 3191 ومسلم 5102 والترمذي 2347 والنسائي 2055 وأحمد 1849.
(2) كذا في الأصل، ولعلها: ندلل. م ب.
(3) زيادة لتمام المعنى. م ب.
(4) النساء: 48-116.
(5) النمل: 89.
(6) الأنعام: 160.
(7) القصص: 54.
(8) البقرة: 245.
(9) التغابن: 17.
(10) الروم: 39.

كثيرة، ومن الأخبار المتواترة: قوله صلى الله عليه وسلم: " ومن قرأ القرآن فله بكل حرف عشر حسنات لا أقول: ألم حسنة، لكن بالألف عشر، وباللام عشر، وبالميم عشر"[1] ولا خلاف في ذلك، وقوله: إنه صفح لهم بالتوبة عن كبائر السيآت، ولا خلال فيه أيضا، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ وَأَصۡلَحُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٌ ﴿٨٩﴾﴾[2] وقوله: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصۡلَحُواْ وَبَيَّنُواْ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيۡهِمۡۚ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٠﴾﴾[3] وقال تعالى: ﴿وَيَخۡلُدۡ فِيهِۦ مُهَانًا ﴿٦٩﴾ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلٗا صَٰلِحٗا فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمۡ حَسَنَٰتٖۗ وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا﴾[4] ثم قال عقيبها: ﴿وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَابٗا ﴿٧١﴾﴾[5] وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَقۡبَلُ ٱلتَّوۡبَةَ عَنۡ عِبَادِهِۦ وَيَعۡفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾[6] وقال تعالى: ﴿وَإِلَيۡهِ مَتَابِ﴾[7] في آيات كثيرة تدل على تفضله[8] سبحانه بقبول التوبة والصفح بها عن عظيم الذنوب، وموبقات السيآت، واعلم أن التوبة واجبة فريضة على جميع العصاة والمذنبين، وهذا قول جميع الأمة إلا من شذ من المبتدعة فزعم أنها ليست بواجبة، قال: لأنها تخليص النفس من العذاب الدائم والعقاب المتأبد، فإن شاء العاصي أن يخلص نفسه وإن شاء أوبقها، وهذا ضلال وبدعة وذريعة إلى الإقامة على المعاصي والآثام، والدليل على وجوبها: إجماع الأمة بلسان واحد على وجوبها، وأن العبد مأمور ومأجور بفعلها، ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ﴾[9] ففيه دليلان:/ أحدهما: أنه أمرهم بفعلها، والأمر منه تعالى لازم امتثاله، مفروض إيقاعه، والآخر: قوله: ﴿لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ﴾ وهذا تنبيه على معناها، وهو المصير بها إلى الفلاح والرشاد، وتخليص النفس مما يوقعها ويورطها في المهالك بالضد مما اعتل به هذا المخالف، ويدل عليه أيضا قوله تعالى: ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ

(1) رواه الترمذي 2910 عن ابن مسعود وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه.
(2) آل عمران: 89.
(3) البقرة: 168.
(4) الفرقان: 69-70.
(5) الفرقان: 71.
(6) الشورى: 25.
(7) الرعد: 30.
(8) الأصل: تفضيله.
(9) النور: 31.

مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾[1] يريد: إلى ما يكسبكم مغفرته ورضوانه، والتوبة مما يكسب المغفرة ويجلب الرضوان، فوجبت المسارعة إليها، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾[2] وهذا مبالغة في الذم، وتناه[3] في الوصف بالزجر والوعيد، والإرهاب والتهديد، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾[4] وهذا مبالغة في الحث عليها والندب إليها، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا[5] عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾[6] فذم[7] على المقام على الإصرار، وذلك ضد التوبة، فدل على وجوبها والعقاب بتركها، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وليست التوبة للذين يعملون السيآت حتى إذا حضر أحدهم الموت قال إني تبت الآن﴾[8] وهذا يدل على أنها واجبة عليه قبل المعاينة وحضور ما يمنع منها، ويدل على فساد ما قاله هذا الجاهل: إن المكلف إذا لم تكن التوبة واجبة عليه، لا يخلو من أن يكون الواجب عليه المقام على الإصرار، أو[9] الانتقال إلى الطاعة، والعزم على أن لا يفعل المعصية، وأن يفعل الطاعة ويترك المعصية، وليس عليه عزم أن يعود إليها[10]، فإن قال: إن الفرض عليه المقام على الإصرار، فليس ذلك بقول المسلم، وإن قال إن الفرض عليه: أن ينتقل[11] إلى الطاعة، ويعزم على ترك المعصية، فذلك هو التوبة التي نوجبها[12]، فإن قيل: إن الفرض عليه أن ينتقل إلى التوبة، وليس فرضا عليه أن يعزم على ترك المعصية، فذلك معصية، لأنه ليس ينفك من أن يعزم على فعل المعصية أو على تركها، أو يخلو من ذلك، فالعزم على الترك هو التوبة، والعزم على الفعل هو

(1) آل عمران: 133.
(2) الحجرات: 11.
(3) في الأصل: وناه. م ب.
(4) البقرة: 222.
(5) في الأصل: يصبروا. . . . وهو تحريف للقرآن من الناسخ. م ب.
(6) آل عمران: 135.
(7) في الأصل: قدم. م ب.
(8) النساء: 18.
(9) في الأصل: والانتقال. م ب.
(10) في الأصل: ان يعادوا اليها. ولعل الصواب: أن لا يعود إليها. م ب.
(11) في الأصل: ان نبقل. م ب.
(12) في الأصل: توجبها. م ب.

المعصية، فقد أباح[1] المعصية، وخلوه من العزم على أحدهما هو خلوه من العزم على استدامة الطاعة، وذلك معصية، فأما شبهته: أن التوبة تخليص نفسه من العذاب، فعنه جوابان: أحدهما: أنه كذلك، وذلك واجب بأمر الله له وإيجابه إياه، وليس من حيث كان له فيه ما يجب أن لا يلزمه، والجواب الآخر، أنا نوجبها لا لهذا المعنى، لكن[2] لأن تركها كبيرة ومعصية، والعزم على ترك المعصية واجب فعله، فبطل ما قالوه، وبالله التوفيق، وإذا ثبت ما ذكرناه: فاعلم أن قبول التوبة هو تفضل[3] من الله على عباده، ورفق بهم، وإحسان إليهم، وإنعام عليهم، وترغيب منه لهم في تخليص نفوسهم من العذاب الأليم، والعقاب العظيم، لأن الخلق ملكه، فتعالى عن أن يجب عليه شيء لهم، لأنه هو الموجب عليهم، والمكلف لهم، والمؤاخذ بما يأتوا به من معصية، فإن تفضل بمغفرة، وصفح عن زلة، وقبول توبة، فذلك بإحسانه وتفضله، وإن عاقب وانتقم فبحكمه[4] وعدله، ولذلك قال تعالى: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾[5] واعلم رحمنا الله وإياك: أن حقيقة التوبة ومعناها: هي ندم العبد على مواقعة ما كان منه من المعاصي، ثم لا يخلو بعد ذلك من أن يكون ممن صح منه مواقعة أمثالها، أو أن يكون قد صار إلى حال لا يصح منه ذلك، فإن كان على الحال الأولى لم يكفه الندم في التوبة دون أن ينضم إليه العزم على ترك مواقعة أمثال تلك[6] المعاصي في المستقبل. فمتى وجد منه أحد الأمرين دون الآخر، فليس ذلك بتوبة، وإن كان قد صار إلى حال لا يتمكن فيها من فعل المعصية لو أرادها، مثل أن يصير مجبوبا[7] أو خصيا فلا يتمكن من الزنا أو اللواط، فهذا يكفيه الندم فقط. ولكن لابد أن يضم إليه أنه لو كان بحيث يقدر على الفعل لكان يتركه، فإن قيل: فقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "الندم توبة"[8] ولم يشترط الندم على تركها في المستقبل. قيل له: لأنه

(1) في الأصل: اباحة. م ب.
(2) في الأصل: لكم. م ب.
(3) في الأصل: تفضيل. م ب.
(4) غير واضحة في الصورة، ولعله: فحقه. م ب.
(5) المائدة: 118.
(6) في الأصل: ترك. م ب.
(7) في الأصل: مجبونا. م ب.
(8) رواه ابن ماجه 4252 وأحمد 3568 والحاكم 7612 وابن حبان 612 عن ابن مسعود. وهو حديث صحيح.

اقتصر على المقصود منه المتضمن له، لأنه محال أن يوجد من المريد التوبة، المختار للإقلاع عن المعصية، الراغب في ثواب الله، الخائف من عقابه: أن يندم على ما كان منه إلا وهو عازم على ترك مواقعة أمثال ذلك في المستقبل، ومحال أن يوجد الندم على الفعل مثله في المستقبل. والله أعلم، واعلم - وفقنا الله وإياك - أن تأخير التوبة والتراخي عنها ذنب. ويجب[1] على العبد التوبة منه، فإنه إذا أهمل التوبة منه عمدا فقد ترك بذلك فرضاً لازماً، وأمراً واجباً. وكان ذلك معصية منه تجري مجرى المعاصي التي تلزمه التوبة منها، فتلزمه التوبة منه كما تلزمه من تلك، لتركه فعلها مع التمكن والقدرة عليه، قال أصحابنا: ويلزم التائب استصحاب الندم، وتجديد العزم على ترك المعصية في المستأنف، وتكرار ذلك في كل وقت حضرت المعصية بباله وذكرها كان منه. وهذا شعار المسلمين، وأفعال الصالحين إذا رأوا بعض الأهوال، أو شيئا . .[2] والزلزال، أو علم بعض آيات الله أو عظيما من مقدوراته، يجددوا التوبة ويكرروا الندم على ما كان منهم، ويغدوا[3] إلى العزم على المداومة على الطاعة وترك المعصية، قالوا[4]: ولذلك قال موسى عليه السلام عندما شاهد من الآيات العظيمة من تدكدك الجبل وتقطعه وما لحطه[5] ونزل به: ﴿سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ﴾[6] من أن أقدم على سؤالك ما لا قبل لي به. هذه جملة من أحكام التوبة والقول فيها (طويل)[7]، فأما تقسيمه الذنوب إلى صغائر وكبائر وقوله: إن الله عز وجل يغفر[8] الصغائر باجتناب الكبائر، فصواب على ما قاله، قال شيخنا رحمه الله: العبارة[9] على طريق المتكلمين لها تأويل، ومعناه ومقصده الذي أراده صحيح وذلك أنه أراد بالصغائر أنها المحبطة عند اجتناب الكبائر، وأنها إذا وقعت كانت لا حكم لها، وأن التي يؤاخذ العبد بها، وتلزمه التوبة منها. وإذا لم يتب كان لله أن يعاقبه عليها وله أن يعفو عنه، من الكبائر. وأنها لا تقع محبطة لغيرها، وهذا صحيح على ما قاله،

(1) في الأصل: ويوجب. م ب.
(2) بياض في الأصل. م ب.
(3) كذا ولعلها: ويفروا. م ب.
(4) في الأصل: فقالوا. م ب.
(5) كذا بالأصل. ولعلها: لحقه.
(6) الأعراف: 143.
(7) مكانها بياض. م ب.
(8) في الأصل: غفر. م ب.
(9) في الأصل: العبارة. م ب.

ولكن على التحقيق لا يمكن أن يقال: إن في معاصي الله/ صغيرة إلا على هذا التأويل الذي تأوله.

فصل

فأما قوله: (إن مات مصرا على الكبائر فأمره إلى الله، فإن شاء غفر له وإن شاء عذبه، فإنه إن عذبه أخرجه إلى جنته) إلى آخر ما قاله.

فإنه صحيح على ما ذكره، وهو مذهب أهل السنة، والمخالف فيه أكثر فرق أهل البدعة[1]، وهم المعتزلة والخوارج والشراة، ولهذا سميت المعتزلة، لأنهم انفردوا بالبصرة، واعتزلوا عن مجالس أهل الحديث والسنة لما عقدوه بينهم من البدعة، وهم: واصل بن عطاء، وعمرو بن عبيد، وغيرهم ممن تبعهم، واعتزلوا عن أئمة الدين وخافوا أن يظهر عليهم علماء المسلمين، وركبوا في ذلك ما كان طريقا لأهل الكبائر إلى الإصرار واليأس من مغفرة ربهم ردا لقوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ﴾[3] وأمثال هذه الآيات، ولما اجتاز[4] أبو عمرو بن العلاء بعمرو بن عبيد بالبصرة، وهو يتكلم في الوعيد وإثباته، ومنع غفران الله لأهله، قال له أبو عمرو: من العجمة أتيتم[5]، أما علمت أن الكريم إذا وعد وفى، وإذا توعد عفا، ثم أنشده:

وإنــي وإن أوعــدتــه أو وعــدتــه   لمخلف إيعادي ومنجز موعدي

فلم يكن عند عمرو من الجواب أكثر من الإعنات[6] والتعلق بعبارة لا طائل فيها، وهي أن قال لأبي عمرو: أو تصف[7] ربك بأنه مخلف، وإلا فقد أبطلت شاهدك، وهذا من ركيك الكلام، وضعيف القول، وأي شيء في إبطال شاهد إذا

(1) في الأصل: المبتدعة. م ب.
(2) الزمر: 53.
(3) النساء: 48 - 116.
(4) في الأصل: اختار. م ب.
(5) في الأصل: اسم. م ب.
(6) في الأصل :الإعات. م ب.
(7) في الأصل: واتصف. م ب.

امتنع من إطلاق عبارة الكلام، وهل هذا إلا بمنزلة من قال لنا: إذا زعمتم أن العاقل هو من عرف من علوم الضرورة ما يمكن معه الاستنباط والاستخراج، مثل العلم بأن الاثنين أكثر من الواحد، وأن الضدين لا يجتمعان، وأن الجسم لا يكون في الحال الواحدة ببغداد والبصرة، وأن هذا النوع من العلوم هو العقل، فيجب أن يحكموا لمن حصل له بأنه عاقل، فإذا قلنا له كذلك يقول: فيجب أن يصفوا البارئ بذلك، وإلا فقد أبطلتم أصلكم، فإذا كان هذا القائل معترضا[1] بما لا يلزم، ومتعلقا بعبارة[2] لا في إثباتها زيادة على نفيها، ولا لنفيها مزية على إثباتها مع الإقرار بمعناها، لم يستحق الجواب، كذلك سبيل عمرو بن عبيد مع أبي عمرو، لأن الشاعر لم يصف نفسه بالإخلاف على سبيل الذم لها، لكن على طريق التجاوز والصلح، واستجاز أن يجيز لنفسه كلمة محتملة[3]، لأنه ممن يمكن أن يقع منه الأمران، فاستغنى عن وصف البارئ تعالى بها، لأنه يستحيل أن يذم على كل وجه، فأي شيء في هذا مما يبطل شاهده؟ وعلى أن جنس العفو عن الذنب والصفح عن المجرم، أشهر من أن تدفعه حجة أمثال هؤلاء الثانية[4] وإنكار دعاويهم، وأحد[5] ما يوضح ذلك قول كعب بن زهير وإنشاده / النبي عليه السلام:

نبئت أن رسول الله أوعدني ... والعفو عند رسول الله مأمول

فمدحه بما هو عندهم في غاية الحسن، وتعظيم الممدوح، ووصفه بالكرم والتفضل، ولم ينكر ذلك عليه هو ولا أحد من المسلمين، ولا أحد من أهل اللغة وغيرهم من العقلاء يخالف[6] في أن العفو عن الذنب إذا تعقب التوبة، فإنه لا يوجب ذم المتوعد، ولا يصفه بالنقص، ولا يخطئ في ذلك، هذا على أن نصوص القرآن في الحض على ذلك والحث على فعله، ومدح[7] فاعله وتقريظه كثيرة، مثل قوله تعالى: ﴿وَٱلْعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِ﴾[8] وقوله تعالى: ﴿وَإِن تَعْفُوٓاْ

(1) في الأصل: معرضا. م ب.
(2) في الأصل: بعبادة. م ب.
(3) في الأصل: كملة. م ب.
(4) كذا ولعلها: النابتة. م ب.
(5) كذا ولعلها: وآخر. م ب.
(6) في الأصل: مخالف. م ب.
(7) في الأصل :مرح. . . وتفريطه. م ب.
(8) آل عمران: 143.

﴿وَتَصْفَحُواْ﴾[1] وقوله: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾[2] في أمثال ذلك. ثم رجع بنا الكلام إلى الاستدلال على ما قاله، فقلنا: الدليل على جواز الغفران لأهل الكبائر: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ فاستثنى الشرك من المعاصي، وجعل غفران ما دونه متعلقاً بمشيئته، ويدل عليه قوله عز وجل: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾. وهذا أيضاً نص فيما عدا الكفر والشرك الذي أخبر أنه لا يغفره، ويدل عليه: (قوله تعالى)[3]: ﴿إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾[4] والكبائر[5] في هذا الموضع هي الكفر والشرك، بدليل الآية الأخرى، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ والسيآت المرادة[6] في هذا الموضع: ما دون الشرك به، ويدل عليه قوله: ﴿إِنَّهُۥ[7] لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[8] فاستثنى الكافر ممن يلحقهم الروح من دونهم من مذنبي أهل الملة على الرجاء، ولهذه الآيات أمثال يطول تتبعها ويعوز جمعها، فثبت بما ذكرنا من الظواهر: جواز الغفران لأهل الكبائر. فإن قالوا: فقد وردت ظواهر تعارض ما ذكرتموه، منها قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾[9] وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾ إلى قوله: ﴿هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾[10] في نظائر لذلك، والقرآن لا يتناقض. فالجواب: أنه ليس في هذا تعارض ولا تناقض، لأن هذه الآية مقصورة على الشرك الذي أخبر أنه لا يغفره، وأنه يغفر ما دونه للظواهر التي تلوناها، ونفرض الكلام في أن الإيمان الذي مع الفاسق، والطاعات لا يحبطه ما ركبه من

---

(1) التغابن: 14.
(2) المائدة: 118.
(3) زيادة للسياق. م ب.
(4) النساء: 31.
(5) في الأصل: والنظائر. م ب.
(6) في الأصل: المراد. . . فيما. م ب.
(7) "إنه" سقطت من الأصل. م ب.
(8) يوسف: 87.
(9) النساء: 41.
(10) يونس: 27.

الكبائر، وأنه يستحق عليه الجزاء بإخبار الله عن ذلك، والذي يدل عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾[1] ولا حسنة أعلى وأشرف من الإقرار بتوحيد الله، والإيمان به وبرسوله وشريعته وكتابه، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ/ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ وقوله تعالى: ﴿فَمَن[3] يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ﴾[4] في نظائر ذلك، فدل على أن المؤمن يجازى بإيمانه وطاعته، ويثاب[5] عليها من غير تخصيص لكون من وجد منه ذلك غير عاص بارتكاب الكبائر التي لا تخرجه[6] عن الإيمان، فإن قالوا: لا نسلم أن التوحيد وما ذكرتموه حسنة ولا طاعة مع ارتكاب الكبائر، قلنا: ما الفصل ممن قال: ولا نسلم أن الكبائر سيآت ومعاص[7] مع وجود التوحيد والإقرار بالله ورسوله، فهل من فصل[8]؟ فإن قالوا: إنما أراد إذا جاء مخلصا من الكبائر، قلنا: وإنما أراد في صاحب الكبائر وما ذكروه إذا لم يكن معه إيمان ولا طاعة، فإن قالوا: لا نسلم أن الفاسق مؤمن، ولا أن معه إيمانا، لأن الفسق ينافي[9] الإيمان، فلم زعمتم ذلك؟ قلنا: الدليل على ذلك: أن الإيمان هو التصديق بالله ورسوله وكتبه، والتزام اعتقاد ذلك والتدين به، والقطع بفساد ما خالفه وضاده، وهذا موجود في الفاسق الملي، فوجب أن يسمى مؤمنا، وفسقه لا ينافي إيمانه، لأن الإنسان إذا رجع إلى نفسه وجد منها ضرورة كونه في حال ركوب المعصية، معتقدا للتوحيد، مقرا بالله ورسوله، مساويا في اعتقاده لذلك من لم يصب كبيرة قط، عالما بأن ما ركبه معصية، فلا وجه لإثبات ما نعلم من أنفسنا خلافه ضرورة، وحمل النفس على جحد ما هي مضطرة إليه، فإن قالوا: نحن نسلم هذا في حكم اللغة، ولكن قد تقرر في الشرع على خلافها، وهو أن اسم مؤمن وفاسق أسماء دينية، فقولنا: مؤمن اسم ديني وضع للمدح،

(1) هود: 114.
(2) آل عمران: 195.
(3) في الأصل: ومن. م ب.
(4) الزلزلة: 7.
(5) في الأصل: مثاب. م ب.
(6) في الأصل: يخرجه. م ب.
(7) في الأصل: ومعارض. م ب.
(8) في الأصل: من فضل. م ب.
(9) في الأصل: ما في. م ب.

وجعل علما على استحقاق عظيم الثواب، وشريف المآب، وقولنا: فاسق، اسم وضع في الشرع للذم، ووجوب المعاداة، واستحقاق العذاب الأليم، قلنا: هذا مبني على أصل غير ثابت ولا متقرر، لأن الشرع لم ينقل عندنا شيئا من أسماء اللغة عما كانت عليه، فاسم مؤمن، موضوع في اللغة والشريعة للمصدق بالله على ما ذكرنا، واسم الفاسق، مأخوذ من خروجه من الطاعة إلى المعصية، لأن أصل الفسق في اللغة هو الخروج، يقال: فسقت الرطبة، وسميت[1] الفأرة فويسقة لخروجها من جحرها، مع ذلك فلا يختص الاسم في اللغة من طريق العرف ببعض ما[2] يوجد فيه معنى اشتقاقه، فإن قالوا: قد ثبت أن الله تعالى أوجب ولاية المؤمن وعداوة الفاسق والتبري منه، فلو كان صاحب الكبائر مؤمناً فاسقاً، لأدى ذلك إلى المناقضة التي هي ولاية من حيث كان مؤمناً، وعداوته من حيث كان فاسقاً. قلنا: كل هذا إنما يجب ويلزم شريطة أن يموت على ما هو عليه، فأما قطعا فلا، فإن قالوا: لو كان مع الفاسق إيمان يستحق به الثواب في الآخرة، لوجب أن يزول عنه الحد في الدنيا، قلنا: يبطل هذا بالحد الذي يلزم التائب. ثم نقول[3]: لو لم يكن معه إيمان يستحق به ذلك، لحرمت موارثته ومناكحته ودفنه في مقابر المسلمين. وفي المسألة كلام كثير، وفي قدر ما ذكرناه كفاية لأهل التبصرة / .

فصل

فأما قوله: (إن من عذبه بناره من (أهل)[4] الكبائر، أخرجه منها بإيمانه إلى جنته) فلما قدمنا من الأدلة القائمة على أنهم عاصون[5] (غير) مخلدين، فوجب بذلك أنهم منها مخرجون، وكذلك في الحديث[6]: "إنهم يخرجون بعد أن يصيروا حمماً". وطرقه متصلة، والكتب المصنفة فيه معروفة.

---

(1) في الأصل: وسمت. م ب.

(2) في الأصل: من. م ب.

(3) في الأصل: يقول. م ب.

(4) زيادة للسياق. م ب.

(5) في الأصل: عاصين مخلدين. وزيادة "غير" لاقتضاء المعنى. م ب.

(6) رواه البخاري 6192 ومسلم 184 عن أبي سعيد الخدري. والترمذي 2597 عن جابر وقال: هذا حديث حسن صحيح.

فصل

وقوله: (إنه يخرج منها بشفاعة الرسول صلى الله عليه وسلم من شفع له).

فمذهب أهل السنة وأئمة الملة، والأخبار متواترة به على المعنى وإن اختلفت ألفاظه، فمن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: (ادخرت شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي)[1] ومنها: ما ذكر في الحديث الطويل[2]: أن آدم عليه السلام ينادى: أتشفع في ذريتك فيقول: لست لها، ولكن عليكم بإبراهيم خليل الرحمن - إلى أن قال - عليكم بمحمد، فأقول: أنا لها، فأخر ساجدا بين يدي ربي فقال: يا محمد، ارفع رأسك، وقل تسمع، وسل تعط، واشفع تشفع، فأقول: رب أمتي أمتي، فيقال لي: انطلق، فمن كان في قلبه مثقال شعيرة من إيمان فأخرجه، ثم أعود فأحمده، ويذكر مثل الأولى، فيقال لي: انطلق فمن كان في قلبه مثقال خردلة من إيمان فأخرجه، فأنطلق فأفعل، ثم أعود، فيذكر مثل ذلك إلى أن يقال لي ثلاث مرات، قال: فأقول: يا رب ائذن لي فيمن قال: لا إله إلا الله، قال: فيقال لي: ليست لك[3]، وعزتي وكبريائي لأخرجن منها من قال: لا إله إلا الله، وفي حديث آخر: أنه يخرج منها بشفاعته قوم بعد أن صاروا حمما فيقذفون في نهر الحياة. وهذه الروايات ظاهرة بين أهل النقل ظهوراً لا يستطاع إنكاره، ولا يمكن جحوده، والرواية المشهورة من حديث أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة، قال: قلت: وإن زنى وإن سرق، قال: وإن زنى وإن سرق، فردد ذلك عليه حتى قال في الثالثة: نعم وإن رغم أنف أبي الدرداء)[4]. وفي حديث معاذ[5]: لا تخبر الناس بها أخاف أن يتكلوا عليها. قالوا: على هذا ما أنكرتم أن هذه الأخبار ترد نص

(1) رواه الطبراني 5942 وأبو يعلى 198 عن ابن عمر، فيه حرب بن سريج المنقري مختلف فيه: وثقه ابن معين، ولينه غيره، قال ابن حبان: يخطئ كثيرا، حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد. وقال ابن عدي: في حديثه غرائب وفرادات، وأرجو أنه لا بأس به. انظر الميزان 1/ 469 ومجمع الزوائد 10/ 378.

(2) رواه البخاري 7002 ومسلم 193 والترمذي 2593 وابن ماجه 4312 من حديث أنس.

(3) في الأصل: لست لك غرتي. م ب.

(4) رواه أحمد 8668 -27531 والنسائي في عمل اليوم والليلة ص: 601. وهو حديث صحيح.

(5) رواه البخاري 128 ومسلم 32.

القرآن لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾[1] وصاحب الكبائر غير مرتضى، وهذا لا حجة فيه، لأنه يحتمل أن يراد به: إلا لمن ارتضى أن يشفع لهم، وهم أهل الملة، دون من لا يرتضى أن يشفع له من غير المسلمين، وكذلك سألوا عن قوله تعالى: ﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾[2] فقلنا: يريد بالظالمين الكفار الذين لا طاعة معهم، ومن المعتزلة من يتأول[3] أخبار الشفاعة ولا يقدم على ردها وجحدها كما يفعل إخوانه، وقد تأولوها على ثلاثة أوجه: أحدها: أنه أراد أن الشفاعة لمن واقع الصغائر وهو مجتنب للكبائر، وهذا لا معنى له، لأن صاحب الصغيرة إذا فعلها مع اجتناب الكبائر لم يستحق العقاب، ومتى عوقب كان عندهم ظلما وجورا، فما معنى الشفاعة في أن لا يعذب من لا يستحق العذاب؟ وهل هذا إلا قول[4] بالشفاعة في أن لا يظلم تعالى ولا يجور. وهذا تكلف يحمل النفس على رد الشرع وجحد السنة، والتأويل الثاني:/ أن الشفاعة لمرتكب الكبائر التائب منها، والنادم على فعلها، وهذا تلو الأول في السقوط، لأن التوبة سقطت لاستحقاق العقاب، فأي تأثير للشفاعة؟ والثالث - وهو أقربها -: إن قالوا: إن الشفاعة للمؤمنين المجانبين للكبائر، وليست شفاعة في إسقاط عقاب مستحق عليهم، لكن في الزيادة لهم في الثواب على قدر ما استحقوه بأعمالهم. وهذا ادعاء لما لم يرد به خبر ولا شرع، ورد لما ورد، لأن الشفاعة التي وردت بها الأخبار، إنما هي في القرآن لأهل الكبائر والرغبة إلى الله في العفو عنهم والتجاوز، وهذا غير ما قالوه، والكلام هنا[5] في هذه الشفاعة التي هذا مقصودها فنحن نثبتها، وهم ينفونها[6]، فما تأولوه ليس يخرجهم عن ردها، والله أعلم.

فصل

قال رحمه الله: (وأن الله سبحانه قد خلق الجنة فأعدها دار خلود لأوليائه،

(1) الأنبياء: 28.
(2) غافر: 18.
(3) في الأصل: يناول. م ب.
(4) في الأصل: الأقوال. م ب.
(5) في الأصل: ستا. م ب.
(6) في الأصل: ينفوها. م ب.

وأكرمهم فيها بالنظر إلى وجهه، وهي التي أهبط منها آدم نبيه وخليفته إلى أرضه، بما سبق في سابق علمه، وخلق النار فأعدها دار خلود لمن كفر به، وألحد في آياته، وكتبه ورسله، وجعلهم محجوبين عن رؤيته).

قال القاضي رحمه الله: قوله: إن الله خلق الجنة والنار. هذا قول سلف الأمة، وأئمة الحديث والسنة، وأنها الجنة التي كان بها آدم، وأهبط منها، وهي جنة الخلد التي يدخلها المؤمنون في الآخرة. وقد دل[1] عليه الكتاب والسنة. فأما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ - إلى قوله - ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ وهذا يفيد كونها مخلوقة، وأنه قد سكنها وأخرج منها. وقوله تعالى: ﴿ٱهْبِطُواْ مِنْهَا﴾ وإن كانت لم تخلق لكان هابطا من غبرها لا هابطا منها، وخالف المعتزلة في ذلك إلى مذاهب تخالف[2] ما وصفناه، واعلم أنهم ليس يقدمون على إنكار ذلك، وأن الله خلق جنة أسكن بها آدم نبيه وزوجته، ولكن يقولون: ليست هي دار الخلد وجنة المأوى، إلا أن ذلك مما لا خلاف فيه بين الأمة، وأصل الخلاف بينهم في ذلك يدور على ثلاثة[3] مذاهب. منهم من يقول: إن تلك الجنة هي جنة الخلد التي وعد الله بها عباده المؤمنين، وأن الجنة والنار مخلوقتان، وهذا قول بشر بن المعتمر وطائفة من مقدميهم، وأكثرهم في هذا العصر (يقولون)[4]: إن تلك الجنة ليست بجنة الخلد، وأن جنة الخلد والنار لم يخلقا بعد، وهذا القول يحكونه عن أبي هاشم، وهو المعول عليه عندهم، وكثير منهم يقول: لسنا نجد دليلا قاطعا ولا توقيف نص في أنهما مخلوقتان أو غير مخلوقتين. فإنا نجوز[5] كل واحد من الأمرين، قالوا: وهذا في جنة الخلد والنار، وأما أن الله خلق جنة وأسكنها آدم، ثم نقله عنها وأهبطه إلى الأرض، فذلك ما قد التوقيف تعذر ولا يجوز الا( )[6] فيه، وقال الجبائي في كتابه المصنف في التفسير عند تفسير سورة النجم في قوله

(1) في الأصل: يدل. م ب.

(2) في الأصل: مخالف. م ب.

(3) بالأصل كلمة غير مقروءة، ولعل الصواب ما أثبت. والله أعلم. م ب.

(4) زيادة اقتضاها السياق. م ب.

(5) في الأصل: لست الحد. . . اجوز. م ب.

(6) كلمة غير مقروءة بالأصل. والجملة كلها قلقة من جهة المعنى، وكذا هي مثبتة بالأصل. والله أعلم.

تعالى: ﴿عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ ﴿١٥﴾﴾[1] أن تلك الجنة يجوز أن تكون هي الجنة التي وعدها الله المؤمنين. واختلف القائلون منهم/ بأنهما مخلوقتان: هل يفنيهما الله أم لا؟ فقال بعضهم: إن الله لا يفنيهما، وإنما يفني الأرض ومن عليها، وقال آخرون منهم: إن الله يبيدهما ويعيدهما، فأما الكلام على من جوز ذلك، فهو أن نذكر[2] له أدلة على خلقهما. ولا يمكن أن نطالبه بالأدلة على قوله، لأنه شاك، والشاك غير معتقد لأحد الأمرين، فلا نقول له: لم شككت؟ وأما من نفى خلقهما فإنه استدل بأن قال: لأن الغرض من خلقهما[3]: إثابة من يستحق الثواب، أو عقوبة من يستحق العقاب، وهذا الغرض غير حاصل في هذا الحال، ولا فائدة في تقديم خلقهما، بل يكون عبثا[4]، والله يتعالى عن ذلك، قالوا: ولأن الفاعل إنما يقدم أفعاله إذا خشي الفوت عليها لعجز يدخل عليه، أو منع في المستقبل، وذلك مستحيل على الباري سبحانه، فلم يكن لتقديم خلقه لهما معنى، قالوا: ولأنهما لو كان خلقهما لوجب أن يفنيهما، قالوا[5]: لأن الدلالة قامت أنه يفني كل شيء سواه، وقد أخبر بأنها لا تفنى بأن قال: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَاۚ﴾[6] ودليل أهل السنة على خلقهما: قوله تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾[7] فإن قالوا: لسنا ننكر أن الله تعالى خلق جنة ونارا، ولكن الخلاف هل هي جنة المأوى التي وعد الله عباده، أو غيرها؟ قلنا: عنه جوابان: أحدهما: أنه لا يعرف في الشرع لا في الكتاب ولا في السنة، ولا عن أحد من السلف: أن الله خلق جنة غير الجنة التي ذكر أنه أعدها لأوليائه، فمن ادعى جنة غيرها احتاج إلى دليل سمعي، لأن العقل لا مجال له في ذلك، وإنما تتأولون[8] أنتم هذا التأويل لا بتوقيف ولا بسمع منكم. والثاني: أنه لو كان الأمر على ما قلتموه لكان قوله: الجنة والإشارة إليها بلام التعريف يفيد: المعهودة، ولا جنة معهودة في الشرع إلا التي وعدها الله لأوليائه. ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ

(1) النجم: 15.
(2) في الأصل: بيدها. م ب.
(3) في الأصل: يخلقهما. م ب.
(4) في الأصل: بعثا. م ب.
(5) في الأصل: قال. م ب.
(6) الرعد: 35.
(7) وردت في سورتين: البقرة :35 والأعراف: 19.
(8) في الأصل: يتأولون. م ب.

﴿مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٣﴾﴾[1] وقوله: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ (يعني)[2] وجودها، فإن قالوا: هذا يدل على أنها غير مخلوقة، لأنه يوجب أن يكونا في غير السماء والأرض، قيل لهم: من أين وجب ذلك أن يكونا غير مخلوقين، وما الموجب[3] لكونهما في عالم السماء والأرض؟ ولا نعلم أحدا ممن قال بخلقهما أوجب ذلك، بل الظاهر أنهما عالم خارج عن العالم أنشأه الله تعالى منفردا بنفسه، فأي إحالة في هذا؟ قال بعض من صنف في هذه المسألة منهم: هذا لا ينبئ[4] عن وجودها، لأن القائل[5]: لقد أعددت لكلامك جوابا، لا يريد: إني أوجدته، وإنما يريد: إني قادر على ذلك، ومتمكن منه، فكذلك قوله: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ يريد: أنه تعالى متمكن من إيجادها، وقادر عليها، وإذا كانت اللفظة مستعملة في المعدوم والموجود على حد سواء، لم يكن في إطلاقها دلالة على إيجادها، هذا لفظ الكتاب بعينه. والجواب عنه: أن حقيقة الكلام تقتضي أن الإيجاد قد كان واستقر، ومتى حمل على المعدوم/ فذلك مجاز واتساع، يبين ذلك قوله: (أعدت) إخبار عن أمر قد وقع، وكأن المعدوم لا يعد، وقولهم: أعددت[6] بمثابة قولهم[7]: اصطنعت واتخذت، ألا ترى أن القائل إذا قال: قد أعددت لفلان كسوة وخلعة، وقد أعددت للضيف قرى وطعاما، ولم يعقل منه إلا أنه قد فعل ذلك. ولم يحصل شك في ذلك، ومتى حمل على المعدوم، كان على ضرب من المجاز، وعلى تأويل شائع، ولو صح ذلك لأن الإعداد عبارة عن الفراغ من أمر يحتاج إلى إيجاده واصطناعه، ولا يصح أن يعبر به عن حال التشاغل قبل الفراغ، فضلا عن حال (ما) قبل الشروع، فلا فرق بين قولهم: أعددت الشيء، وبين قولهم: خلصته وفرغت منه، في أن ذلك يفيد أنه لم يبق فيه شيء يتشاغل (به)، فأما تشبيهه[8] ذلك بقول القائل: أعددت لفلان جوابا، فإنه باطل من وجهين: أحدهما: أنه دال على ما يقوله، ومقتض لوجود

(1) آل عمران: 133.
(2) زيادة للمعنى. م ب.
(3) في الأصل: الواجب. م ب.
(4) في الأصل: ينبني. م ب.
(5) في الأصل: القائل بقول... ولايريداني.... م ب.
(6) في الأصل: اعدت. م ب.
(7) في الأصل: قولهما. م ب.
(8) في الأصل: شبهة. م ب.

ما أعد له، وذلك أن القول إخبار منه عما قدر في نفسه ومهده وحقيقته[1]، وذلك أمر موجود، لأنه متى لم يكن قد مهده في نفسه. .[2] فما أعده وأخبر به، فدل على أنه قد أوجده لا محالة، ثم إن الكلام الذي ورد في نفسه يبقى أو لا يبقى كلام آخر غير ما نحن فيه، ولو لم يكن قد مهد في نفسه شيئا، فقيل له: ما أعددت له، فقال: ما أفكر فيه الليلة ليسرع كل أحد للرد عليه، وقيل له: وضعت العبارة في غير محلها[3]، لأن قولك: قد أعددت له جوابا. . .[4] فكرت وحققته ومهدته، أرأيت لو كلمك الساعة بأي شيء كنت[5]. . شيء أعددت له، فبان بهذا بطلان ما قاله، وليس قوله: أعددت له، راجعا إلى الكلام الذي يريد أن يكلمه إذا كلمه، بل هو راجع إلى ما مهده في نفسه، وذلك قد أوجده على ما بيناه.

والثاني: أن يقول له: اعمل على أن هذه اللفظة قد استعملت في وجه على المجاز، أن يكون ذلك حجة في نقلها عن كل موضع استعملت فيه عن حقيقتها[6] إلى مجازها. فثبت أن ما قاله غير لازم. وقوله: فإذا كانت هذه اللفظة تستعمل في الموجود والمعدوم على حد واحد، لم يكن حملها على أحدهما بأولى من حملها على الآخر، ضرب من التمني الذي لا يتحصل، متى استعملت فيها على حد واحد، وقد بينا وجه استعمالها، وأنه لا يكون إلا في الوجود. قال صاحب المسألة: وأيضا فإن قوله: أعده[7] وإن أجراه مجرى الماضي، فإن مراده المستقبل بمعنى أن في[8] الآخرة يعدها لهم كما قال: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ أَصۡحَٰبَ ٱلنَّارِ﴾[9] وهم بعد لم ينادوا، لا أنه أراد: إذا كان يوم القيامة نادوا، ويقال له جعل هذا إلا إلزاماً ترك حقيقة وظاهر لأجل أن ظاهرا آخر ترك إلى مجاز لغير حجة ولا دلالة، وهذه غفلة لا بمعنى لمن حارت أن نصف[10]، ويقال له: نحن

(1) في الأصل: حقيقة. م ب.
(2) بياض بالأصل. م ب.
(3) في الأصل: حقها. م ب.
(4) بياض بالأصل. م ب.
(5) في الأصل: كتب، ثم بعدها بياض. م ب.
(6) في الأصل: حقيقها. م ب.
(7) في الأصل: أعدة. م ب.
(8) في الأصل: بمعنى في ان. م ب.
(9) الأعراف: 44.
(10) هذه العبارة كذا مثبتة بالأصل، وفي الكلام اضطراب وغموض. م ب.

نتطوع بالفصل[1] بين الظاهرين بأن معنى قوله: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ أَصۡحَٰبَ ٱلۡجَنَّةِ﴾[2] دليلا قاطعا على أن معناه: سينادون، وهو قطع التوقيف بأن أهل الجنة لا يدخلونها، وكذلك أهل النار، إلا بعد البعث والحشر، والبعث والحشر لم يوجدا قطعاً، كذلك فإن قوله: (ونادى) معناه: سينادي، وليس[3] معنا ما يمنع أن يكون قوله: أعدت[4]، جاريا على حقيقة ما يجب أن يكون بمثابته / .

ودليل آخر، وهو قوله عز وجل: ﴿عِندَهَا جَنَّةُ ٱلۡمَأۡوَىٰٓ ۝١٥﴾[5]، وهذا نص في موضع الخلاف، لأن وصف الشيء بأنه عند كذا، أو في موضع كذا، يفيد وجوده لا محالة، لأن المعدوم لا يوصف بأنه يرى عند شيء، أو يكون عنده شيء، لأن ذلك عبارة عن تقابل الجنسين وذاك[6] ممتنع مع العدم، قال صاحب المسألة: يحتمل أن يكون (المراد)[7] به الجنة التي كان فيها[8] آدم، وإنما سميت جنة المأوى، لأن أرواح المؤمنين تأوي إليها على ما روي في الخبر، ويجوز أن يكون المراد به جنة الخلد، وليس ها هنا دلالة قاطعة تدل على أن المراد به أحد الاحتمالين دون الآخر، يقال له: إن وصفها بأنها جنة المأوى، أنهى[9] هذا الاحتمال، ويوجب أن تكون هي جنة المأوى يتضمن التخليد، ولا يصح حمله على ما ذكره من أن أرواح المؤمنين تأوي إليها، لأن ذلك يوجب أن يكون المأوى مخصوصا[10]، والنص يفيد الجنس، قال[11]: فقوله: ﴿جنة المأوى﴾، يفيد أن لا مأوى إلا فيها، كقوله: ملك الموت، يفيد: أن لا موت إلا وهذا الملك يضاف إليه، والأخبار المروية في هذا الباب أكثر من أن يؤتى على جميعها، منها قوله صلى الله عليه وسلم: (أرواح المؤمنين في حواصل طير خضر

(1) في الأصل: بالفضل. م ب.
(2) الأعراف: 50.
(3) في الأصل: ولير. م ب.
(4) في الأصل: اعددت. م ب.
(5) النجم: 15.
(6) في الأصل: تقابل الجنين وذات. م ب.
(7) زيادة للسياق. م ب.
(8) في الأصل: منها. م ب.
(9) في الأصل: انتهى. م ب.
(10) في الأصل: مخصوص. م ب.
(11) في الأصل: ق. م ب.

تطير في الجنة)[1] ومنها قوله: (إن أبواب الجنة لتفتح في شهر رمضان)[2] وكذلك ما روي في صفاتها وصفات ما فيها مما أعده الله لعباده المتقين، وكذلك النار وما أعده الله للكافرين، فظاهر جميع ذلك يدل على أنهما في الحال كذلك، لا أنهما سيكونان، وكذلك فتعريفها باللام يدل على أنها هي الجنة المعهودة لا جنة غيرها على ما يدعونها. وقد نقلوا في هذا أشياء أخرى [3] غير ما ذكرناه، منها قوله تعالى: ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزۡقُكُمۡ وَمَا تُوعَدُونَ ﴿٢٢﴾﴾[4] والذي وعدوه[5] هو الجنة مع إخباره تعالى بأنها في السماء، فيجب أن تكون موجودة. واعترض هذا بأن قيل: إنه أراد ما توعدون مما يرزقه. مأكد الراوي[6]، وهذا لا معنى له، لأنه حمل للكلام على التكرار وإسقاط الإفادة، ويحتمل أن يكون ما وعدهم من نصر الملائكة إياهم في الحرب لقوله تعالى: ﴿يُمۡدِدۡكُمۡ رَبُّكُم بِخَمۡسَةِ ءَالَٰفٖ مِّنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾[7] والملائكة في السماء، وهذا أيضا كالأول في البطلان، لأن ذلك الوعد بحده[8] وهذه الآية وردت بعده، ولأن الوعد هو بمعونة الملائكة لهم ونصرهم إياهم، وذلك لا يكون إلا في الأرض، وليس الموعود به أجسامهم، قالوا: ولأنه لو كان المراد به الجنة لقال: هو رب السماء والأرض، ولم يقل: إنه لحق، لأنهما نوعان، وهذا أيضا حمل لأن الكناية قد ترجع[9]، فإن الجملة بلفظ التوحيد كأنه قال: إن ذلك لحق، وأيضا فإن ذلك يلزمهم تأويلهم ذلك بمعاونة الملائكة. واستدل أيضا بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمۡوَٰتَۢاۚ بَلۡ أَحۡيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمۡ يُرۡزَقُونَ ﴿١٦٩﴾﴾[10] وقوله (صلى الله عليه وسلم)[11]: "يا عتبة[12] بن ربيعة، يا أبا جهل بن هشام،

(1) رواه الدارمي 2410 وإسناده صحيح. بلفظ: أرواح الشهداء. . .

(2) رواه البخاري 3103 ومسلم 1079 والترمذي 682 وابن ماجه 1642 بلفظ: إذا دخل رمضان فتحت أبواب الجنة وغلقت أبواب جهنم وسلسلت الشياطين. هذا لفظ البخاري، وأما الباقين فألفاظهم مقاربة.

(3) في الأصل: نقله. . . بأشياء أخر. م ب.

(4) الذاريات: 22.

(5) في الأصل: توعده. م ب.

(6) هذه العبارة مثبتة بالأصل على هذا الشكل، والله أعلم بصوابها. م ب.

(7) آل عمران: 125.

(8) كذا بالأصل. م ب.

(9) في الأصل: كذا، ولعلها: ترجح. م ب.

(10) آل عمران: 129.

(11) زيادة للسياق. م ب.

(12) في الأصل: باغنة. م ب.

هل وجدتم ما وعد ربكم حقا؟ فقيل: أتكلم أقواما قد جيفوا[1]؟ فقال: والذي نفسي بيده، إنهم يسمعون الكلام، ولا يطيقون رد الجواب"[2]. وإذا ثبت هذا فقولهم: إن الغرض المقصود لخلق الشيء إذا لم يكن موجودا وقت خلقه، فلا فائدة في خلقه، بل يكون قبيحا وعبثا، جهل ظاهر، فيقال: لم زعمتم ذلك؟ وهذا يوجب/ أنه تعالى لم يخلق ملائكة النار ولا ملائكة الجنة، لأنه لا غرض في خلقهم قبل ذلك، ويجب أن لا يكون إسرافيل الذي وردت الأخبار المتواترة بأن هو الذي ينفخ في الصور، مخلوقا في هذا الوقت، لأن الغرض الذي له خلق غير موجود، فإن قالوا: لا يجوز أن يكون في خلقه أغراض أخر موجودة وقت خلقه. قلنا: من أين قلتم ذلك؟ وما أنكرتم أن يكون تعالى إذا نص على المعنى الذي لأجله خلق أن لا يكون غرض سواه؟ ثم مثل هذا لازم في الجنة والنار على قولهم، لأنه لا يمتنع أن يتفق في معلومه تعالى إلى المكلف إذا علم بخلقهما كان ذلك لطفا له في الإيمان، ومعونة[3] له، وأنه متى لم يخلقهما كان ذلك أدعى له إلى الكفر والشرك، ولا شيء يمنع من هذا، وعلى أن الفعل الصادر عن الحكيم[4] الذي قد ثبتت حكمته، وهو القديم تعالى مقطوع على. .[5] تعلق عنا وجه الحكمة، وإنما يمنع ذلك فيمن لم تثبت حكمته، وقولهم: إن المقدم الفعل قبل الحاجة إليه إنما يقدمه إذا خشي فواته، وذلك مستحيل على البارئ، وهو بيان حكم فاعلنا، فلا يجب حمل عليه بغير حجة، ولأن الأمر بخلاف ما ادعوه، لأن الإنسان قد يحسن منه أن يعد آلة الشتاء وكسوته، وهو في الصيف أو في وسطه لا يخشى ولا يتعذر ولا يكون ذلك منه قبيحا ولا عبثا، وقد يعد لابنه من كتب العلم والأدب، وهو صغير لا يحتاج إليها في الحال، لحال كبره وحاجته، ويقال لهم: ليس لا غرض[6] إلا خوف الفوات والتعذر؛ لأنه قد يكون لطفا للملائكة إذا شاهدوا الجنة وما فيها من النعيم، والنار وما فيها من أنواع العقاب، حتى إن بعض المتكلمين قد يجعل ذلك دليلا على وجوب خلقهما من جهة

(1) مكانها بالأصل بياض. م ب.
(2) رواه مسلم 5121 والنسائي 2048 وأحمد 177.
(3) في الأصل: معونا. م ب.
(4) في الأصل: من الحكم. م ب.
(5) بياض بالأصل. م ب.
(6) كذا، ولعل الصواب: لا غرض. بحذف ليس.

العقل، وأنه لا بد أن يعلمنا به تعالى. قالوا: قد علم أن لذلك[1] تعلقا بالتكليف، لأن المكلف إذا علم أن الجنة مخلوقة كان أسكن نفسا إلى أن يفعل ما يستحق به الثواب، فيكون ذلك داعيا له إلى أفعال أمثال ذلك في المستقبل، وكذلك إذا علم أن النار مخلوقة، فكان أشد اجتنابا وتنكبا لفعل ما يستحق به العقاب، فيكون ذلك داعيا له إلى الإقلاع، وهذا - وإن كان لا يرتضيه - فيصلح أن يورده جوابا عن مثل هذا السؤال، وقولهم: لو كان قد خلقهما لوجب أن يفنيهما[2]، دعوى، ولا نسلم ما يدعونه من وجوب إفنائه لكل شيء، لأنه أخبر أنه يفني المتكلمين والحيوان كله، من الملائكة والجن والإنس، ولا يجوز أن يفني كلامه وعلمه وقدرته وصفات ذاته. ولذلك قال تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾﴾[3] وأخبر عن الجنة أن أكلها دائم وظلها، وذلك يفيد دوامه من غير نهاية، فعلم أن طريق العلم بما[4] ذكروه: السمع، ولأنه لا يجوز أن يجيب عنه بما لم يرد به التوقيف، لأن مذهبنا[5] وعقد لساننا، اعتقاد ما اعتقده السلف الصالح، والإمساك عما أمسكوا عنه، اقتداءا بهم وتأسيا بأفعالهم، وبالله التوفيق.

وقد استدل أصحابنا أيضا بقوله تعالى في قصة آدم: ﴿وَقَالَ مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ﴾[6] وقوله تعالى: ﴿هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ﴾[7] وقوله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ﴾[8] وكل هذا يفيد وجود ذلك ووقوعه، وقد بينا أن تأويلهم ذلك على أنها جنة غير الجنة المشار إليها بأنها دار الثواب في/ الآخرة، خلاف لإجماع السلف، وقول خارج عن دين المسلمين، وأنه مع ذلك نقل الكلام عن حقيقته إلى مجازه مع عدم الملجئ إليه، ومضطر إلى حمل النفس إليه، فإن قيل: إذا كانت الجنة والنار ثوابا وعقابا، وقد أخبر الله تعالى أن ذلك لا يكون إلا يوم القيامة، علم بذلك أنهما غير مخلوقين، قيل: هذا غلط، لأن نفس الجنة والنار وذواتهما ليس بثواب في الحقيقة، وإنما هما محل له، والثواب والعقاب غيرهما،

(1) في الأصل: ذلك. م ب.
(2) في الأصل: ينفيهما. م ب.
(3) الرحمن: 26.
(4) في الأصل: ما. م ب.
(5) في الأصل: مذاهبنا. م ب.
(6) الأعراف: 20.
(7) طه: 120.
(8) وردت في سورتين: الأعراف :22 -طه: 121. في الأصل: فطفقا. وهو تحريف.

وهو ما يتنعم ويتلذذ بتناوله، وذلك يكون في الجنة، وما يألم الإنسان ويعاقب به يكون في النار، فعلم بذلك أن الثواب والعقاب غيرهما، وأن وصفنا بذلك مجاز، فإن قالوا: لو كانتا مخلوقتين لكان الناس قد بعثوا ونشروا وحصلوا فيهما، قلنا: من أين وجب ذلك؟ وأي شيء في خلقهما مما فيهم[1] موجود الحشر والنشر، ويجب على هذا القول أن لا تكونا مخلوقتين[2] يوم القيامة إلا بعد الفراغ من الحشر والنشر والحساب وقت دخول أهلهما إليها وذلك باطل.

فصل

وقوله: (إن الله تعالى أكرم أولياءه فيها بالنظر إلى وجهه) هو مذهب أئمة السلف، وسلف الأمة قبل حدوث المعتزلة عن الدين، وفرق المبتدعة الضالين المنكرين لرؤية الله تعالى التي دل عليها كتابه وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، والقول فيها على وجهين: أحدهما: وجوبها، وهو ما أورده أبو محمد رحمه الله، والآخر جوازها ونفي استحالتها، والقول في وجوبها مبني على القول في جوازها ونحن ندل[3] على ذلك بحجج الله القاهرة، وبراهينه الباهرة، والذي يدل على ذلك: حجج الشرع والعقل، فأما الشرع: فقوله تعالى مخبرا عن سؤال موسى عليه السلام إياه أن يراه بقوله: ﴿أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾[4] وذلك يدل على جوازها عليه، ونفي استحالتها عنه، لامتناع أن يظن بنبيه وأمينه على وحيه أن يسأله ما لا يجوز عليه، وما يرتفع عن وصفه، كامتناعه أن يسأله غير ذلك مما يستحيل عليه، ومن قول المعتزلة: إن استحالة الرؤية عليه كاستحالة كونه والدا أو مولودا، فلو كان الأمر على ما ادعوه، لكان موسى في سؤاله ذلك بمنزلة من سأل ربه فقال: رب كن والدا أو مولودا أو عبدا أو مربوبا ومألوها ومخلوقا، وفي ذلك تسفيه الأنبياء، وإلحاق أوصاف بهم تنفيها[5] النبوة والاصطفاء للرسالة، وقد انفصلوا من هذا عند أنفسهم بأن قالوا: إنما يقبح ذلك لو كان سؤالهم لأنفسهم، فأما إذا كان لغيرهم فلا، وهذا جهل منهم، لأنه لا فصل[6] في ذلك بين من سأله

(1) كذا بالأصل. م ب.
(2) في الأصل: يكونا مخلوقين. م ب.
(3) كذا، ولعلها: ندلل. م ب.
(4) الأعراف: 143.
(5) لعلها: تنافيها. م ب.
(6) في الأصل: فصل.

السائل[1]، وبين من سأله السائل لنفسه أو لغيره، كما لا يحسن أن يقول: رب كن والدا أو مولودا، سواء سأله لنفسه أو لغيره، فبطل ما قالوه، وقالوا أيضا: معنى سؤال موسى أن يريه علما من أعلام الساعة، وأن يعرفه نفسه اضطرارا، وهذا أيضا باطل من وجوه: أحدهما: أن النظر المطلوب في الآية هو لله تعالى لا لغيره[2]، وليس في اللغة النظر بمعنى أن يريه فعلا من أفعاله. والثاني: أن النظر إذا أريد به العلم، فإنما يعلم بدليل، وإذا أطلق فإنما هو الرؤية بالنظر لا غير، والثالث: أنه إذا /عدي بحرف الجر لا يكون إلا لنظر العين دون سائر محتملاته، وقالوا: قد أخبر الله تعالى عن. . .[3] وكذلك الوجوب. . . فيجب لو كان البارئ موجودا معلوما أن لا يخرج. . . المولودات المعلومات فيما بيننا، وهذا يجر إلى الخروج عن التوحيد، فإن قالوا: إن في إثبات الرؤية عليه ما يؤدي إلى ضرب من الإحالة، وهو أنه لو جاز أن نراه في وقت، لوجب أن نراه الساعة، لأن ما نراه مما يصح أن نراه، فإنما لا نراه لمانع يمنع من رؤيته، والموانع مستحيلة على البارئ جل جلاله، فكان يجب أن نراه، وذلك أن الموانع في الرقة[4] واللطف والحجاب والبعد، وهذا مما لا يجوز عليه، والجواب: أن هذه (ليست)[5] موانع عندنا، لأن اللطافة لا تمنع الرؤية إذا قوى الله عز وجل الإدراك، وكذلك الحجاب، وإنما الموانع الحقيقية[6] يلحقها الله في أبصارنا لا[7] في المرئي، فإذا زالت تلك الآفة، وقوى (الله)[8] أبصارنا رأينا[9] ذلك المرئي، ولذلك يرى المحتضر[10] الملائكة، ونحن لا نراهم وإن كنا جلوسا معه، كذلك الرسول صلى الله عليه وسلم كان يرى جبريل والصحابة بحضرته لا يرونه، وكذلك الملائكة يرى بعضهم بعضا، والرؤية[11] واحدة. فإن قيل:

---

(1) كذا بالأصل. ولعلها كررت سهوا.
(2) في الأصل: هو الله. . . غيره. م ب.
(3) بياض بالأصل. وكذلك بالنسبة لما بعده من الفراغ المملوء بالنقط. م ب.
(4) في الأصل: الرأفة. م ب.
(5) مكانها بياض. م ب.
(6) في الأصل: الحقيقي. م ب.
(7) في الأصل: لأن. م ب.
(8) زيادة للسياق. م ب.
(9) في الأصل: اخبارنا واننا. م ب
(10) في الأصل: المختصر. م ب.
(11) في الأصل: الرؤيا. م ب.

فأجيزوا أن يكون بحضرتكم زرافات[1] وفيلة ونوقات[2]، وقد خلق الله آفة في أسماعكم وأبصاركم، ولذلك لا تسمعونها ولا ترونها، قلنا: لا يجب ذلك، لأنا مضطرون أن لا نرى أنه ليس شيء[3] من ذلك بحضرتنا، وليس كل ما جاز أن لا يرى أنه يجوز أن يكون في قدرة الله أن الله أمات هذا الشخص الذي تراه قد فارقنا[4] وإلى هذه الغاية ألف مرة وأحياه، ولا مانع منع من ذلك، ولكنا لا نقول: إن هذا قد كان، لأن الله قد اضطرنا إلى أنه لم يكن بمثل ما اضطرنا إلى أنه لم يحي من قد أمات ممن شاهدنا من إعادة إلى الموت، ويدل على جواز رؤيته عز وجل أن الوجود يصح برؤية الموجود، لأن الأخبار المختلفة تتناولها الرؤية، والبارئ تعالى موجود فصحت رؤيته، ولا يجوز أن يقال: إن المصحح لرؤية المرئي كونه مقابلا، ومقابل المكان بائنا أو مباين المكان أو متصلا به الشعاع وبمكانه، ولأن ذلك يوجب الإحالة، وكون الشيء الواحد جسما عرضا، لأن المقابل هو الجسم أو الجوهر، ومقابل المكان هو العرض، واجتماع الشرطين يوجب ان يكون جوهرا عرضا، وذلك محال.

فصل

وأما الدليل على وجود[5] رؤيته تعالى في الآخرة، فهو السمع المحض الذي لا مجال[6] للعقل فيه، وهو أدلة الكتاب والسنة المتواترة فيها، منها قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾[7] قال أصحابنا: والنظر في كتاب الله يرد على وجوه: منها النظر بمعنى التفكر والاعتبار، مثل قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾﴾[8] وقوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَنظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِن فُرُوجٍ ﴿٦﴾﴾[9] وما إلى ذلك[10]، يريد: أفلم يعتبروا

(1) في الأصل: ذرافات. م ب.
(2) كذا بالأصل. م ب.
(3) في الأصل: بشيء. م ب.
(4) في الأصل: فارقتنا. م ب.
(5) كذا، ولعلها: وجوب. م ب.
(6) في الأصل: هو السميع... محال.... م ب.
(7) القيامة: 23.
(8) الغاشية: 17.
(9) سورة ق: 6.
(10) في الأصل: واما ان ذلك. م ب.

ويتفكروا، ومنها: النظر بمعنى الانتظار، ومنه قوله تعالى ﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرۡجِعُ ٱلۡمُرۡسَلُونَ﴾[1] أي منتظرة، ومنها: الإنظار، وهو الإمهال، كقوله تعالى: ﴿ٱنظُرُونَا نَقۡتَبِسۡ مِن نُّورِكُمۡ﴾[2] يريد: أمهلونا، وهو يقرب من معنى ما قبله، ومن أصحابنا من يخرج هذه الأقسام من مجملات القول نظرا[3]، ومنها التعطف والرحمة كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَنظُرُ إِلَيۡهِمۡ﴾[4] يريد: ولا يتعطف /عليهم، ومنها: رؤية البصر كقوله تعالى: ﴿وَٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡعِظَامِ كَيۡفَ نُنشِزُهَا﴾[5] يريد: انظرها[6] بعينك، والقسم الأول غير جائز، لأن الآخرة ليست بدار اعتبار وتفكر، وكذلك الانتظار، لأن ذلك يوجب إضمارا في الظاهر ونقله إلى المجاز بغير دليل، لأن ما[7] ينتظر فيه ليس بمذكور، والظاهر يوجب تعلق النظر به تعالى، وكذلك القسم الثالث، وهو الإنظار[8]، لأنه لا يجوز أن يقال: قد أنظرنا ربنا وأمهلنا، وكذلك القسم الآخر الذي هو التعطف والرحمة، لا يجوز أن يقع منا لله تعالى، فلم يبق إلا ما قلناه من رؤية البصر، ووجه آخر، وهو أن النظر إذا قرن بما لذكر الوجه والبصر[9] عدي بحرف الجر الذي هو قولك إن لم يكن المراد به إلا رؤية البصر، ألا ترى أن نظر الاعتبار إذا عدي ب (إلى) لم يقرن بالوجه أو البصر، وكذلك نظر التعطف والرحمة وغيره، وقد تأولوه على أن المراد به: ثواب ربها منتظرة، وهذا باطل من وجوه: أحدها: إن ثواب الله غيره، والظاهر يوجب أن يكون النظر إليه لا إلى غيره، والثاني: يعود إلى أن النظر بمعنى الانتظار، وذلك ما قد أبنا عن فساده، ومنها: الحديث المأثور، والخبر المشهور بالنقل المتواتر أنه صلى الله عليه وسلم قال: "إنكم ترون ربكم، لا تضامون في رؤيته، كما ترون القمر ليلة البدر ليس دونها[10] سحاب" وهذا الحديث مروي من عدة طرق، وألفاظ

(1) النمل: 35.
(2) الحديد: 13.
(3) في الأصل: نظر. م ب.
(4) آل عمران: 77.
(5) البقرة: 259.
(6) في الأصل: انظروها. م ب.
(7) في الأصل: مما. م ب.
(8) في الأصل: الانتظار. م ب.
(9) في الأصل: والنظر. م ب.
(10) في الأصل: ذوو سحاب. م ب.

مختلفة ومعنى متفق، ورواه نيف وعشرون نفسا من الصحابة، وذكرهم أهل النقل[1]، قال أبو بكر العباس[2]: روى هذا الحديث: علي، وابن مسعود، ومعاذ ابن جبل، وأبي بن كعب، وابن عباس، وصهيب، وجرير بن عبد الله، وأبو هريرة، وأبو رزين العقيلي[3]، وابن عمر، وأبو سعيد الخدري، وأبو موسى الأشعري، وأنس، وكعب بن عجرة، وأبو أمامة، وجابر بن عبد الله، وعمار، وعدي بن حاتم، وثوبان، وأبو بردة، وابن زرينة، وحذيفة، وعبد الله بن الحارث ابن جزء الزبيدي. فإن قيل: ما أنكرتم أن يكون معناه: أنكم تعلمونه ضرورة؟ قلنا: أنكرنا ذلك من حيث اللغة والمعنى، فأما من جهة اللغة، فلأن الرؤية إذا أريد بها العلم لم يكن بد من تعديتها إلى مفعولين كقولك: رأيت زيدا عالما، ورأيت أخاك معرضا، ورؤية البصر من واحد، فلو كانت الرؤية في الخبر بمعنى العلم لاحتاج إلى مفعولين، وأما من حيث المعنى: فلأن النبي صلى الله عليه وسلم بشر المؤمنين بذلك، لأنها كرامة تخصهم، وتشريف من الله لهم، فلو كان ذلك معناه العلم الضروري لم يكن لهم مزية على غيرهم، لأن الكفار يعلمونه تعالى ذلك اليوم ضرورة، ومن أصحابنا من أجاز على العموم في العلم الضروري ورؤية البصر، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾[4] جاء في التفسير: أنه النظر إلى الله عز وجل[5]، وذكر ذلك عن أبي بكر، وأبي بن كعب، وحذيفة، وابن عباس، وأنس، وأبي موسى الأشعري، وصهيب، وكعب بن عجرة، هؤلاء من الصحابة، ومن التابعين عن عامر بن سعد، ومجاهد، وابن أبي ليلى، ومحمد بن كعب، والحسن، وعكرمة، وقتادة، وغيرهم، ذكر ذلك العباس[6] في كتابه. وتعلقت المبتدعة في نفي رؤيته تعالى بقوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ

(1) رواه البخاري 529-547 ومسلم 632 والترمذي 2554 وابن ماجه 179 وأحمد 11135 واللالكائي في اعتقاد أهل السنة 3/ 494 وغيرهم من طرق مختلفة. وانظر نظم المتناثر 153.

(2) كذا ولعلها: النقاش. م ب قلت: هو العلامة المفسر شيخ القراء أبو بكر محمد بن الحسن بن محمد بن زياد الموصلي ثم البغدادي النقاش توفي سنة 351 هـ انظر سير أعلام النبلاء15/ 373 وتاريخ بغداد 2/ 201.

(3) في الأصل: العقلي. م ب.

(4) يونس: 26.

(5) كذا فسرها الرسول صلى الله عليه وسلم فيما رواه مسلم 181 والترمذي 2552-3105 وابن ماجه 187 وأحمد 18961.

(6) كذا بالأصل. م ب قلت: والصواب: النقاش. وكتابه لعله: شفاء الصدور تفسير له في أربعين =

﴿ٱلْأَبْصَـٰرُ، وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَـٰرَ، وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾[1] وهذا معناه في الدنيا، لإخباره عز وجل أنه يراه أولياؤه في الآخرة، والتناقض في القرآن ممتنع، وقيل: إن الإدراك غير الرؤية، وإنما نفى عن نفسه تعالى الرؤية، لأنه نفى[2] عنه ما أثبته لها في الإبصار، وعندهم أننا لا ندرك نفس الإبصار، لأن الإبصار لا يصح عندهم أن يدرك[3]، ولأنه لا يجوز أن يمدح باستحالة الرؤية عليه، لأن المعدوم مستحيل رؤيته، وكذلك كثير من الأعراض عندهم، وفي بعض ما ذكرناه كفاية في صحة قولنا، وبالله التوفيق.

فصل

فأما منع ذلك في الكفار: فلقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾[4] فأخبر أنهم محجوبون عن رؤيته، ولأن نظر أوليائه إليه من أتم كرامة وأسفى زلفة ودرجة، وذلك[5] مختص بالمؤمنين دون الكافرين.

فصل

قال رحمه الله: (وإن الله يجيء يوم القيامة والملك صفا صفا لعرض الأمم وحسابها وعقوبتها وثوابها - إلى قوله -: يصلون سعيرا).

قال القاضي رضي الله عنه، وهذا لقوله عز وجل: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾[6] فأثبت نفسه جائيا ولا معنى لقول من يقول: إن المراد به: جاء أمر ربك[7]، لأن ذلك إضمار في الخطاب يزيله عن مفهومه، ويحيله عن ظاهره، لا (حاجة)[8] بنا إليه، وليس المجيء الذي أضافه إلى نفسه على سبيل ما يكون منا

= مجلدا، ذكره الخطيب والذهبي.

(1) الأنعام: 103.
(2) في الأصل: عن عنه. م ب.
(3) في الأصل: تدرك. م ب.
(4) المطففين: 15.
(5) في الأصل: فذلك. م ب.
(6) الفجر: 22.
(7) في الأصل: ما امر ربك. م ب.
(8) مكانها بياض. م ب.

من الانتقال والتحرك والزوال وتفريغ الأماكن وشغلها، لأن ذلك من صفات الأجسام، والبارئ سبحانه وتعالى لا يجوز عليه ذلك، ولكن ليس إذا استحال عليه ذلك وجب صرف الكلام عن حقيقته، لأجل أن القضاء على الغائب بمجرد الشاهد لا يجب عندنا ولا عند مسلم، فبطل ما قالوه.

وقوله: (وتوضع الموازين لوزن أعمال العباد) إلى آخر الفصل، فهو قول أئمة السلف وأصحاب الحديث، وكذبت المعتزلة والقدرية وغيرهما من المبتدعة وأهل الأهواء بالميزان، وزعموا أنه لا أصل له، منهم عمرو بن عبيد، وواصل بن عطاء، وغيلان، وغيرهم، وتبعهم بشر المريسي[1]، والإباضية، وذهب آخرون إلى إثبات الميزان جسما محدودا على صفات وشروط ذكروها، وحكى أهل الخلاف عن أبي الهذيل العلاف وبشر بن المعتمر من المعتزلة أنهما قالا: لا يجوز أن ينصب الله الميزان، ولا يجعل رجحانه علامة لمن يدخل الجنة، وخفضه[2] لمن يدخل النار، وقال أبو هاشم: لا يمتنع ذلك في العقل، وأن يكون رجحانه علامة لرجحان الطاعة على المعصية، وحكي عنه أنه قال: لا يمتنع أن يضع الله ميزانا يوم القيامة، ويجعل في كفة الحسنات نورا وفي السيآت ظلمة، فإن تبين الرجحان في النور علم أنه من أهل الجنة، وإلا فهو من أهل النار، والذي نذهب[3] إليه: إثبات ذلك على ما ورد به القرآن وصحت الآثار، ولا ندفعه ولا نعارضه[4] بقياس، قال الله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[5] وقال تعالى: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[6] الآية، وقال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۝ فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ۝ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۝ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ ۝﴾[7] والأخبار في ذلك كثيرة يعرفها من نظر في الكتب المصنفة في هذا الباب، ولا حاجة بنا إلى ترك/ الظواهر وإخراجها عن مفهومها ونقلها عما وضعت له من غير حجة توجب ذلك، ولأن[8] القرآن هو الحجة والعبرة، وبه التبصرة والاعتبار، فليت شعري إذا تركناه، فأي شيء هو

(1) في الأصل: المرسي. م ب. (2) في الأصل: وحقنا. م ب.
(3) في الأصل: يذهب. م ب.
(4) في الأصل: يدفعه... يعارضه. م ب.
(5) الأنبياء: 47.
(6) وردت في سورتين: الأعراف: 8 والمؤمنون: 102.
(7) القارعة: 6. (8) في الأصل: فلأن. م ب.

أولى منه نأخذ به لولا الحيرة والجهل والعناد والشرك، نعوذ بالله من كل ما يضل عن الطريق المنهج، إلا أنا نتكلم على ما ذكروه من التأويلات، فمن ذلك أن قالوا: معنى قوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ أي نضع العدل بين العباد، يبين[1] ذلك قوله عقيبه: ﴿فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا﴾ وكل ذلك جرى مجرى قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ وَٱلْمِيزَانَ﴾[2] يريد: العدل، وهذا سائغ في اللغة، يقول القائل: مثل فعل فلان وزنا بوزن، يريد: المقابلة والمساواة، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْزُونٍ﴾[3] ويقولون: وزنت طريق الماء إذا عدلته، ومثله قولهم: لسان فلان ميزان، ولا يتكلم إلا بميزان، يريدون: يقدر كلامه، ونحوه قول عمر رضي الله عنه: أيها الناس زنوا أنفسكم قبل أن توزنوا، يعني: اعتدلوا واستقيموا قبل أن يعدل عليكم، ومثله قول الشاعر:

إني وزنت الذي يبقى ليعدله ... ما ليس يبقى فلا والله ما اتَّزَنا[4]

كل هذه يراد بها المعادلة والمساواة، وكذلك ما ورد في الظواهر والأخبار محمول على العدل والقسط. والجواب: أنا لا ننكر ذكر الميزان والمراد به ما قالوه مجازا واتساعا على طريق التشبيه والتمثيل، لأدلة تمنع حمله على حقيقته، ولا شيء يضطرنا إلى حمل ظواهرنا وأخبارنا على المجاز والعدول عن حقيقة الكلام، وخرق إجماع الصحابة والسلف وأهل التفسير، فأما قوله تعالى: ﴿فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا﴾ عقيب قوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ فلا يفيد أنه العدل، ولا يحيل أن يكون المراد به قصد ميزان في الحقيقة، ويكون تقديره: إن الميزان إذا رجح وخف، جوزي العبد بقدر[5] ما يرى له، وذلك هو العدل، فلا يكون جزاء الراجح كجزاء الناقص، فسقط ما قالوه، وسألوا فقالوا: كيف يصح ذلك والأعمال أعراض لا يصح أن تعاد[6]؟ وأصحابنا يجيبون عن هذا بأن إعادتها تصح، وكذلك قال تعالى: ﴿وَوَجَدُوا۟ مَا عَمِلُوا۟ حَاضِرًا﴾[7] وقالوا: لو سلمنا

(1) في الأصل: تبين. م ب. (2) الشورى: 17.
(3) الحجر: 19.
(4) في الأصل: «ما وزنا» والصواب ما أثبتناه من سير أعلام النبلاء 8/ 394. وهذا البيت كان يقوله عبد الله بن المبارك حين خروجه حاجًا أو معتمراً، وقبله بيت آخر، وهو:

بغض الحياة وخوف الله أخرجني ... وبيع نفسي بما ليست له ثمنا

(5) في الأصل: حوزي... يقدر. م ب.
(6) في الأصل: يعاد. م ب. (7) الكهف: 49.

أن إعادتها تصح لم يصح أن يحملها ميزان، لأنها لا تقبل الثقل والاعتماد والخفة والنقصان والزيادة، والجواب: أن الوزن يكون للصحائف المكتوب فيها الأعمال، وتلك أجسام يصح رجوح[1] بعضها على بعض، فيكون رجوح الراجح منها دلالة على كثرة أعمال صاحبها، وخفتها دلالة على نقصان العمل وخسران صاحبه، وبالله التوفيق.

فصل

قال رحمه الله: (وأن الصراط حق يجوزه العباد بقدر أعمالهم، فناجون متفاوتون في سرعة النجاة عليه من نار جهنم، وقوم أوبقتهم فيها أعمالهم).

قال القاضي رحمه الله: إن الشريعة (لا)[2] تختلف أن يكون في الآخرة صراط على الحقيقة وهو (غير)[3] قول شيوخ المعتزلة: واصل بن عطاء وعمر بن عبيد وغيرهما، وقالوا: لا نعرف الصراط إلا الدين، فهو قوله تعالى:/ ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ ومنهم من قال: الصراط في الدنيا: الدين، وفي الآخرة: طريق أهل الجنة إلى الجنة، وأهل النار إلى النار، وللإباضية قول آخر غير هذا، والذي يذهب إليه أهل السنة وأئمة الحديث: أن الصراط ثابت صحيح، وهو غير ما يذكرونه من الدين المراد بقوله: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ وأن هذا الصراط (هو)[4] الذي وردت به الأخبار، وصحت به الروايات، وأن العباد يجوزون عليه، ويتفاوت حالهم في ذلك على حسب أعمالهم، والأخبار بذلك ثابتة صحيحة مقطوع بها في الجملة، وإن كان تفصيلها من طريق الآحاد، ونحن نذكر جملة منها، فمن المشهور من هذا الباب: ما روي من عدة طرق عن الشعبي عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت: قلت يا رسول الله: أرأيت قول الله عز وجل: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ أين يكون الناس؟ قال: على الصراط[5]، وروى النعمان بن سعيد قال: سمعت المغيرة بن شعبة يقول على

(1) في الأصل: رجوع. م ب.

(2) زيادة لصحة المعنى. م ب.

(3) زيادة لصحة المعنى. م ب.

(4) زيادة لتمام المعنى. م ب.

(5) رواه مسلم 2791 والترمذي 3121 وابن ماجه 4279 والطبري في التفسير 13/ 252. وقال الترمذي: حسن صحيح.

المنبر: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " شعار المؤمنين يوم القيامة على الصراط: اللهم سلم سلم "[1]. وروى أبو هريرة - في حديث طويل - سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " ويضرب الصراط بين ظهراني جهنم كدقة الشعر وحدة الشفرات، دونه جسر دحض[2] مزلة، فيمرون كطرف العين وكلمح البصر، وكمر الريح، وكجياد الخيل، وكجياد الرجال، فناج[3] مسلم، وناج مخدوش، ومكدوش على وجهه في جهنم "[4]. وروى أبو سلمة ابن عبد الرحمن، عن ابن عباس، عن أبي هريرة قال: خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال في خطبته: " من حافظ على الصلوات الخمس حيث كان وأين كان، جاز الصراط يوم القيامة كالبرق مع أول زمرة من السابقين، ووجهه كالقمر ليلة البدر "[5]. وعن عائشة قالت: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم - وأنا وهو في شعار واحد - فقال: حين يوضع الصراط، لا أملك شيئا حتى أدري أين يسلك بي[6]، يوم القيامة تبيض وجوه وتسود وجوه - إلى أن قال -: فأما المؤمن فيجوز لا يضره شيء، وأما المنافق فينطلق حتى إذا بلغ وسطه يهوي بيده ورأسه إلى قدميه، فهل رأيت من يسعى حافيا فتأخذه شوكة حتى يكاد. .[7] فإنه كذلك يهوي بيده وبرأسه إلى قدميه. . وذكر بقية الحديث[8]، و(عن)[9] يونس عن الحسن عن عائشة قالت: يا رسول الله، هل يذكر الرجل حميمه[10] يوم القيامة؟ فقال: فأما في ثلاثة مواطن[11] فلا، عند الميزان حتى يعلم أيثقل ميزانه أم يخف،

(1) رواه الترمذي 2432 والحاكم 3422 وابن أبي شيبة في المصنف 33577. وإسناده ضعيف: فيه عبد الرحمن بن إسحاق ضعيف، وإبراهيم بن سعد قال الحافظ: مقبول.

(2) في الأصل: الشعرات. . . دحمن. م ب.

(3) في الأصل: فباح. م ب.

(4) رواه إسحاق بن راهويه 10 وأبو يعلى 6216.

(5) لم أقف عليه.

(6) في الأصل: سلك. والصواب ما أثبته.

(7) بياض بالأصل. م ب.

(8) رواه عبد الرزاق 1131 وابن أبي حاتم وذكره ابن كثير في تفسيره وقال: غريب جدا وفيه ألفاظ منكر رفعها وفي الإسناد من لم يسم ومثله لا يحتج به والله أعلم. 4/ 276.

(9) زيادة للسياق. م ب.

(10) في الأصل: حنيء. م ب.

(11) في الأصل: اما ثلاث مواطن. م ب.

وعند قراءة الصحف[1] حتى يدري أيأخذ كتابه بيمينه أم لا، وعند الصراط، قال: وبجنبيه[2] كلاليب وحسك، والزالون والزالات يومئذ كثير[3]، وفي حديث سلام ابن مسكين عن الحسن عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم: وأكثر من يرى في النار: النساء، وإن جبريل لآخذ بحجزتي[4] إذا عصف الصراط بأمتي.. وذكر بقية الحديث[5]، فإن قالوا: كل هذه الأخبار آحاد لا يقع العلم بها، قلنا: تفصيلها وإن كانت قد جاءت من طريق الآحاد، فالحجة بها قائمة، لأنها معلومة في الأصل، وليس كذلك بأكثر من أخبار الزكوات التي قد علمنا بها[6] في الجملة وعرفنا تفصيلها من طريق الآحاد، وكذلك علمنا بأن الصحابة رجعوا إلى خبر الواحد وعملوا[7] به معلوم في الجملة، وإن/ كان أعيان الأخبار التي رجعوا إليها منقولة من طريق الآحاد، فأما من حكي عنه أنه قال: الصراط هو الدين، فلا يمنع ذلك ما قلناه، لأن الصراط من حيث كان يسلك، يشبه بالطريق الذي يسلك، فتارة يكون مستقيما، وتارة يكون غير مستقيم، فأمر الله عباده أن يرغبوا إليه في هدايتهم الصراط المستقيم، فأي شيء في هذا مما ينفي أن يكون في القيامة صراط[8] غير هذا ينصب فيجوز العباد عليه على حسب ما وردت به الروايات؟ لو لا قصد هؤلاء رد الأخبار، واطراح الآثار فقط، وحكي عن أبي الهذيل وبشر بن المعتمر - وهما من شيوخ المعتزلة ومقدميهم: أنهما قالا: لا يجوز أن يكون في الحشر صراط ممدود ويجوزه الناس، ولم يقطعا بذلك، وهذا باطل، لأنه رد للأخبار الثابتة، وطعن على رواتها، واعتل محيل ذلك بأن قال: إنه قد ثبت أن المؤمنين من أهل الثواب لا يجوز أن يلحقهم غم ولا كرب ولا ألم، وقال فمن أجاز ذلك منهم ووقف فيه ولم يقطع به: إن ثبت أن هناك صراطا[9]، وأن المؤمنين إذا عبروه لم يلحقهم ألم ولا غم، والجواب: أن هذا

(1) في الأصل: المصحف. م ب.
(2) في الأصل: وبجه ها. م ب.
(3) لم أقف عليه.
(4) في الأصل: بحجرتي. م ب.
(5) لم أقف عليه.
(6) كذا بالأصل، ولعل الصواب: علمناها.
(7) في الأصل: رجعت... وعملت. م ب.
(8) في الأصل: صراطا. م ب.
(9) في الأصل: صراط. م ب.

رد للأخبار، ومعاندة للآثار، فيجب سقوطه، وهو على أن كونهم من أهل الثواب لا يمتنع لحوق[1] بهم كما لحقهم مثل ذلك. .[2] في الحشر والنفخ في الصور، ويكون ذلك امتحانا لا عقوبة، واعتلوا بأن قالوا: إنه ورد في الأخبار أنه أدق من الشعر وأحد من السيف، وبالعقل يعلم أن العبور على هذا ومعه جميع[3] متعذر لاستحالة الاعتماد عليه، وهذا الذي قالوه باطل، وما المانع من العبور على مثله إذا خلق الله للمكلفين (قدرة)[4] على ذلك. .[5] سيما قول أصحابنا: إن أفعال الخلق[6] لا تحتاج إلى آلة، بل يجوز أن تقع مبتدأة في محل قدرها، فبطل ما قالوه، وبالله التوفيق.

فصل

قال رحمه الله: (والإيمان بحوض رسول الله صلى الله عليه وسلم ترده أمته لا يظمأ من شرب منه، ويذاد عنه من بدل وغير).

قال القاضي رضي الله عنه: الأصل في ذلك ورود الأخبار المتواترة[7]، ذكر الخياط أنه روى إثبات الحوض كثير من الصحابة، منهم: ابن مسعود، وعائشة، وأبو هريرة، وأبو سعيد الخدري، وأبو الدرداء، وأبو ذر، وأبو أمامة، وأبو بردة، وأبو بكرة، وابن عمر، وجابر بن عبد الله، وحذيفة بن اليمان، وزيد بن ثابت، وزيد بن أرقم، وثوبان، وسمرة بن جندب[8]، وأبو معاذ، وابن عباس، وحذيفة ابن أسد، وعبد الله بن زيد، والبراء بن عازب، وسهل بن سعد، وعقبة[9] بن عامر، وكعب بن عجرة، وخارجة بن وهب الخزاعي[10]، وجابر بن سمرة، وسمرة العدوي، وأنس ابن مالك، وعبد الله بن عمرو بن مرة، وخباب،

(1) في الأصل: لحوف. م ب.
(2) بياض. م ب.
(3) في الأصل: على ما هذا. وبعده كلمات غير منقوطة. ولعل الصواب ما أثبت، والله أعلم. م ب.
(4) زيادة للسياق. م ب.
(5) بياض بالأصل. م ب.
(6) كذا بالأصل، ولعلها: الخالق. م ب.
(7) انظر نظم المتناثر 151.
(8) في الأصل: جذب. م ب.
(9) في الأصل: علبة. م ب.
(10) في الأصل: والخزاعي. م ب.

والصنابحي، ومن النساء: أسماء، وأم سلمة ورواه حذيفة عن أبي بكر رضي الله عنه، وعن الصحابة أجمعين عن النبي صلى الله عليه وسلم، وروى مالك عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يريد المقبرة فقال: السلام عليكم دار قوم مؤمنين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، وددت أني رأيت إخواننا، قالوا: يا رسول الله، ألسنا إخوانك؟ قال: بل أنتم أصحابي، وإخواننا الذين يأتوا/ بعدي، وأنا فرطهم[1] على الحوض، قالوا: يا رسول الله، كيف تعرف من أتى بعدك من أمتك؟ فقال: أرأيت لو كان لك خيل غر محجلة في خيل دهم بهم ألا تعرف خيلك؟ قالوا بلى يا رسول الله، قال: فإنهم يأتون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء، وأنا فرطهم على[2] الحوض، فليذادن رجال عن حوضي كما يذاد البعير الضال، وأناديهم: ألا هلم[3]، ألا هلم، فيقال: إنهم قد بدلوا، فأقول: سحقا سحقا "[4] وروى جعفر ابن عاصم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة، ومنبري على حوضي "[5] وروى الربيع بن مسلم وحماد بن سلمة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " لأذودن رجالا عن حوضي كما يذاد الجرب[6] من الإبل "[7] وروى داود بن عمرو، وحدثنا نافع عن ابن عمر عن أبي مليكة[8] عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "حوضي مسيرة شهر، وزواياه تنهمر، ماؤه أبيض من الورق، وريحه أطيب من المسك، كيزانه بعدد نجوم السماء، من شرب منه لم يظمأ بعده أبدا "[9] وفي حديث أسماء بنت أبي بكر قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " أنا على الحوض حتى أنظر من

(1) في الأصل: وأفرطهم. م ب.
(2) في الأصل: فرط وعلى. م ب.
(3) في الأصل: لهم. م ب.
(4) رواه مسلم 249 والنسائي 150 وابن ماجه 4306.
(5) رواه البخاري 1138 ومسلم 1391 والترمذي 3914 والنسائي 695؛ لكن الآخرين روياه بدون لفظ: ومنبري على حوضي.
(6) في الأصل: العزب. م ب.
(7) رواه مسلم 2302 بلفظ: لأذودن عن حوضي رجالا كما تذاد الغريبة من الإبل.
(8) كذا، ولعلها: وعن أبي. م ب.
(9) رواه البخاري 6208 ومسلم 2292

يرد علي الحوض منكم، وسيؤخذ ناس[1] دوني حتى أقول: يا رب مني ومن أمتي، فيقال: ما شعرت ما عملوا بعدك "[2] وروى هشام عن قتادة عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " ما بين ناحيتي حوضي مثل ما بين صنعاء والمدينة، أو مثل ما بين المدينة وعمان "[3] وفي حديث ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم قال: " حوضي كما بين عدن وعمان، أبرد من الثلج وأحلى من العسل وأطيب رائحة من المسك، كيزانه مثل نجوم السماء "[4] وروى الأوزاعي[5] عن عمرو بن سعيد عن زيد الفارسي عن أنس قال: قلت: يا أبا حمزة، إنْ هاهنا فاسدون علينا بالكبر والشرك، يكذبون بالحوض والشفاعة، فهل سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك شيئا؟ قال: نعم سمعته يقول: " حوضي ما بين إيليا إلى مصر[6] أباريقه كنجوم السماء، له ميزابان من الجنة كما نصبت امراء، من شرب منه شربة لم يظمأ أبدا، وسيأتيه قوم ذابلة شفاههم[7] لا يطعمون منه قطرة[8] واحدة، من كذب به اليوم لم يصب به الشراب يومئذ "[9] وطرق هذه

(1) في الأصل: ماراناس. والتصويب من صحيح مسلم.
(2) رواه البخاري 6593 ومسلم 2293.
(3) رواه ابن أبي عاصم في السنة 714 وصححه الشيخ الألباني. ورواه مسلم بلفظ: ما بين ناحيتي حوضي كما بين صنعاء والمدينة.
(4) رواه أحمد والطبراني فيما عزاه إليهما الهيثمي في مجمع الزوائد 10/ 366 -و لم أقف عليه فيهما- فقال: "حديث ابن عمر في الصحيح بغير هذا السياق وهذا على الصواب موافقاً لرواية الناس والذي في الصحيح كما بين جربى وأذرح وهما قريتان إحداهما إلى جنب الأخرى وقال بعض مشايخنا وهو الشيخ العلامة صلاح الدين العلائي إنه سقط منه وهو كما بينكم وبين جربى وأذرح وأنه وقع بها سمعت هذا منه رواه أحمد والطبراني من رواية عمرو بن عمر الأحموشي عن المخارق بن أبي المخارق واسم أبيه عبدالله بن جابر وقد ذكرهما ابن حبان في الثقات وشيخ أحمد أبو المغيرة من رجال الصحيح " . قلت والمقصود بالصحيح صحيح مسلم 2299. وذكره المنذري في الترغيب 4/ 227 وقال: رواه أحمد بإسناد حسن.
(5) في الأصل: الاقداعن. م ب.
(6) كذا بالأصل.
(7) بالأصل كلمة غير مقروءة. م ب.
(8) في الأصل: فطرة. م ب.
(9) رواه أبو يعلى في مسنده هكذا 4099 حدثنا أبو خيثمة حدثنا عمر بن يونس حدثنا عكرمة حدثنا يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك قال قلت يا أبا حمزة إن قوما يشهدون علينا بالكفر والشرك قال أنس أولئك شر الخلق والخليقة قال ويكذبون بالحوض قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن لي حوضا عرضه كما بين أيلة إلى الكعبة أو قال صنعاء أشد بياضا من اللبن وأحلى من العسل فيه =

الأخبار كثيرة جدا اختصرتها[1]، والمعتزلة يكذبون بالحوض، ومنهم من يكذب جملة[2]، ومنهم من يثبت حوضا في الجنة عين[3] الأخبار، وخوفا من المسلمين، وهذا رد للأخبار، لأن الحوض منسوب إليه صلى الله عليه وسلم ليس إلى الجنة.

فصل

قال رحمه الله: (وأن الإيمان قول باللسان، وإخلاص بالقلب، وعمل بالجوارح، يزيد بزيادة الأعمال، وينقص بنقص الأعمال، فيكون فيها النقصان وبها الزيادة، ولا يكمل قول الإيمان إلا بالعمل).

قال القاضي رحمه الله: هذا الذي قاله هو مذهب أهل السنة والسلف الصالح، والذي يدل على أن اعتقاد القلب وإخلاصه إيمان: أن الإيمان في اللغة التصديق، قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ/ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا﴾[4] أي مصدق لنا، وقال: ﴿وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾[5] أي صدقنا به، وقال تعالى عن[6] الأعراب: ﴿قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ﴾[7] أي لم تصدقوا بقلوبكم، ثم القول باللسان إيمان إذا قصد به التعبير[8] عما في القلب، فإن لم يقارنه ذلك لم يكن إيمانا، لأنه حينئذ[9] يكون حكاية لكلام الغير، أو لغوا وعبثا، ولذلك قلنا في اليهودي: إنه إذا لفظ[10] بالشهادتين مع الإكراه[11]، أو قاصدا به الحكاية عن غيره، أنه لا يكون ذلك إيمانا منه لما

= آنية عدد نجوم السماء يمده ميزابان من الجنة من كذب به لم يصب به الشرب. قلت: وهذا إسناد ضعيف، فيه يزيد بن أبان الرقاشي قال الحافظ: زاهد ضعيف.

(1) وقد استوفى تخريجها كل من الحافظين: ابن كثير في البداية1/ 337-373، وابن حجر في الفتح 11/ 468.

(2) كذا بالأصل، ولعل الصواب: يكذب به جملة.

(3) كذا بالأصل. م ب.

(4) يوسف: 17.

(5) النور: 47. وفي الأصل: آمنت بالله... أي صدقت به. وهو تحريف.

(6) في الأصل: على. م ب.

(7) الحجرات: 14.

(8) في الأصل: اليعبد. م ب.

(9) في الأصل: حـ. م ب.

(10) كذا بالأصل، ولعل الصواب: تلفظ. بفتح حروفه وتشديد الفاء. والله أعلم.

(11) في الأصل: الاكرام. م ب.

لم يقارنه تصديق القلب، وكذلك العمل بالجوارح الصادر عن تصديق القلب على ما روي في الحديث، وجاء في الحديث في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾[1] أي صلاتكم[2] إلى بين المقدس، إلا[3] ان زيادته بالطاعة ونقصانه بالمعصية، لا يبلغ به نقصان ارتفاع بالجملة حتى ينتفي اسمه وحكمه، فيكون حرفه[4] التصديق مقارنا للمعاصي بالجوارح كافرا؛ لأنه يسمى إيمانا لما يشبه التصديق، فلا يجب أن يرتفع بارتفاعه، ونحن نذكر هذا الفصل، وقد توقف مالك رضي الله عنه عن الكلام في انقضائه[5]، وعلى القول الذي يقول: يريد به نقص الكمال دون إحباط الأعمال، لأن ذلك لا يكون إلا بانتقاء التصديق.

فصل

قال رحمه الله: (ولا قول ولا عمل إلا بنية).

قال القاضي: هذا لقوله تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾[6] فنفى أن يكون ما لم يخلص له عبادة، والإخلاص هو القصد إليه بالفعل، وقال تعالى: ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا وَلَٰكِن يَنَالُهُ ٱلتَّقْوَىٰ مِنكُمْ﴾[7] فأخبر أن العمل موقوف على النية، وأنه يجازى عليه على حسب ما ينوى به، وقال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَعْلَمُ ٱللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ﴾[8] فأمر ان لا يلتفت إلى ما يقولونه بألسنتهم إذ في قلوبهم خلافه، فدل على أن المعول على النية دون اللسان، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: " إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى "[9] الحديث، فربط الأعمال بالنيات، ومفهوم هذا أن الانتفاع بالأعمال والاعتداد بها يكون بالنية، وأن النية هي عماد الأعمال

(1) البقرة: 143.
(2) في الأصل: أي فلاتكم. م ب.
(3) في الأصل: الى. م ب.
(4) كذا، ولعلها: من به. م ب.
(5) كذا، ولعلها: نقصانه. م ب.
(6) البينة: 5.
(7) الحج: 37.
(8) النساء: 63.
(9) رواه مسلم 1907 عن عمر بن الخطاب.

ومعلولها[1]، كقولهم: إنما الطائر بجناحيه، وإنما الرعية بإمامها، يريدون: أن ذلك هو عمادها، وكذلك قولهم: إنما الأعمال بخواتيمها[2]، وبين هذا قوله صلى الله عليه وسلم في آخر الحديث: " فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه" وهذا خرج على سبب[3]: وهو أن رجلا خرج إلى المدينة يظهر الهجرة وقصده أن يتزوج امرأة، فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن المجازاة على الأعمال (الخالصة وهي مما ينويه الإنسان)[4] ويقصد له.

فصل

قال رحمه الله[5]: (ولا قول وعمل ونية إلا بموافقة السنة).

قال القاضي: هذا لقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾ الآية[6]، فتوعد على مخالفة أوامره، وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ﴾[7] وقال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾[8] الآية، وقال صلى الله عليه وسلم: "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي، عضوا عليها بالنواجذ "[9]، وقال صلى الله عليه وسلم: " واذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم "[10] فثبت بذلك أن القول والعمل يجب أن يكون معروضا على السنة، فما وافقها/ منه فهو المطلوب، وما خالفها منه لم يلتفت إليه لو[11] كان معصية.

---

(1) كذا بالأصل. م ب.

(2) رواه البخاري 6607 من حديث سهل بن سعد.

(3) انظر البيان والتعريف 1/ 255.

(4) مكان ما بين القوسين بياض ملأته اجتهادا. م ب.

(5) زيادة لكلام معتاد للمؤلف. م ب.

(6) النور: 63.

(7) الأعراف: 157.

(8) الحشر: 7.

(9) رواه أبو داود 3991 والترمذي 2600 وابن ماجه 42-43 من حديث العرباض بن سارية. وقال الترمذي: حسن صحيح.

(10) رواه البخاري 6744 ومسلم 2380 -4348 والنسائي 2572 وابن ماجه 1-2 من حديث أبي هريرة.

(11) كذا بالأصل، ولعل الصواب موافقة للسياق: وكان معصية. أي بإسقاط اللام. والله أعلم.

فصـل

قال رحمه الله: (ولا يكفر[1] أحد بذنب من أهل القبلة).

قال القاضي: وهذا كما قال، فالمذنبون[2] من أهل الملة مؤمنون مذنبون، ولا يخرجون بذنوبهم من[3]الإسلام ولا عن الإيمان، ولا تحبط ذنوبهم إيمانهم، هذا قول أئمة السنة، وسلف الأمة، وقالت الخوارج: إن كل ذنب كفر يخرج به صاحبه من الإسلام، وقالت المعتزلة: إن الكبائر يخرج بها صاحبها من الإيمان إلى منزلة بين المنزلتين[4] لا يسمى مؤمنا ولا كافرا، وقال بعضهم: يسمى منافقا، والذي يدل عليه (الدليل)[5] أن اسم الإيمان لا يزول عنه بتفسيقه، وأن فسقه لا يخرجه عن كونه مصدقا بالله وبرسوله وكتبه وشرائعه، وعن اعتقاده، لكون ما ركبه إثما ومعصية، فإذا كانت[6] حقيقة الإيمان ما وصفناه، وكان هذا موجودا مع فعل الفاسق، وجب أن لاينفيه، فإن قيل: ولم زعمتم أن الفسق الذي ليس بكفر لا يضاد الإيمان؟ قيل: لأمرين: أحدهما: أن الشيئين إنما يتضادان على. . .[7] الواحد، والحركات الموجودة في الخارج لا تنافي[8] التصديق الموجود بالقلب، فلم يصح أن يكون مضادا له بالقلب، فلم يصح أن تكون مضادة له، وإلا. . . لم يصح اجتماعهما، ونحن نعلم ضرورة أن. . . وهو في تلك الحال معتقد لنبوته ووجوب. . . كأن يعتقد ذلك من أقدم[9] على الفسق، فهو. (فإن قيل:)[10] فلم أجزتم[11] تسميته بذلك؟ قلنا: لأن اللغة إذا أوجبت معنى أوجبته على الآخر حيث وجد، واسم المؤمن بما[12] سبق له من الإيمان، فإذا كان الوصف الموجب

---

(1) في المتن المطبوع: وأنه لا يكفر. م ب.

(2) في الأصل: المذنبون. م ب.

(3) في الأصل: عن. م ب.

(4) في الأصل: قوله منزل بين المنزلين. م ب.

(5) زيادة لسياق. م ب.

(6) في الأصل: كان. م ب.

(7) بياض بالأصل، ومثله المواضع التي بعده مملوءة نقطاً. م ب.

(8) في الأصل: تنفي. م ب.

(9) في الأصل: تقدم. م ب.

(10) زيادة اجتهادية مكانها بياض. م ب.

(11) في الأصل: اجرحهم. م ب.

(12) في الأصل: فيما. م ب.

للاشتقاق موجودا مع هذا الفعل. . . ولا يبطل أحد الاسمين بالآخر، ومن حيث لم يجب أن ينفى عنه الإيمان لأجل[1] وجود الفسق، فإن قالوا: اسم مؤمن اسم مدح، واسم فاسق اسم ذم، واجتماعهما[2] أمر متناقض، قلنا: هذا لا يسمى (تناقضا)[3] لوجود المعنيين فيه، ألا ترى أنه لا يمنع أن يقال: إنه عارف بالله، موحد له، مقر بالرسول من حيث كان ذلك اسم مدح، وقد تكلمنا على هذا فيما تقدم.

فصل

قال رحمه الله: (وإن الشهداء أحياء عند ربهم يرزقون، وأرواح أهل السعادة باقية ناعمة إلى يوم يبعثون، وأرواح أهل الشقاء معذبة إلى يوم الدين).

قال القاضي رحمه الله: هذا لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًا بَلْ أَحْيَآءٌ﴾ الآيات[4]، وهذا نص يقطع عذر كل تأويل، وقد تواتر الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم: " بأن أرواح أهل السعادة في حواصل طير خضر "[5] وفي الحديث[6] أن ابن عباس رضي الله عنه لما أدرج في أكفانه طار طائر أخضر، فسمعوا: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ (٢٧) ٱرْجِعِيٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً (٢٨) فَٱدْخُلِي فِي عِبَٰدِي (٢٩) وَٱدْخُلِي جَنَّتِي (٣٠)﴾[7] وروى مالك عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك الأنصاري أنه أخبره أن كعب بن مالك كان يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " إنما نسمة المؤمن طائر يرعى من شجر الجنة حتى يرجعه الله إلى جنته يوم يبعثه "[8] وروى مالك وموسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إن أحدكم إذا مات/ عرض عليه مقعده بالغداة والعشي، فإن كان من أهل الجنة، فمن أهل الجنة، وإن كان

(1) في الأصل: الا فإن الاجل. م ب.
(2) في الأصل: واجتراعهما من. م ب.
(3) زيادة اجتهادية للمعنى. م ب.
(4) آل عمران: 169.
(5) تقدم تخريجه بلفظ أرواح الشهداء أو أرواح المؤمنين، أما بهذا اللفظ فلم أقف عليه.
(6) انظر الاستيعاب 3/ 939 وسير أعلام النبلاء 3/ 357 والقصة ضعيفة في سندها الحسين بن واقد المروزي وهو سيىء الحفظ، لذلك ذكرها ابن عبد البر بصيغة التمريض.
(7) الفجر: 28.
(8) رواه في الموطأ 568 ومن طريقه النسائي 2073 وابن ماجه 4271 وابن حبان 4657.

من أهل النار فمن أهل النار، حتى يبعثه الله فيقول هذا مقعدك "[1] وفي الحديث أنه صلى الله عليه وسلم قال في قتلى بدر: يا عتبة بن ربيعة، (ويا شيبة بن ربيعة، ويا أمية بن خلف،)[2] ويا أبا جهل بن هشام، هل وجدتم ما وعد ربكم حقا؟ فإني وجدت ما وعدني ربي حقا، فقالوا: يا رسول الله، أتكلم أقواما (جيفوا فقال:)[3] والذي نفسي بيده، إنهم ليسمعون الكلام ولكن لا يردون الجواب[4]، وروى عبد الله بن أبي بكر (عن سليمان بن بلال عن يحيى)[5] عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها سمعت عائشة رضي الله عنها وذكر لها أن عبد الله بن عمر يقول: إن الميت يعذب ببكاء الحي، فقالت عائشة: يغفر الله لأبي عبد الرحمن، أما إنه لم يكذب، ولكنه نسي أو أخطأ، إنما مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على يهودية يبكي عليها أهلها فقال: إنهم ليبكون عليها وإنها لتعذب في قبرها[6]. وليس لمن أنكر هذا القول وتعلق بأن[7] المشاهدة في كونهم... لأن صورتهم كصورة الأموات من بني آدم، ومن البهائم، والحياة تمنع[8] البلاء والفتن والفساد، فلو جاز أن يقال: إنهم أحياء مع هذه الحال لشككنا في الضرورات، وهؤلاء إذا رددنا عليهم[9] بالأخبار، قالوا: هذه أخبار آحاد ولا نقول بها، وإذا أريناهم أسانيدها بالطرق الصحاح، قالوا: لا، العقل يحيلها، والأمر بخلاف ما ادعوه، لأن العقل لا يمنع شيئا من ذلك، ولا ضرورة تمنع منه، فليس فيه حجة ضرورة، وليس ذلك بأكثر من ضرورة العادة التي يجوز أن يخرجها الله تعالى إذا أراد خرق العوائد، والوجه أن يتكلموا في أصل هذا الباب دون أعيان مسائله.

(1) رواه في الموطأ 502 ومن طريقه البخاري 1290 ومسلم 5110 والترمذي 992 والنسائي 2043 وابن ماجه 426.
(2) ما بين قوسين بياض بالأصل. فأثبته من كتب السير.
(3) مكانه بياض ملأته من لفظ الحديث. م ب.
(4) تقدم تخريجه.
(5) ما بين قوسين كان بياضاً فملأته من صحيح مسلم.
(6) رواه مسلم 1506. ورواه أيضا البخاري 1206-3681 ومسلم 1543 والترمذي 925 لكن من طرق أخرى وألفاظ متقاربة.
(7) في الأصل: وتعلق الا بان. م ب.
(8) كذا بالأصل. م ب.
(9) في الأصل: وهذا اذا رددناهم عنهم. م ب.

فصل

قال رحمه الله: (وإن المؤمنين يفتنون في قبورهم ويسألون، ويثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة " عند المسألة ")[1].

قال القاضي رحمه الله: هذا الذي قاله هو قول أئمة الحديث والسنة والسلف الصالح من الأمة[2] من إثبات عذاب القبر ومساءلة منكر ونكير، وإحياء[3] الموتى في قبورهم، ورد أرواحهم إلى أجسادهم، وقد دل على ذلك القرآن، وتواترت به الأخبار، وكثرت فيه الروايات عن السلف، وأنكرت المعتزلة وغيرهم من المبتدعة جميع ذلك، ومنهم من أجازه ولم يقطع، وكان أبو الهذيل وبشر بن النعمان يجيزان تعذيب الكفار في قبورهم بعد أن ينفخ في الصور النفخة الأولى، ثم ينفخ فيه الأخرى فيكون عذابهم بين[4] النفختين، وأنه يجوز أن ينزل منكر ونكير عليهم فيسألانهم في تلك الحال، ومنهم من أثبت عذاب القبر للكفار دون المؤمنين والفساق من أهل الملة[5]، واعتل... يفعل بهم في قبورهم بعض ما يستحقونه... يسألوا عن دينهم، وقالوا هذا من قول... ذلك بأن قال: هذا محال، ولا يصح بعد الموت، لأنه لو جاز لم... والكافر بالإيمان، قال: ولأن ما يدعونه من إثبات... مما لا يجوز على الله تعالى، لأنها تسمية قبيحة.... يسمي الله تعالى بذلك ملائكته الذين أخبر عنهم بحسن صلاتهم... لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، وهذه الجملة محكية عن البلخي منهم، وعن بعضهم تجويز[6] عذاب القبر من غير قطع عليه، وقالوا: إن الميت[7] أن يألم ويعلم دون آخرين[8]، ويجوز أن يعذب الله الموتى في قبورهم ويحدث فيهم الألم، وهم[9] لا/ يحسون[10] ذلك ولا يشعرون به، فإذا وجدوا تلك الآلام

(1) هذا لا يوجد في المتن المطبوع. م ب.
(2) في الأصل: الائمة. م ب.
(3) في الأصل: واجب. م ب.
(4) في الأصل: من. م ب.
(5) في الأصل: الماء. م ب.
(6) في الأصل: الى نجويز. م ب.
(7) كذا ولعله: إن للميت. م ب.
(8) في الأصل: دون آخرون. م ب.
(9) في الأصل: وهو. م ب.
(10) في الأصل: يحتسبون. م ب.

قالوا[1] وحالهم في ذلك في نزول الألم بهم في قبورهم كالسكران الذي يضرب ويقام في الشمس... ويمنعه السكر عن العلم به، حتى إذا أفاق وجد الألم وأحس به، وكذلك حال[2] المغلوب بالإغماء والغشي أنهما في تلك الحال غير عالمين بما يلحقهما من ألم الضرب والجراح، حتى إذا ثابت[3] إليهما عقولهما وجداه وعرفاه، وزعم أبو الهذيل العلاف وبشر بن المعتمر[4] أنه يجوز أن يؤتى العبد في قبره ببشرى [5] من هو من أهل الجنة (بالجنة)[6] ومن هو من أهل النار بالنار، ولا بد أن يحيا ثم يكون ميتا، وقال الجبائي: إنه يأتي العبد ملكان يسألانه في قبره عن دينه، على ما وردت به الأخبار، وأنكر امتناع من امتنع من المعتزلة من إثبات منكر ونكير، والتسمية للملائكة بذلك، وليس في تسميتهما به ما يمتنع منه، لأن ذلك ليس بصفة لهما، فيكون ردا لمن سميا به، ولكنه اسم لقب فقط، وحكي عن ضرار بن عمرو الكوفي أنه تأول اسم منكر ونكير على أن المراد بمنكر: العمل السيىء القبيح[7]، ونكير: أن النكير من الله تعالى للعمل المنكر، ومنع أن يكونا ملكين على الحقيقة، هذا قول من أثبت ذلك منهم، والباقون على نفيه[8] وجحده جملة وتفصيلا، وحكى ابن جرير الطبري من أصحاب الحديث: أن الميت يعرف في قبره من غير أن ترد الروح إليه، هذا جملة ما نعرف من الخلاف في هذا الباب، وما ذكره شيخنا رحمه الله فيه، ونحن ندل على كل فصل منه وكل شيء الحق فيه إن شاء الله.

فصل

فإنما يدل على جواز (عذاب)[9] القبر في الجملة خلافا لقول (من)[10]

(1) كذا بالأصل، ولعل الصواب: قاموا. والله أعلم.
(2) في الأصل: قال. م ب.
(3) في الأصل: بانت. م ب.
(4) مكان المعتمر بياض. م ب.
(5) في الأصل: ببشران. م ب.
(6) زيادة للمعنى. م ب.
(7) في الأصل: الصبيح. م ب.
(8) في الأصل: نفسه. م ب.
(9) زيادة للسياق. م ب.
(10) زيادة للسياق. م ب.

يدعي استحالة وامتناع وقوعه فلام[1] له من وجه يقتضي ذلك فيه، ووجوه الإحالة سسا[2] معقولة، مثل نقض الأدلة وقلب الحقائق، وخروج الأمور عما هي به، وتجويز عذاب القبر لا يقتضي شيئا من ذلك، ولا يمتنع بالسمع، لأن السمع وارد على ما سنبينه، ولا فيه نقض عادة وخروج الصانع جل ثناؤه عن الحكمة، ولا يقع ببعث الرسول[3]، ولا فساد في التكليف، فلم يبق وجه لأجله يقطع على انتفائه، وإذا كان كذلك وجب جوازه، فإن قيل: ما أنكرتم من أنه يوجب... له والإفساد، منها: إبطال المحسوسات، وذلك أنا نشاهد الميت مصلوبا (ممزق)[4] الأجزاء، متفرق الأعضاء والمفاصل (أو)[5] متلفا (ب) - أحراق النار واذهاب (رماده) في الرياح، أو أكل الوحوش له، أو انحلال أجزائه في القبر بالتلف[6]، هذه الأحوال تحيل حصول العذاب لمن وجدت به كما تحيل حياته وتنعمه، فمدعي تجويز ذلك مع وجودها كمدعي استحالة مع وجود الحياة، والجواب: أن ما ذكروه غير محيل[7] العذاب، ولا مانع من الحياة، لأن الميت المشاهد[8] على جملته في قبر، أو على ظهر الأرض إذا أتلفه بعض الحيوان صحيح البنية، لا يختلف في احتمال الحياة فيه بعد الموت، وأشد ما في الباب: أن يلتمس أمره فيشك فيه، فلا يعلم أنه حي إلا بضرب من الاستدلال، وذلك غير ممتنع، ألا ترى أنه قد تلبس في أمورهم، ولذلك وضع[9] الأطباء كتابا في معرفة الحي والأدلة على بقاء الحياة أو زوالها عند الالتباس، لعلمهم بأن ذلك مما[10] يلتبس ويشكل، فإذا كان الأمر على ما وصفنا لم ينكر أن تعاد/ الحياة فيمن مات على هيأته، ولا يتبين لنا ذلك من حاله، فأما (من)[11] تفرقت أجزاؤه وتغيرت بنيته،

(1) كذا بالأصل. م ب.
(2) كذا بالأصل. م ب.
(3) كذا بالأصل. م ب.
(4) مكانها بياض. م ب.
(5) كل ما بين قوسين في هذا السطر مكانه بالأصل بياض. م ب.
(6) في الأصل: بالتلاف. م ب.
(7) في الأصل: محل. م ب.
(8) في الأصل: التشاهد. م ب.
(9) في الأصل: ما وضع. م ب.
(10) في الأصل: فيما. م ب.
(11) في الأصل: فأما بفرقة اجزائه... نبته لا يمتع. م ب.

فلا يمتنع أيضا عنه خلق الحياة فيه، لأن الحياة لا تحتاج إلى أكثر من المحل فقط... تحتاج إلى لينه ورطوبة وبلة، وأكثر ما يمكن أن يسأل على هذا أن يخلق الحياة في[1] بعض أعضائه، وذلك غير ممتنع، وإذا صح هذا لم يمتنع أيضا خلق الحياة في كل جزء من أجزائه على[2] ما هي عليه من التمزق والتفرق، فإن قيل: فما مرادكم بقوله: أنه يجوز أن يصير فيها[3]، أتريدون الحياة التي كانت فيه لعاد[4] أن لا تعاد فيه، أو تريدون أنه مخلق فيه... ويحتاج إلى ذكره في هذا الموضع.... التي كان عليه قبل الموت ممن كونه دراكا... التي تخلق فيه هي التي كانت موجودة أو لا، أو متجرد.... لا يحتاج إليه في هذا الموضع، لأن المخالف لا يجوز.... في سؤال يتفرع على أصل لا يثبته، ولو ثبت لم ينفعه، فإن قيل:.... يسلم لكم جواز إعادة الحياة فيه بعد الموت كيف يصح منه يعذبه.... والحال ما وصفناه، قيل: من قبل أنه إذا صح أن يكون حيا صح أن يعذب، لأن ذلك جائز على الحي ولا ينفي هذا "بتفرق أجزائه وأبعاضه، لأنه لا يمتنع أن يكون ذلك موجودا ببعضها، فيصار الى حياة"[5] ما يوجد بعضه، فأما الكلام على من أجاز عذاب القبر ولم يقطع به، فهو أن يورد التوقيف على ذلك ليسقط فيه التحديد، والذي يدل عليه من الكتاب: قوله تعالى: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾[6] فأخبر أنهم يعرضون على النار غدوة وعشية، وأن هذا أدون من العذاب الذي يصيرون إليه يوم القيامة، فلا يخلو أن يكون هذا[7] العرض حالهم في الدنيا أو في القبور أو في القيامة، ولا يجوز أن يكون في الدنيا، لأنهم لا يعرضون على النار وهم (أحياء)[8]، ولا يجوز أن يكون أراد يوم القيامة لأمرين: أحدهما: انه ليس في القيامة غدو[9] وعشي، والآخر: أنه فصل بين حالتي العذاب وأخبر أنها في القيامة

(1) في الأصل: من. م ب.
(2) في الأصل: علم. م ب.
(3) كذا بالأصل. م ب.
(4) كذا بالأصل. م ب.
(5) في الأصل: بفرق... حمله. م ب.
(6) غافر: 46.
(7) في الأصل: بهذا. م ب.
(8) مكانها بياض. م ب.
(9) في الأصل: وغيره. م ب.

أشد من هذه الحال التي يكون فيها[1] غدو وعشي، فدل على أن أحد الحالين غير الأخرى، وإذا بطل أن يكون المراد حال الحياة في الدنيا أو يوم القيامة، لم يبق إلا أن يكون المراد حين كونهم في القبور، وإذا ثبت بذلك عذاب الكفار في قبورهم، ثبت تنعيم المؤمنين فيها، لأن أحدا لم يفرق بين الأمرين، ومن الدليل على (ذلك)[2] قوله تعالى مخبرا عنهم: ﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثۡنَتَيۡنِ وَأَحۡيَيۡتَنَا ٱثۡنَتَيۡنِ﴾[3] ولا شيء (يجوز) حمل ذلك عليه إلا إحياؤهم في القبور وإماتتهم فيها، ليكون في الدنيا قد أماتهم[4]، وفي القبور قد أحياهم مرة، ثم أعاد إماتتهم، ثم أعاد إحياءهم[5] الحياة... ويصح بذلك... فإن قيل: فإن الظاهر على هذا التأويل يوجب أن يكون الإحياء ثلاث مرات، لأنهم قد كانوا أحياء في الدنيا ثم أميتوا ثم أحيوا في قبورهم، ثم أميتوا ثم أحيوا الحياة الدينية[6] حصل من ذلك الإحياء.... فالجواب: إن هذا غير معترض، لأن من أحيي[7] ثلاث مرات، فقد أحيي مرتين، وفهم الإحياء بحصول الإحياء مرتين فأكثر زيادة... أي دراهم أن/ يخبر أنه أعطاه درهمين، لأنهما داخلان في الثلاثة[8]، إذا كان من فعل الكل فقد فعل البعض، ويبين ذلك إخباره تعالى أنه أمات العزير[9]، ثم أماته بعد الإحياء، ونحن نعلم ان تستحسنه من بعد[10]، كذلك إحياء من أحياه من الموتى على عهد المسيح عليه السلام، فهذا مقطوع على... على قولنا أربعا، ولم يجب من ذلك أن يكون معارضا لقوله تعالى: ﴿وَأَحۡيَيۡتَنَا ٱثۡنَتَيۡنِ﴾ ثم أيسر ما في الباب أن يكون قوله تعالى: ﴿وَأَحۡيَيۡتَنَا ٱثۡنَتَيۡنِ﴾ لم يرد به جميع الإحياء بدليل منع إجرائه[11] على ظاهره، فيبقى قوله تعالى: ﴿أَمَتَّنَا ٱثۡنَتَيۡنِ﴾ على حقيقته، وهو الإماتة في الدنيا، ثم

(1) في الأصل: بها. م ب.
(2) زيادة للسياق. م ب.
(3) غافر: 11.
(4) في الأصل: ... الدنيا تفاتهم. م ب.
(5) في الأصل: اماتهم... احياهم. م ب.
(6) كذا بالأصل. م ب.
(7) في الأصل: احيا. م ب.
(8) في الأصل: الثانية. م ب.
(9) في الأصل: لإثبات العزيز. م ب.
(10) كذا بالأصل. م ب.
(11) في الأصل: اجزاء. م ب.

بعد الإحياء في القبر، وجواب آخر، وهو أن[1] قوله تعالى: ﴿وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ المراد به: الإحياء عقيب الإماتة، لا الإحياء المبتدأ، وهذا يوجب التساوي بين الأمرين، وقد استدل أصحابنا بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾﴾[2] ووجه التعلق منها: هو أن هذه المعيشة قبل[3] يوم القيامة لأنه قد أخبر عن حالهم، فلم يبق إلا أن يكون أراد في الدنيا، وبعد الموت في القبر، ولا يجوز أن يكون أراد في الدنيا، لأنا نشاهدهم فيها يتمتعون[4] بالملك والأحوال العظيمة، والأموال الكثيرة، والنعم الواسعة، فوجب أن يكون أراد في القبور، لأنه لا وجه يحمل عليه سواه، وهذا يتضمن إعادتهم إلى الحياة، لأن الميت لا معيشة له ضنكا[5] ولا غيرها وروي عن أبي سعيد الخدري في قوله تعالى: ﴿مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ أنه عذاب القبر[6]، وقاله ابن مسعود، وأبو صالح[7]، وروى محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة في قوله تعالى: ﴿مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ قال: يضيق عليه قبره حتى تختلف أضلاعه[8]، وروى أبو إسحاق عن البراء بن عازب... عن ابن عباس: اني لأقرأ عذاب القبر في كتاب الله عز وجل، ولذلك... وروى ابن... عن علي رضي الله عنه قال: أصبحت أشك في عذاب القبر حتى نزلت: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٣﴾ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٤﴾﴾[9] وأوضح من هذا قوله تعالى: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾[10] والإجماع من المفسرين في (جميع)[11] الأعصار: أنه التثبيت عند المساءلة، وتدل عليه الأخبار المشهورة[12] عن النبي

---

(1) بالأصل كلمة غير مقروءة، ولعل الصواب ما أثبت. م ب.

(2) طه: 124.

(3) في الأصل: قيل. م ب.

(4) في الأصل: تمعون. م ب.

(5) في الأصل: ضنكى. م ب.

(6) تفسير الطبري 16/ 227 وذكره ابن كثير في تفسيره مرفوعاً، وقال: والموقوف أصح. 3/ 170.

(7) في الأصل: واصالح. م ب.

(8) تفسير الطبري 16/ 228 وذكره ابن كثير وقال: إسناده جيد. 3/ 170

(9) التكاثر: 3-4.

(10) إبراهيم: 27.

(11) مكانها بياض. م ب.

(12) قلت: هي متواترة، انظر نظم المتناثر 84.

صلى الله عليه وسلم في إثبات عذاب القبر، والمساءلة[1]، وأن منكرا ونكيرا (يدخلان)[2] على الميت في قبره[3]، وهما فظان غليظان يسألانه حتى قال لهم كيف... يسألاك: من ربك؟ ومن نبيك؟ وما دينك؟ قال: وأنا كما أنا؟ قال: نعم، قال: إذا خ... وفي بعض الحديث أنه[4] رضي الله عنه رؤي في المنام فقيل له: هل أتياك: فقال: أتياني فقالا: من ربك؟ ومن نبيك؟ فقلت: أما أنا فإنه ربي، ومحمد نبيي، فأنتما من ربكما؟ فنظر أحدهما إلى الآخر وقالا: إنه عمر. وروى نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " أهل القبور يعرضون على منازلهم من الجنة والنار غدوة وعشية "[5]. وروى شعبة عن أبي إسحاق عن البراء قال: ذكر عند النبي صلى الله عليه/ وسلم المؤمن والكافر فقال: إن المؤمن إذا سئل[6] في قبره قال: ربي الله، فذلك قول الله تعالى: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾[7] وقال (عن)[8] المخاطبة في القبر قال[9]: يقول: من ربك وما دينك؟ وفي الآخرة مثل ذلك، وفي حديث[10] داود بن أبي هند عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " إن الملك يأتي العبد إذا وضع في قبره، فإن كان كافرا أو مؤمنا فيقال: ما تقول في هذا الرجل؟ فيقول: لا أدري سمعت الناس يقولون شيئا فقلته، فيقال له: لا دريت ولا تليت ولا هديت "[11] وفي حديث مشهور عن النبي صلى الله عليه وسلم في التعوذ بالله من عذاب القبر[12]،

(1) قلت رواه ابن حبان بقريب من الرواية التي ذكر الشارح عن أبي هريرة 780، ورواه غيره من طرق أخرى وألفاظ متقاربة مثل: أبو داود4753 والطيالسي 753 وعبد الرزاق 6737.

(2) مكانها بياض. م ب.

(3) في الأصل: القبره. م ب.

(4) كذا، والضمير لعمر كما في بقية الحديث. م ب.

(5) رواه البخاري6034 وأحمد 4873-4983.

(6) في الأصل: إذا كان سئل. م ب.

(7) رواه البخاري 1280-4330 ومسلم 5117 وأبو داود 4125 والترمذي 3045 وابن ماجه 4259 وأحمد 17837.

(8) زيادة للسياق. م ب.

(9) كذا بالأصل. م ب.

(10) قلت: سند هذا الحديث كان بالأصل مصحفا، وبه سقط، فأصلحته من المسند.

(11) رواه أحمد 10577 ورواه أيضاً البخاري1252 وأبو داود 4126 والنسائي 2024 وأحمد 11823 لكن من طرق قتادة عن أنس.

(12) رواه البخاري 1288 ومسلم 924 وأبو داود والترمذي 341 والنسائي 2033 وابن ماجه 3830.

وروى المنهال بن عمر، عن زادان، عن البراء بن عازب قال: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة رجل من الأنصار، فأتينا القبر فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم وجلسنا معه، فسكت ما شاء الله، ثم رفع رأسه فقال: اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ثلاثا، ثم قال: إن الملكين ينزلان على الميت فيقولان: من ربك وما دينك؟.. وذكر باقي[1] الحديث[2]، ومن المشهور أيضا: ما روي أنه صلى الله عليه وسلم مر بقبرين فقال: " إنهما يعذبان وما يعذبان في كبير، أما أحدهما فكان يمشي بالنميمة، وأما الآخر فكان لا يستتر من البول "[3] وقد ذكرنا (في)[4] الفصل الذي قبل هذا في ذكر الشهداء ما يصلح أن يستدل به في هذا الموضع، فلا معنى لتكراره، وروى زر[5] بن حبيش عن ابن مسعود أنه قال: إن أحدكم ليجلس في قبره... فيقال له: من أنت؟ فيقول: أنا عبد الله حيا وميتا، أنا أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدا عبده ورسوله، فيقال[6] له: صدقت، فيفسح له في قبره ثلاثا، فإن قيل:... تقابل ما رويتموه، وهذا هو من القرآن، بخلاف ما... قوله عز وجل: ﴿قَالُواْ يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَاۜ هَٰذَا﴾[7] والمرقد هو موضع النوم كالمقيل[8] والمبيت، وذلك يوجب كونهم رقودا في قبورهم والراقد هو النائم، والنوم راحة، وهذا ينفي عذاب القبر لأن المستريح لا يكون معذبا، فالجواب: إن هذا التعلق يقتضي ضد ما يذهبون إليه، لأن الميت لا يوصف بأنه راقد، ولا بأنه مستريح، فيجب بمقتضى الظاهر أن تكون الحياة قد ردت إلى أجسامهم ليصح وصفهم بالرقاد والإستراحة، وعلى أنه لا يمتنع أن يكون الراقد المستريح يجد قدرا من الألم مع رقوده ومع راحته، كالمريض يجد يسيرا من الخفة[9] والراحة وإن كان الألم باقيا عليه، فكذلك يجوز أن يكون عذابهم دون عذاب الآخرة بقدر ما يكون أمارة[10] على أنهم من أهل النار، وأيضا

(1) في الأصل: ما في. م ب. (2) رواه أحمد 18557 وإسناده صحيح.
(3) رواه البخاري 216 ومسلم 292 وأبو داود 20 والترمذي 70 وابن ماجه 347.
(4) زيادة للسياق. م ب.
(5) في الأصل: رز. م ب.
(6) في الأصل: فقال. م ب.
(7) يس: 52.
(8) في الأصل: كالفيل. م ب.
(9) في الأصل: الخف. م ب.
(10) في الأصل: من امارة. م ب.

فإن قوله تعالى: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ﴾ ليس في ظاهره كونهم نياما مستريحين، لأن المرقد اسم المكان المضطجع فيه، فقد يكون المضطجع حيا نائما، وقد يكون مريضا لا يأخذه نوم ولا ضرار، فكأنهم قالوا: من بعثنا من مضطجعنا والمكان الذي كنا فيه، وقالوا: ومن ذلك قوله عز وجل في قصة عيسى عليه السلام: ﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوۡمَ وُلِدتُّ وَيَوۡمَ أَمُوتُ وَيَوۡمَ أُبۡعَثُ حَيّٗا ٣٣﴾[1] فأخبره أنه بعد الموت يحيا مرة واحدة، فإذا قلتم بعذاب القبر أثبتم له / حياتين، أحدهما في القبر والأخرى في المحشر، وذلك زيادة في الظاهر، فالجواب: أنه لا تعلق[2] في هذه الآية، لأنه لم يقصد أن السلام[3] عليه في كل وقت أحيا فيه، وإنما أخبر بأن ذلك يكون في أوقات مخصوصة، ويمكن أن يكون أراد الحياة الدائمة التي لا موت بعدها دون الحياة التي يكون بعدها الموت، قالوا[4]: ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلۡمَوۡتَ إِلَّا ٱلۡمَوۡتَةَ ٱلۡأُولَىٰۖ﴾[5] وهذا يقتضي إماتة واحدة، وعلى قولكم إنها ميتتان، فالجواب: أن هذا استثناء منقطع، ويجوز أن يكون المراد به جنس الموت لا موتة واحدة كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ٢﴾[6] ويجوز أن يكون المراد بموته عقيب الحياة. . . . دون الموت حال كونه في القبر، قالوا: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتٗا فَأَحۡيَٰكُمۡۖ ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ﴾[7] يقتضي ميتتين فقط وحياتين، وعلى قولكم: إنها ثلاث، فالجواب: إن الحياة الأولى هي بعد كونه وا. . . ليس ذلك هو الموت الذي تعقبه الحياة، وعلى أنه مرتب على ما رويناه لموجب. . . لهذه التأويل منه في قصة العزير[8] والطائفة من بني إسرائيل وغير ذلك، قالوا ذلك[9] قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تُسۡمِعُ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾[10] ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسۡمِعٖ مَّن فِي ٱلۡقُبُورِ﴾[11] والجواب: أن هذا

(1) مريم: 33.
(2) في الأصل: يعلق. م ب.
(3) في الأصل: السلم. م ب.
(4) في الأصل: فقالوا. م ب.
(5) الدخان: 56.
(6) العصر: 2.
(7) البقرة: 28.
(8) في الأصل: العزيز. م ب.
(9) بالأصل بياض. م ب.
(10) النمل: 80.
(11) فاطر: 22.

ليس مما نحن فيه لأن ذلك ضرب مثل للجهال الذين لا يعون[1] ما يسمعون، وأن وعظهم وإفهامهم يجري مجرى وعظ الميت والإقبال عليه، وإن الحي لا يساوي الميت، كما أن الأعمى لا يساوي البصير، يريد الكافر والمؤمن، وكذلك الظلمات والنور هي الإيمان والكفر، والظل والحرور، يريد: الجنة، ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾[2] يريد بالأحياء: العلماء الذين يقبلون الوعظ يسمعون ما يؤمرون به، وبالأموات: الجهال الذين لا يصغون إلى وعظ من يعظهم، فأخبر تعالى أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يقدر على إفهام من هذه حالته[3]، كما لا يقدر على إفهام الميت في حال موته، وإذا كان الأمر كذلك فلا تعلق لهم في الظاهر، قالوا: ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: " ليس على [4] أهل لا إله إلا الله وحشة في قبورهم "[5] وهذا ينفي المساءلة والإخافة، فالجواب: إن هذا يدل على أنهم أحياء، لأن الخشية والخوف لا يكون على نبيك في ذلك، فوجب[6] أن تكون الوحشة على من ليس من أهل لا إله إلا الله، وأن العذاب جائز عليهم، وتأويل الخبر: لا خشية على المؤمن إذا أجاب عند المسألة بأن الله ربي، ومحمدا[7] نبيي، والإسلام ديني، وإن ناله بعض الجزع نحو[8] جزع الإنسان من الإنسان، ومن الأمر الذي يخاف نزوله وإن سلم منه، كالفزع الذي يلحقه عند مشاهدة ما قد أمنه ان. . . . وإن كان في معنى السرور بأمنه منه، قالوا: وروي أنه صلى الله عليه وسلم نادى الأرواح الفانية والأجسام البالية، وهذا ينفي البقاء والحياة، والجواب: أن معنى ذلك إن كان. . . . وذلك كقولهم: من فني ماله فقد لقي. . . فلأن ماله. . . . وإن كانت أعيان[9] ما فيه عند غيره، فأما

---

(1) في الأصل: يوعون. م ب.

(2) فاطر: 22.

(3) في الأصل: حالاته. م ب.

(4) في الأصل: الى. م ب.

(5) رواه أبو يعلى والطبراني عن ابن عمر فيما عزاه العجلوني في كشف الخفاء 2/ 222 وقال: بسند ضعيف. قلت: وبحثت عنهما في المطبوع منهما فلم أقف عليه. ورواه أيضاً ابن عدي في الكامل 4/ 271 من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن ابن عمر. وهذا إسناد ضعيف كذلك لضعف عبد الرحمن.

(6) في الأصل: يوجب. م ب.

(7) في الأصل: ومحمد. م ب.

(8) بالأصل كلمة غير مقروءة، ولعل الصواب ما أثبت. من ب.

(9) في الأصل: اعياد. م ب.

إزالتها فهو تفرق. . . . كل ذلك لا يمنع إعادة الحياة إليها، لأنها ليست محتاجة إلى أكثر من وجود المحل دون. . . مخصوصة، أو بلة ورطوبة/ وأشد ما في الباب: أن يمنع الإحياء مع بلائها[1]، ولا يمنع أن يحيا عقيب النزول إلى القبر إلى حين بلائها، قالوا: ورُوي أنه صلى الله عليه وسلم قال في القبر: " إما روضة من رياض الجنة، أو حفرة من حفر النار "[2] والجواب: أن هذا يدل على ما نقوله[3] أولا، لأنه يفيد أنه يكون منزلا من نعيم أو عذاب، فعبر عن النعيم بالجنة، وعن العذاب بالنار، لأنهما نهاية الجنسين كما يوصف[4] المتنعم في الدنيا بأنه في الجنة إذا أريد المبالغة في وصف ما هو عليه، وكذلك وصف الخائف المعذب في النار (بأنه)[5] في جهنم، ويجوز أن يكون تأويل ذلك مآل من يحصل في القبر: إما الجنة أو النار، فهما[6] ما يؤول إليه، كما قال: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾[7] و﴿حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوۡجًا غَيۡرَهُۥۗ﴾[8] أي من يكون زوجا بنكاحها، وبالله التوفيق. فأما من أجاز منهم أن يعذب الكفار في قبورهم بين النفختين، وأنه[9] يجوز أن ينزل عليهم[10] في تلك الحالة منكر ونكير فيسألانهم، فلا معنى لقولهم لأنا قد بينا بما أوردناه من النقل: إثبات[11] عذاب القبر والوقت الذي يكون فيه، ومثل هذا لا يعلم إلا توقيفا[12]، والتوقيف معدوم فيها، قالوا: بل هو ثابت فيما يقوله وهو المساءلة بعد الدفن واستقراره في القبر، وأما إنكار من أنكر ذلك للمؤمن، وإجازته إياه للكافر واعتلاله للفرق بأن الكفار يستحقون العقاب، وكذلك فساق

(1) كذا بالأصل. م ب.
(2) رواه الترمذي 2384 من حديث أبي سعيد، وقال: حديث غريب لانعرفه إلا من هذا الوجه. قلت: في سنده عبيد الله بن الوليد الوصافي متروك. انظر الميزان 3/ 414.
(3) في الأصل: يقوله. م ب.
(4) في الأصل: يصف. م ب.
(5) زيادة للمعنى. م ب.
(6) في الأصل: مال الى من يحصل الى. . . والنار فيهما هما. م ب.
(7) يوسف: 36.
(8) البقرة: 230.
(9) في الأصل: انه. م ب.
(10) في الأصل: عليه. م ب.
(11) في الأصل: وإثبات. م ب.
(12) في الأصل: توفيقاً. م ب.

أهل الملة، وإن المؤمنين بخلافهم، لا يجوز أن يفتنوا ولا يسألوا عن دينهم، لأن ذلك امتحان فلا يصح بعد الموت. والجواب عنه: أنه باطل، لأنا لم نصر[1] إلى تعذيب الكفار في قبورهم من حيث كانوا مستحقين للعقاب، لأن استحقاق ذلك عليهم لا يوجب الابدان[2] واحد منهم في القبور، ولا يدل على الحال التي يستوفي منهم فيها، كما لم يدل على أنهم يعذبون العذاب الأكبر، وإنما (صرنا)[3] إلى ذلك من جهة التوقيف، والظاهر والأخبار الواردة، فيجب الوقوف بحيث ينتهي بنا السمع إليه، فأما ما ادعوه بأن الامتحان للمؤمنين لا يصح بعد الموت: فباطل أيضا، والذي يمنع من ذلك. . . . وقولهم: لا يمنع أن يجيب[4] المؤمن بالكفر، والكافر بالإيمان، فباطل أيضا، (وقد)[5] ورد التنزيل وخبر الله تعالى أنه يعصم المؤمنين ويثبتهم على المساءلة بقوله تعالى: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ وأجمع[6] أهل التفسير على أن المراد به المساءلة في القبر، (وقولهم)[7] بأنه لا يجوز أن يسمي الله تعالى ملائكته وأهل طاعته بهذين الاسمين[8] لبشاعتهما وفظاعتهما، فلا معنى له، لأن هذه أسماء ألقاب، ولا[9] يمنع ذلك في أسماء الصفات، على[10] أن ذلك لا يمنع من وجه آخر، وهو أن يكون ذلك أروع لسامعيه[11]، وأدعى لهم إلى الاستعداد للموت، وأما قول من أجاز منهم التعذيب في القبر ومنعه أن ترد[12] الروح، وأنهم يعذبون بعد الموت، وهم أموات غير أحياء، فإنه جهل، لأنا باضطرار نعلم[13] فساد هذا، ولو جاز مثل ذلك لم يأمن أن يكون ما نشاهده من الجمادات والأموات

(1) في الأصل: يضر. م ب.
(2) كذا بالأصل، والذي بعدها: بوحد. م ب.
(3) مكانها بياض. م ب.
(4) في الأصل: يجب. م ب.
(5) زيادة للمعنى. م ب.
(6) في الأصل: واجمعوا. م ب.
(7) زيادة للسياق. م ب.
(8) يعنون: منكر ونكير. م ب.
(9) في الأصل: وإلا. م ب.
(10) في الأصل: وعلى. م ب.
(11) في الأصل: لسامعه. م ب.
(12) في الأصل: ان يرد. م ب.
(13) في الأصل: باضطراره يعلم. م ب.

ينعم ويألم، وإن لم يخلق فيها حياة، ولم يرد، لعل الميت يحس ويدرك، ويوجد ويقصد، ويغضب ويرضى، وينظر ويستدل، ولعل أكثر ما نجده الأوصاف يسـ[1]. . . وهذا ضرب من الجهل لا يبلغه محصل، فأما قول من قال: إنهم يعذبون في قبورهم، وأن الآلام/ تحدث فيهم ولا يحسونها[2] ولا يشعرون بها، وأنهم إذا حشروا وأعيدت[3] الأرواح فيهم وجدوا تلك الآلام، وتشبيههم ذلك بالسكران والمغمى عليه، فإنه قول فاسد، لأنه[4] لا يوجد أن يألم الجسم لما كان موجودا به قبل إحساسه، وإنما يألم لما يوجد به حال الإحساس، وكأن قائل هذا إذا زعم أن الألم يوجد بالميت ولا يحس به حال وجوده، وإنما يحس به بعد مدة، وهو إذا أعيدت الروح فيه، لا ينفصل ممن أجاز أن يحدث في الميت علم وقدرة، وإن لم يعلم ويقدر بهما حال موته، ولكن يعلم ويقدر سيما إذا أعيدت الروح إليه، وهذا جهل من راكبه، وأما السكران والمغلوب: فإنهما[5] يحسان بما يوجد من الألم، وإن كان ما يجدانه أخف مما يجد المفيق[6]، والصحيح غير المغلوب، حتى إذا أفاقا وجدا أكثر مما كانا[7] يجدانه حال الغلبة والسكر، وأنهما إنما يحدث ذلك لهما عند الإفاقة وترك الطرب، فمن أين أنه لا بد أن يكون الألم قد وجد بهما في ذلك الحال، أعني على الغلبة والسكر، وأما المانع[8] من أن يكون الله تعالى عمدا[9] أفاقهما لقيام الدليل على أن. . . إيجابه إياه، وإنما يفعله الله تعالى. . . فأما من أنكر أن يكون منكر ونكير ملكين على الحقيقة، وزعم. . . العمل السَّيىء القبيح، وإنكار الله تعالى، فإنه محجوج بما ذكرناه من الأدلة على ثبوت ذلك، وما رويناه فيه من الأخبار عن الأئمة والسلف، وهذا التأويل منه دعوى عارية عن حجة ومعنى، فلا يلتفت إليها، ولا تترك الأخبار المأثورة والروايات المشهورة، هذا جملة الكلام على ما عرفناه من الخلاف في ذلك.

(1) كذا بالأصل، وبعده بياض. م ب.
(2) في الأصل: ولا يحبونها. م ب.
(3) في الأصل: اعيدت. م ب.
(4) في الأصل: فإنه. م ب.
(5) في الأصل: فإنه. م ب.
(6) في الأصل: الفيق. م ب.
(7) في الأصل: افاقا أو اذا أوجدا. . . كان. م ب.
(8) كذا، ولعلها: وما المانع. م ب.
(9) في الأصل: عبدا. م ب.

فصل

قال رحمه الله: (وإن على العباد حفظة يكتبون أعمالهم، ولا يسقط شيء من ذلك عن علم ربهم).

قال القاضي رحمه الله: هذا لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ۝١٠ كِرَامًا كَاتِبِينَ ۝١١ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ ۝١٢﴾[1] وقوله تعالى: ﴿مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ۝١٨﴾[2] والأخبار في ذلك متظاهرة عن النبي صلى الله عليه وسلم والسلف، وقالوا في تأويل قوله تعالى: ﴿إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾[3] تشهده ملائكة الليل وملائكة النهار[4]، وفي الخبر عن أبي بكر رضي الله عنه أنه كان إذا أراد الدخول إلى الخلاء قال: اجلسا مكانكما بارك الله عليكما، ولكما علي أن لا ألفظ بلفظ حتى أخرج، هذا معنى الحديث[5].

فصل

قال رحمه الله: (وإن ملك الموت يقبض الأرواح بإذن ربه).

قال القاضي رضي الله عنه: اعلم أنه لا خلاف بين الناس أن ملك الموت يقبض الأرواح بإذن ربه، وأنه يقبض[6] أرواح بني آدم، وعليه دل قوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ﴾[7] ولا ينفي هذا قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾[8] وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ﴾[9] لأن معنى هذا أنه هو الذي يخلق إماتتنا بأن يولي ملك الموت قبض أرواحنا، وإنما الخلاف في سائر الخلق، فذهب قوم إلى أن البهائم وسائر الحيوان يقبض أرواحها أعوان ملك الموت، فأما هو في نفسه، فلا يتولى إلا قبض أرواح بني آدم خاصة،

(1) الانفطار: 10.
(2) سورة ق: 18.
(3) الإسراء: 78.
(4) رواه البخاري 4440.
(5) لم أقف عليه.
(6) بالأصل هنا تكرار. م ب.
(7) السجدة: 11.
(8) الزمر: 42.
(9) الأنعام: 60.

والذي عليه الجمهور: أن ملك الموت يقبض أرواح جميع الخلق بنفسه، والذي يدل عليه قوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ﴾ فأضاف حبس[1] الموت عليه، فوجب أن يكون هو المتولي لجميعه، ولأن العلم بما قالوه يحتاج إلى سمع، ولا سمع في ذلك، فوجب توقفنا[2] على ما جاء عليه، فإن قالوا: الأصل/ أنا لا نثبت قابض الأرواح بعينه إلا بسمع، وقد قام الدليل السمعي على أن ملك الموت يقبض أرواح الآدميين، فصرنا إليه، ولم يقم دليل على أنه يقبض أرواح سائر البهائم، قلنا: ان قام[3] الدليل، وهو الظاهر الذي ذكرناه، فإن قالوا: ذلك محمول على الآدميين، لأن إطلاق الموت مختص بهم، قلنا: ومن أين وجب ذلك؟ والموت اسم عام لا يخصص[4] ببعض ما يوجد له دون بعض، وإن ساغ أن الموت لبني آدم، ساغ أن يقال: إن الحياة تخصص لهم، وهذا فاسد، ويقال لهم: بأي سمع علمتم أن أعوان[5] يتولون قبض أرواح البهائم دونه، وعلى أنه لو كان الأمر على ما قلتم من أنه لا سمع يوجب أن يكون ملك الموت نفسه يتولى قبض أرواح (الجميع)[6] لكان بإزائه أنه لم يرد سمع بأنه لا يتولى ذلك، فأول ما يجب التوقيف دون القطع بأنه لا يتولى ذلك بنفسه، هذا نهاية النزول على حكمهم، والظاهر الذي تلوناه كاف بإسقاط قولهم، وبالله التوفيق.

فصل

قال رحمه الله: (وأن خير القرون قرن الذين رأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وآمنوا به، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم).

قال القاضي رضي الله عنه: اعلم أن هذا قاله لا خلاف فيه في الجملة، ثم الذي يدل عليه: إجماع الأمة ونصوص القرآن والسنة على فضيلة السبق والترجيح بالتقدم، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾[7] وقوله

(1) في الأصل: حسن. م ب.
(2) في الأصل: فو نتقيتنا. م ب.
(3) كذا، ولعله: قد قام. م ب.
(4) في الأصل: قام لا تخصص. م ب.
(5) في الأصل: أعوام. م ب.
(6) زيادة للسياق، ومكانها بياض. م ب.
(7) التوبة: 100.

تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ۝ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ۝﴾[1] وقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ﴾[2] الآية، وقوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ﴾ - إلى قوله - ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ﴾[3] الآية، وما اشتهر عن الصحابة من اعتقاد الفضيلة بالسابقة ومقدم الإيمان والهجرة، وأنهم إذا عدوا فضائل الفاضل ومحاسنه ذكروا هجرته وسابقته، وقولهم: والله إنا لنعلم فضلك وسابقتك[4]، ويدلك على فضل السبق على المتأخر: تسميته تعالى لمن جاء بعدهم بأنهم تابعون وترتيبه إياهم بقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾ وتسميتهم بذلك يقتضي فضيلة السابقين عليهم، وكذلك كانت الصحابة تقول: أبو بكر السابق، وعمر المصلي، ويدل عليه الخبر المشهور، وهو قوله صلى الله عليه وسلم: " خيركم القرن الذي بعثت فيهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم "[5] ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم: " ليلني[6] منكم ذوو الأحلام والنهى، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم "[7].

فصل

قال رحمه الله: (وأفضل الصحابة رضي الله عنهم: الخلفاء الراشدون المهديون).

قال القاضي: اعلم أن الوجه في الكلام على هذه الجملة، بأن ما ورد في فضل كل واحد منهم ليصح بذلك فضل جماعتهم على من سواهم: فأما ما تواترت به الأخبار في فضل أبي بكر رضي الله عنه، فمن أكبرها وأقواها:

---

(1) الواقعة: 10.
(2) الحديد: 10.
(3) الحشر: 9.
(4) في الأصل: ومانعتك. م ب.
(5) رواه البخاري 3377-3378-5948 ومسلم 4600-4601-4603 والترمذي 3794 والنسائي 3749 وابن ماجه 2352 وأحمد 3413.
(6) في الأصل: ليلبي. م ب.
(7) رواه مسلم 654-655 وأبو داود 577 والترمذي 211 والنسائي 798 وابن ماجه 966.

تقديمه[1] إياه صلى الله عليه وسلم للصلاة بالناس[2]، وذلك يفيد فضيلة على جميعهم، لأنه لو كان في الأمة مساو له في الفضل، أو مقارن لمنزلته لم يقل (صلى الله عليه وسلم)[3]: " يأبى [4] الله والمسلمون إلا أبا بكر "[5]، لأن هذا لا يقال عمن[6] له مساو ومماثل في فضله[7]، لا أن يقدم المساوي للتماثل لأنه يوصف بأنه مما يأباه الله ورسوله والمسلمون، ولأنه/ يعلم أن الأمة تعتقد[8] أنه لا يقدم عليها في ذلك المقام وذلك الفرض إلا من هو الأفضلَ والأحق بالتقديم، فإن تقديمه مفضولا على فاضل خلاف لما شرعه وأمر به، وأنه نقص[9] للفاضل من حظه، وبخس له ما يستحقه. . . له من منزلة[10] قد أوجبها الله له، مع قوله صلى الله عليه وسلم: " يؤمكم خياركم وأئمتكم[11] خياركم "[12] وروي: "شفعاؤكم فانظروا من تستشفعون "[13] و" من تقدم على قوم يرى أن فيهم من هو أفضل منه فقد خان الله ورسوله والمسلمين " في نظائر لهذه الأخبار، كلها يوجب تقدم الأفضل فالأفضل، ولأنه صلى الله عليه وسلم يعلم أن مستقر العادة وموجب[14] الدين: إن المسلمين في تلك[15] الحال التي هي حال فراقه لهم وتوديعه إياهم وانصرافه عن. . . أعينهم متشوفة[16] نفوسهم إلى ما يكون منه بيان فضل الفاضل، وتقديم من قدمه، وأن اعتقاده فيمن قدمه، أنه هو الأفضل عند

(1) في الأصل: تقدمه. م ب.
(2) رواه البخاري 624 ومسلم 633 وابن ماجه 1224 وأحمد 22933 ومالك 374.
(3) زيادة للبيان. م ب.
(4) في الأصل: يأباه. م ب.
(5) رواه البخاري 5234-6677 وأبو داود 4041 وأحمد 18148-23608.
(6) في الأصل: من. م ب.
(7) في الأصل: فضلة. م ب.
(8) في الأصل: يعقد. م ب.
(9) في الأصل: يقص. م ب.
(10) في الأصل: منزله. م ب.
(11) في الأصل: وامنهم. م ب.
(12) رواه أبو داود 499 وابن ماجه 718 عن ابن عباس بلفظ ليؤذن لكم خياركم وليؤمكم قراؤكم.
(13) لم أقف عليه، وذكره الزرقاني في شرح الموطأ 1/ 117 ولم يخرجه.
(14) في الأصل: يوجب. م ب.
(15) في الأصل: المسلمين ذلك. م ب.
(16) في الأصل: مسرية. م ب.

الله، وأن ذلك أبلغ من الصريح او[1] صرح بأن قال: هذا أفضلكم، فإن القول يدخله من التأويل والاحتمال ما لا يدخل الفعل[2] المحض الذي يقارنه من شاهد الحال، ودليلنا ما يمنع عنه الاحتمال، ولا يجوز أن يعترض هذا الاحتمال أن يكون قدمه لسنه[3] وسابقته، وإن ساواه غيره في الفضل، وماثله في المنزلة واستحقاق التقدم، لأن في الخبر ما يمنع هذا، وهو قوله (صلى الله عليه وسلم): " يأبى الله ورسوله والمسلمون إلا أبا بكر" وعلى أنه[4] قد كان هناك من هو أسن منه من المهاجرين يقدمه عليهم، ولا يدخل على هذا تقديم عبد الرحمن بن عوف وابن أم مكتوم لأن ذلك لم يكن تقديما[5] منه، وإنما يعد تقديما عند غيبته في حضورهما، فإن ذلك من التقديم بتقديمه ومراجعته في تقديم غيره، ومنعه ذلك، وتأبيه عليهم بقوله: " يأبى الله والمسلمون إلا أبا بكر " في الحال التي تقتضي الحاجة[6] التنبيه والتصريح بفضل الفاضل، وكان هذا من أقوى ما تعلق به، ومن ذلك: ما روي عن عمر رضي الله عنه في خطبته التي ذكر فيها قضية الخلافة[7] إلى أن قال عن أبي بكر: وكان والله من خيرنا يوم توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما فيكم أمور. . . . وقوله: لأن أقدم فتضرب عنقي أحب إلي من أن. . . على قوم فيهم أبو[8] بكر رضي الله عنه، وقوله صلى الله عليه وسلم: " من ولى على المسلمين رجلا وهو يعلم أن فيهم من هو خير منه، فقد خان الله ورسوله "[9] وقد ثبت بالدليل الصحيح صحة إمامته، ودل ذلك

(1) كذا، ولعل الصواب: التصريح لو. م ب.
(2) في الأصل: فيما. . . الفضل. م ب.
(3) في الأصل: لسنة. م ب.
(4) في الأصل: وإنه. م ب.
(5) في الأصل: تقديم. م ب.
(6) في الأصل: الى. م ب.
(7) مكانها بياض. م ب.
(8) في الأصل: ابي. م ب.
(9) رواه ابن عدي 2/ 352 والعقيلي 1/ 247 والحاكم 7023 من حديث ابن عباس رفعه من استعمل رجلا على عصابة وفي تلك العصابة من هو أرضى لله منه فقد خان الله تعالى ورسوله وجماعة المسلمين قال العقيلي إنما يعرف من كلام عمر انتهى وفي إسناده حسين بن قيس الرحبي وهو واه وله شاهد من طريق إبراهيم بن زياد أحد المجهولين عن خصف عن عكرمة عن ابن عباس وهو في ترجمة إبراهيم من تاريخ الخطيب 6/ 76 وأخرجه الطبراني 11216 من طريق حمزة النصيبي عن عمرو بن دينار عن ابن عباس وحمزة ضعيف وأخرجه أبو يعلى من حديث حذيفة رفعه أيما رجل استعمل =

(على)[1] فضله على جميعهم، ولا كان فيه طعن عليهم، ومن ذلك: ما روى أبو أمامة قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: " وضعت الأمة في كفة فرجحت بهم، ثم وضع أبو بكر مكانه فرجح بهم، ثم وضع عمر مكانه فرجح بهم "[2] والخبر مشهور، وعن ابن عمر أنه قال: كنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم نفاضل بين أصحابه فنقول: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، فيبلغه[3] ذلك فلا ينكره[4]، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: " هذان سيدا كهول أهل الجنة من الأولين والآخرين، إلا النبيين والمرسلين "[5] والحديث المشهور عن علي رضي الله عنه أنه صعد المنبر فقال: " خير الأمة بعد نبيها: أبو بكر ثم عمر "[6] واختلف عنه في الثالث، فروي عنه أنه قال: ولو شئت[7] أسميت الثالث، وروي عنه أنه قال: الله اعلم بالحد حيث هو[8]، وفي بعض طرقه: إن الناس ما جرا[9] فقال: هو عثمان، وروي عنه سويد بن غفلة - وكان من شيعته - أنه قال: " لا أوتى بأحد يفضلني عليهما إلا حددته حد المفتري، ألا وإن خيار هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر "[10]/ و لأن الصحابة كانوا يراعون تقديم الأفضل فالأفضل، ولذلك قال أبو بكر مجيبا لمن قال له: ما تقول[11] لربك وقد وليت علينا عمر؟

= رجلا على عشرة أنفس وعلم أن في العشرة من هو أفضل منه فقد غش الله تعالى ورسوله وجماعة المسلمين. انظر الدراية 2/ 165 ونصب الراية 4/ 62.
قلت: وإسناد أبي يعلى فيه رجال لايعرفون، تعبت في البحث عنهم فلم أجد لهم ترجمة، ولذلك لم يدرس السند كل من ابن حجر والزيلعي. والله أعلم.

(1) زيادة للمعنى. م ب.
(2) لم أقف عليه.
(3) في الأصل: بلغه. م ب.
(4) في الأصل: منه ومنه. م ب.
(5) قلت: الحديث جاء من طرق منها: عن أنس رواه الترمذي 3664، وعن علي رواه الترمذي 3665 - 3665 وابن ماجه 95 وأحمد 603، وأبي جحيفة رواه ابن ماجه 100. وبعض الطرق منها فيه مقال؛ لكن بمجموعها الحديث حسن. انظر الصحيحة للألباني 824 فإنه قد استوعب تخريجه.
(6) رواه عبد الله بن أحمد في السنة 2/ 581 وإسناده حسن. ورواه الخلال في السنة أيضا 520؛ لكن إسناده منقطع وفيه شريك سيء الحفظ.
(7) في الأصل: نبت. م ب.
(8) كذا بالأصل. م ب وفي السنة لعبد الله بن أحمد: ويجعل الله الخير حيث أحب.
(9) كذا بالأصل. م ب.
(10) رواه الترمذي 3681 وابن حبان 2179. وقال الترمذي: حسن صحيح.
(11) في الأصل: قال ما يقول. م ب.

فأجاب بأن قال: وليت عليهم خير أهلك، وكان يقال لقريش: هؤلاء أهل الله، وفي هذا ما يدل على فضل عمر أيضا بعد أبي بكر، والأخبار[1] التي قد ثبت (بها)[2] فضله على جميعهم بأنه هو أفضلهم، ويدل على فضله أيضا وفضل عمر: ما روي أنه كان لهما مجلس من النبي صلى الله عليه وسلم لا يجلس فيه غيرهما، وأبو بكر عن يمينه، وعمر عن شماله، وقوله صلى الله عليه وسلم: "لا ينبغي لقوم يكون فيهم أبو بكر أن يتقدمهم غيره"[3] ويدل عليه قولهم له عند عقد الإمامة[4] له: رضيك رسول الله صلى الله عليه وسلم لديننا، أفلا[5] نرضاك لدنيانا، ولأن الصحابة كانت تعتقد تفضيل أبي بكر وعمر لما يشاهدون من النبي صلى الله عليه وسلم من تفضيلهما وتقديمه إياهما على سائرهم في الشهادات في كتب صلحه وعهوده، حتى إذا شهد أبو بكر وعمر شهدت الصحابة بعد ذلك، ومن الدليل عليه: ثبوت التسمية له بأنه الصديق، وذلك يدل على فضله عموما على جماعتهم بعد النبي صلى الله عليه وسلم، لأنها (لم تطلق)[6] قبل أبي بكر على أحد إلا اثنين و. . .[6] المؤمنين، ولم يسم بها المفضول دون الفاضل، ولا الأدون مكان[7] الأعلى، وإذا ثبت ذلك لم يخل أن تكون هذه التسمية من جهة النبي صلى الله عليه وسلم، وذلك[8] ظاهر، لأن أهل التفسير (قالوا)[9] في تأويل قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾[10] (هو)[11] أبو بكر، وفي الحديث: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لجبريل ليلة المعراج: إن الناس لا يصدقوني قال: يصدقك[12] أبو بكر، فسمي الصديق[13]. فإن قلنا: إن الأمة[14]

---

(1) في الأصل: الأخبار بدون واو. م ب.
(2) زيادة للمعنى. م ب.
(3) رواه الترمذي 3673 عن عائشة وقال: هذا حديث حسن غريب. بلفظ يؤمهم.
(4) في الأصل: الامانة. م ب.
(5) في الأصل: فلا. م ب.
(6) مكانها بياض. م ب.
(7) في الأصل: كان. م ب.
(8) في الأصل: فذلك. م ب.
(9) مكانها بياض. م ب.
(10) الزمر: 33.
(11) زيادة للسياق. م ب.
(12) في الأصل: يصدقوني. . . نصدقك. م ب.
(13) لم أقف عليه.
(14) في الأصل: الائمة. م ب.

سمته بذلك، كان كافيا باعترافها بفضله على جميعهم، والرافضة وغيرهم من المبتدعة يقولون: إن هذه التسمية من قبل الحشوية وأصحاب الحديث والنواصب وأعداء علي بن أبي طالب. والجواب: إن هذا حد من الجهل يجب الإضراب عنه، لأن تسميته بذلك متقدمة في أول الإسلام في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كما سمى غيره بما سمي به من الأسماء، كتسمية عمر: الفاروق، وعثمان: ذا[1] النورين[2]، وطلحة[3] والزبير[4]: حواريي رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد ذكره حسان بن ثابت في شعره، وصرح بأنه خير الصحابة، وأول من صدق النبي صلى الله عليه وسلم، قال:

إذا ذكرت شجونا[٥] من أخي ثقة ... فاذكر أخاك أبا بكر بما فعلا

خير البرية أتقاها وأعدلها بعد ... النبي وأوفاها بما حملا

وقوله:

لولا الرسول وروح القدس يحفظه ... وأمر ربك حتم غير مردود

وأنني أحفظ الصديق مجتهدا ... وطلحة بن عبيد الله في الجود

و قال غيره: قضى القضاء وبويع الصديق /

والأخبار في ذلك كثيرة نثراً ونظماً، وأما عمر بن الخطاب رضي الله عنه: فقد مضى فيما ذكرناه ما دل على فضله، ومنه شهادة أبي بكر له بأنه خير من بقي، ومنه الحديث المشهور عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " اللهم أعز الإسلام بأحب الرجلين إليك "[6] عمر بن الخطاب، أو أبي جهل بن هشام،

(1) في الأصل: ذو. م ب.

(2) روى ابن أبي عاصم في السنة 1153 عن عقبة بن أوس قال كنا عند عبد الله بن عمرو فقال: أبو بكر الصديق أصبتم اسمه، عمر الفاروق قرن من حديد أصبتم اسمه، وعثمان بن عفان ذو النورين قتل مظلوما أوتي كفلين من الرحمة. وصححه الألباني.

(3) لم أقف على حديث يعده من الحواريين. والله أعلم.

(4) روى البخاري3441 ومسلم 4436 عن جابر رضي اللهم عنهم قال قال النبي صلى اللهم عليه وسلم: " إن لكل نبي حواريا وإن حواري الزبير بن العوام "

(5) في الأصل: شجوى.

(6) رواه ابن أبي عاصم في السنة 1219 والبيهقي في الاعتقاد 1/ 358 وعبد الله بن أحمد في السنة 1312؛ لكن من طريق أبي عبيدة بن الحكم عن الحكم بن جحل عن علي. قلت: وهذا الإسناد ضعيف فيه علتين، هما: أبو عبيدة بن الحكم اسمه أمية قال الذهبي في الميزان: لا يعرف. والحكم بن جحل لا تعرف له رواية عن علي؛ وإنما يروي عنه بواسطة حجر بن عدي. انظر تهذيب الكمال7/ 91.

فسبقت الدعوة لعمر، وقوله (صلى الله عليه وسلم)[1] في حديث الأسرى: " لو نزل[2] علينا عذاب ما نجا منه غير عمر "[3] وقوله صلى الله عليه وسلم: " إن الحق ينطق على لسان عمر وقلبه "[4] وقوله صلى الله عليه وسلم: "اقتدوا باللذين من بعدي أبي[5] بكر وعمر "[6] وقد استدل أصحابنا على فضل أبي بكر بقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾ - إلى قوله: - ﴿وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾[7] وقالوا: لاخلاف أن أبا بكر آمن من قبل الفتح والهجرة وبدر والعقبة[8]، هذا مع قوله صلى الله عليه وسلم: " ما نفعني مال غير مال أبي بكر "[9] ويدل على فضل الجماعة: قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾[10] الآية، فكان ذلك في الأئمة الأربعة، مع أنهم أسبق إلى تناول الاسم، وروي أن الشيطان[11] ليهرب من عمر وليفر منه[12]، وفي الحديث: إن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " دخلت الجنة فرأيت قصرا: فقلت: لمن هو؟ فقالوا: لشاب من قريش[13]، فأردت دخوله، فقلت من الشاب[14]؟ قالوا: عمر، ولولا غيرتك يا أبا حفص لدخلته، فقال (عمر): وهل أغار منك يا رسول الله؟ "[15] وقوله صلى الله عليه وسلم: " إنهم ليرون من

(1) سقطت من الأصل. م ب. (2) في الأصل: لن يزل. م ب.
(3) لم أقف عليه.
(4) رواه الترمذي 3681 وأحمد 5123 وابن حبان 6889. وقال الترمذي: وهذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه.
(5) في الأصل: ابو. م ب.
(6) رواه الترمذي وحسنه 3662 وابن ماجه 97 وأحمد 22734 وغيرهم. وقد استوعبت طرقه في كتابي "الإسهام ببيان منهج ابن حزم في تعليل الأخبار من خلال كتابه الإحكام ".
(7) النساء: 95.
(8) في الأصل: وبدروا والعقبة. م ب.
(9) رواه الترمذي وحسنه 3666 وابن ماجه 94 وأحمد 7397.
(10) النور: 55.
(11) في الأصل: السلطان. م ب.
(12) رواه البخاري 3407 ومسلم 4410 وأحمد 1392 ولفظه: إيهاً يا ابن الخطاب والذي نفسي بيده ما لقيك الشيطان سالكاً فجاً قط إلا سلك فجاً غير فجك.
(13) في الأصل: فرس. م ب.
(14) في الأصل: الشرَب. م ب.
(15) رواه البخاري 3403 ومسلم 4410 وابن ماجه 104.

دونهم[1] كما يرون الكوكب الدري[2] في أفق السماء، وإن أبا بكر وعمر منهم وأنعما "[3] وروي أن رجلا دخل على عمر فقال: ما رأيت أحدا بعد النبي صلى الله عليه وسلم... منك، فقال: هل رأيت أبا بكر؟ قال: لا، قال: لو قلت نعم لبالغت في عقوبتك[4]. فأما عثمان: فمن المشهور في فضله: قوله صلى الله عليه وسلم: " هذا شمالي بايع عنه، وهي خير له من يمينه "[5] وهذا من أثبت[6]، شيء في فضله، والثقة[7] بإيمانه، وقوله صلى الله عليه وسلم: " لو كانت لنا...[8] لكانت لك الفداء "[9] وما تقدم من حسن بلائه في الإسلام، وإعانة الرسول عليه السلام، وإنفاقه المال[10]، وحفره بئر رومة[11]، وغير ذلك، وروي أن عبد الله بن عمر دخل الكوفة لما قتل عمر فنعاه[12] إلى الناس، فما من[13] أحد إلا بكى، ثم قال: يا أصحاب[14] محمد صلى الله عليه وسلم، اجتمعنا فولينا عثمان ولم نأل عن... وذكره أبو عبيدة في غريب الحديث.

---

(1) كذا بالأصل. م ب.

(2) في الأصل: الذي. م ب.

(3) رواه الترمذي وحسنه 3658 وأبو داود 3987 وابن ماجه 96 وأحمد10774. ولفظه: إن أهل الدرجات العلى يراهم من أسفل منهم كما يرى الكوكب الطالع في الأفق من آفاق السماء وإن أبا بكر وعمر منهم وأنعما. ورواه أيضا البخاري 3016 ومسلم 5059 دون ذكر أبي بكر وعمر؛ وإنما جاء فيه: "رجال آمنوا بالله وصدقوا المرسلين ".

(4) لم أقف عليه.

(5) رواه البخاري 3130 -3698 والترمذي 3706. بلفظ: إن عثمان في حاجة الله وحاجة رسوله فضرب بإحدى يديه على الأخرى فكانت يد رسول الله صلى اللهم عليه وسلم لعثمان خيراً من أيديهم لأنفسهم.

(6) في الأصل: اثنين. م ب.

(7) في الأصل: والقة. م ب.

(8) بالأصل كلمة غير مقروءة. م ب.

(9) لم أقف عليه.

(10) كتجهيزه جيش العسرة رواه الترمذي 3632 وقال: حسن صحيح غريب. وذكره البخاري في الوقف معلقاً ووصله الإسماعيلي بسند صحيح. انظر تغليق التعليق لابن حجر 3/ 428-429.

(11) رواها البخاري في الوقف تعليقاً والترمذي 3632 وقال: حسن صحيح غريب. والنسائي 3180 وأحمد 511 وابن خزيمة 2487.

(12) بالأصل كلمة غير مقروءة، ولعل الصواب ما أثبت. م ب.

(13) في الأصل: هي. م ب.

(14) في الأصل :ايا اصحاب. م ب.

فأما فضل علي رضي الله عنه: فما روي فيه: قوله صلى الله عليه وسلم: "أنا مدينة العلم وعلي بابها "[1] وقوله صلى الله عليه وسلم: " أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي "[2] وهذه فضيلة جسيمة، ومنقبة[3] عظيمة، وما روي عن مؤاخاته صلى الله عليه وسلم من

(1) رواه الحاكم في المستدرك 4638 والطبراني في الكبير 11061 وغيرهما عن ابن عباس مرفوعاً مع زيادة فمن أتى العلم فليأت الباب ورواه الترمذي 3763 وأبو نعيم 1/ 61 وغيرهما عن علي بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أنا دار الحكمة وعلي بابها. وهذا حديث مضطرب غير ثابت كما قاله الدارقطني في العلل، وقال الترمذي منكر، وقال البخاري ليس له وجه صحيح، ونقل الخطيب البغدادي -تاريخ بغداد 11/ 49 - عن يحيى بن معين أنه قال: إنه كذب لا أصل له، وقال الحاكم في الحديث الأول: إنه صحيح الاسناد؛ لكن ذكره ابن الجوزي بوجهيه في الموضوعات 1/ 349-350 ووافقه الذهبي وغيره، وقال أبو زرعة: كم خلق افتضحوا فيه، وقال أبو حاتم ويحيى بن معين: لا أصل له؛ لكن قال في الدرر 38 نقلا عن أبي سعيد العلائي: الصواب أنه حسن باعتبار تعدد طرقه لا صحيح ولا ضعيف فضلا أن يكون موضوعا. وكذا قال الحافظ ابن حجر في فتوى له، قال: وبسطت كلامهما في التعقبات على الموضوعات. وقال في اللآلئ 1/ 329 بعد كلام طويل: والحاصل أن الحديث ينتهي بمجموع طريقي أبي معاوية وشريك إلى درجة الحسن المحتج به. وقال في الفتاوي الحديثية 126: رواه جماعة وصححه الحاكم وحسنه الحافظان العلائي وابن حجر. وقال ابن دقيق العيد: لم يثبتوه. وقيل إنه باطل وهو مشعر بتوقفه فيما قالوه من الوضع؛ بل صرح العلائي-النقد الصحيح18 - بذلك فقال: وعندي فيه نظر؛ ثم بين ما يشهد لكن أبا معاوية حدث به عن ابن عباس وهو ثقة حافظ يحتج بأفراده كابن عيينة وأضرابه، قال: فمن حكم على الحديث مع ذلك بالكذب فقد أخطأ وليس هو من الألفاظ المنكرة التي تأباها العقول بل هو كحديث أرحم أمتي بأمتي أبو بكر فليس الحديث بكذب لا سيما وقد أخرج الديلمي بسند ضعيف جدا عن ابن عمر أنه قال: علي بن أبي طالب باب حطة فمن دخل فيه كان مؤمنا، ومن خرج منه كان كافرا، وأخرجه أيضا عن أبي ذر رفعه بلفظ: علي باب علمي ومبين لأمتي ما أرسلت به من بعدي، حبه إيمان، وبغضه نفاق، والنظر إليه رأفة. ورواه أيضا عن ابن عباس رفعه أنا ميزان العلم وعلي كفتاه والحسن والحسين خيوطه. وروى الديلمي بلا إسناد عن ابن مسعود رفعه أنا مدينة العلم أبو بكر أساسها وعمر حيطانها وعثمان سقفها وعلي بابها. وروي أيضا عن أنس مرفوعا أنا مدينة العلم علي بابها ومعاوية حلقتها. قال في المقاصد 190: وبالجملة فكلها ضعيفة وألفاظ أكثرها ركيكة، وأحسنها حديث ابن عباس؛ بل هو حسن.

قلت: وهذا الحديث اختلف المحدثون والحفاظ في الحكم عليه بعضها قد ذكرت والبعض الآخر ينظر في مظانه. وقد أفرد لتصحيحه الشيخ أحمد بن الصديق الغماري جزءا سماه: " فتح الملك العلي " مطبوع حشاه بقواعد لم تعرف عند المحدثين بل ابتدعها من عنده؛ لكن تصدى لبعض أوهامه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في الضعيفة 2955. فلتنظر.

(2) رواه مسلم 4418 والترمذي 3663 وابن ماجه 118 وأحمد 1450.

(3) في الأصل: واقة. م ب.

صحابته وتخصيصه إياه بمؤاخاة نفسه[1]، وقيل في تأويل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾[2] وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾[3] الآية، إنهما في علي رضي الله عنه[4] وقيل في تأويل قوله تعالى: ﴿وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[5] أنه أبو بكر، وقيل: علي. ومن فضائل أبي بكر وقد عزم على أهل الردة و. . . الصحابة بأمرها، قوله[6]: والله لو منعوني عقالا مما كانوا يؤدونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لجاهدتهم عليه، ومحاجته لهم وجوابه لهم، إلى أن ظهر أن الحق كان معه، والصواب في رأيه[7]. ومن فضائل عمر رضي الله عنه: ما روي من دخوله يوم إسلامه وشهر سيفه، قوله: والله لا عبد الله بعد اليوم سرا[8]. ومن فضائل عثمان: ما تم على يديه من جمع القرآن وكتب المصحف وحراسته وحسم[9] مادة الخلاف/ والشغب، وتفريق الكلمة وتشتيت الأمة[10]، وتمام ذلك واسلامه[11] واطراده، واتساقه[12] على يديه، وحسن تأتيه ونظره، وهذه منقبة منزلفة[13]، ورتبة رفيعة. ومن فضائل علي رضي الله عنه: ما انتشر من علمه، وظهور نعمته[14]، وكثرة فتاويه، وتعليمه ما

(1) حديث المؤاخاة رواه الترمذي 3720 عن ابن عمر. وهو حديث ضعيف، فيه حكيم بن جبير، قال الحافظ: ضعيف رمي بالتشيع. وجميع بن عمير التيمي، قال ابن نمير: من أكذب الناس. وقال البخاري: فيه نظر.

(2) الأحزاب: 33.

(3) المائدة: 55.

(4) رواه عبد الرزاق بإسناد ضعيف، فيه عبد الوهاب بن مجاهد، قال ابن كثير: لا يحتج به. ورواه ابن مردويه من طريق محمد بن السائب الكلبي -متروك- عن أبي صالح عن ابن عباس. قال ابن كثير: وهذا إسناد لا يفرح به. ورويت من طرق مرسلة عند ابن جرير. انظر تفسير ابن كثير2/ 72.

(5) التحريم: 4.

(6) في الأصل: قال. م ب.

(7) رواه البخاري 6641 ومسلم 29 والترمذي 2532 وأبو داود 1331 والنسائي 2400.

(8) انظر أسد الغابة 3/ 648.

(9) في الأصل: جميع. . . وحسن. م ب.

(10) في الأصل: الأما. م ب.

(11) كذا بالأصل. م ب.

(12) في الأصل: اتسافه. م ب.

(13) كذا بالأصل. م ب.

(14) كذا، ولعلها: حكمته. م ب.

لم يظهر إلا في وقته، ولا علم إلا من جهته من السنة في قتال من ينتسب إلى الملة، وما صنع في قتال الخوارج[1]، وما سبق له[2] في كثرة جهاده وحسن بلائه ودفاعه عن الرسول صلى الله عليه وسلم مع ما اجتمع من القرب والصهر. ويدل على فضل الجماعة: ما اشتهر من قوله عليه السلام: " عشرة من قريش في الجنة "[3] وهذا مما لا يمكن دفعه، ويدل عليه: اختيار عمر إياهم في الشورى وإخباره عنهم بأنهم[4] خير من بقي، وأنهم الذين مات النبي صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض[5]. وفي هذه الجملة دليل على فضل الأئمة الأربعة، ولم يمكن بسط ذلك واستقصاؤه، ولضيق الوقت وتعذر الكتب التي[6] يجمع منها والاعتماد على ما حضر (من) اللفظ، وأرجو أن يكون في قدر ما ذكرناه كفاية وبلاغ إن شاء الله.

فصل

قال رحمه الله: (ولا يذكر أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بأحسن الذكر، والإمساك عما شجر بينهم).

قال القاضي رحمه الله: هذا لأن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم أوجب[7] علينا تعظيمهم وموالاتهم ومدحهم والثناء عليهم وتفضيلهم وهو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٤﴾﴾[8] وقال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾[9] الآية، وقال تعالى:

(1) وأحاديث إخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتال علي رضي الله عنه للخوارج بلغت مرتبة التواتر، وممن رواها: البخاري 3341 –3342 ومسلم 1761 وأبو داود 4136 والنسائي 2531 وأحمد 11112 ومالك 428.

(2) في الأصل: لهم. م ب.

(3) رواه أبو داود 4650 والترمذي 3757 وابن ماجه 133 وأحمد 1632 عن سعيد بن زيد بن نفيل بلفظ: كان رسول الله صلى اللهم عليه وسلم عاشر عشرة فقال: أبو بكر في الجنة وعمر في الجنة وعثمان في الجنة وعلي في الجنة وطلحة في الجنة والزبير في الجنة وسعد في الجنة وعبد الرحمن في الجنة فقيل له من التاسع قال أنا. وفي رواية عند الترمذي 3747 العاشر فيها هو أبو عبيدة بن الجراح.

(4) في الأصل: واختبارهم بأنهم. م ب.

(5) رواه البخاري 3424.

(6) في الأصل: ويعذر. . . الذي. م ب.

(7) في الأصل: وجب. م ب.

(8) الأنفال: 64.

(9) الفتح: 29.

﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ﴾ -إلى قوله- ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ﴾(1) وقوله تعالى: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِىِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾(2) وقوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾(3) وقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾(4) وكل هذا مدح وثناء وتعظيم وتشريف، فوجب علينا إمساك ذلك فيهم، ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم: " أصحابي كالنجوم فبأيهم اقتديتم اهتديتم "(5) وقوله صلى الله عليه وسلم: " لا تؤذوني في أصحابي، فوالذي نفسي بيده، لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا لما بلغ مد(6) أحدهم ولا نصيفه "(7) وقوله صلى الله عليه وسلم: " إذا ذكر أصحابي فأمسكوا "(8) وقوله صلى الله عليه وسلم: " خير الناس القرن الذي بعثت فيهم "(9) في نظائر لهذه الأخبار يطول ذكرها.

فصل

قال رحمه الله: (وأنهم أحق الناس أن تلتمس لهم المخارج، ويظن بهم أحسن المذاهب).

---

(1) الحشر: 9.
(2) التوبة: 111.
(3) آل عمران: 110.
(4) التوبة: 100.
(5) حديث موضوع انظر الضعيفة 1/ 58.
(6) في الأصل: مثل. م ب.
(7) رواه البخاري 3397 ومسلم 4610 وأبو داود 4039 والترمذي 3796 وابن ماجه 157 وأحمد 10657.
(8) رواه الحارث بن أبي أسامة [زوائد الهيثمي 2/ 748] والطبراني في الكبير 10448 والبيهقي في الاعتقاد 210 وابن عدي في الكامل 7/ 24 عن ابن مسعود. وابن حبان في المجروحين 3/ 115 وحمزة السهمي في تاريخ جرجان 1/ 294 عن ابن عمر. وأبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان 4/ 133 عن أبي هريرة. والطبراني في الكبير أيضا 1427 عن ثوبان. وذكره ابن حجر في الإصابة 4/ 159 وقال: روى أبو موسى من طريق علي بن محمد المنجوراني عن حماد عن ثابت عن عبد الله بن عبد الغافر وكان مولى النبي صلى الله عليه وسلم قال قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا ذكر أصحابي فأمسكوا الحديث وفي إسناده محمد بن علي الحناحاني ذكره الحاكم فقال أكثر أحاديثه مناكير وأخرجه ابن منده من غير طريقه مختصرا لكنه قال عبيد بن عبد الغافر.
قلت: وكل هذه الطرق ضعيفة لا تصح.
(9) تقدم تخريجه.

قال القاضي رحمه الله: هذا الذي ذكرناه من وجوب تعظيمهم وموالاتهم يقتضي ما قاله، ولأن فيه سلامة الدين وتعظيم الرسول صلى الله عليه وسلم وقبول وصيته.

وقوله[1]: (والسمع والطاعة لأئمة المسلمين من ولاة أمورهم وعلمائهم)

قال القاضي رحمه الله: هذا لقوله عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ﴾[2] فعم ولاة الأمر من العلماء والأمراء، وإن قلنا: إن إطلاق أولي الأمر يختص الإمامة ومن يلي الحرب والتدبير، كانت الآية مقصورة عليهم، وكيف كان الأمر فقد ثبت مما أردناه، وقوله: ﴿وَٱسْمَعُواْ وَأَطِيعُواْ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ﴾[3] فأمر بالرد اليهم عند التنازع والاختلاف، وذلك/ يعم وصف طاعتهم في أمور الدين والدنيا، وقوله صلى الله عليه وسلم: " لو ولي عليكم مجدع[4] فاسمعوا له وأطيعوا "[5] وقوله صلى الله عليه وسلم: "من خرج من الطاعة وفارق الجماعة قيد شبر مات ميتة جاهلية "[6] ولأن ذلك إجماع الصحابة، ولأنها كانت تأمر به وتحض عليه، وتحذر من الخلاف على الأئمة وتنهى عن الشقاق عليهم[7] (والاخلال) بطاعتهم، وترى ذلك من أوجب أمور الدين، وألزم أحكام الشرع، فأما وجوب طاعة العلماء: فالأصل فيه قوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ[8] أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[9] وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْۗ﴾ وقوله صلى الله عليه وسلم: "ألا سألوا إذ لم يعلموا فإنما شفاء العي[10] السؤال "[11] وقوله صلى الله عليه وسلم: " إن الله لا يقبض العلم انتزاعا،

(1) مكانها بياض، ولعلها: فصل قال رحمه الله: م ب.

(2) النساء: 59.

(3) النساء: 83.

(4) أي مقطوع الأنف. م ب.

(5) رواه مسلم 648 والترمذي 1706 وابن ماجه 2861 وأحمد 16700.

(6) رواه مسلم 1848 والنسائي 4114.

(7) في الأصل: وينهى... الاشتقاق... وما بين قوسين كان بياضا ملىء اجتهادا. م ب.

(8) في الأصل: فسلوا. م ب.

(9) وردت في سورتين: النحل: 43-الأنبياء: 7.

(10) في الأصل: القى. م ب.

(11) رواه أبو داود 285 وابن ماجه 565 وأحمد 2898. قلت: وهذا حديث حسن.

ينتزعه من الناس؛ ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، فإذا لم يبق عالم اتخذ الناس رءوسا جهالا فسئلوا[1] فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا "[2]

قال القاضي رضي الله عنه: اعلم أن المعلومات على ضربين: منها ما يلزم العلم به قطعا، ولا يسوغ فيه ظن ولا تغليب[3]، وهو علم التوحيد والأصول التي لا يتم العلم بالشرع إلا بعد العلم بها، كالعلم بالصفات[4] والمعجزات وتفصيل العلم بالحدوث والمحدث، وما يتصل بذلك، ومنها أصول الشرع دون فروعه، كالعلم بالقرآن، ووجوب الصلوات الخمس، ووجوب صيام رمضان، والزكاة، والحج، فمن لا يعلم هذا، أو قال: أظنه، أو قلد فيه، أو شك فيه، فهو كافر، وقد نص مالك رضي الله عنه على أن من جحد[5] وجوب الصلاة والركوع والسجود فقد كفر، والأصل في تلك[6] الجملة: قوله تعالى: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ في نظائر لذلك، والضرب الآخر: فروع الدين، فلا يخلو المكلف أيضا[7] من أحد أمرين: إما أن يكون من أهل الاجتهاد، فهذا فرض عليه أن ينظر ويجتهد ولا يسوغ له التقليد، لأن فقه المقلد[8] لا يثمر علما، والنظر والاجتهاد واجبان على من كان من أهلهما، وإن كان المكلف ممن ليس فيه فضل للنظر، ولا للاجتهاد، ففرض عليه أن يقلد العلماء ويرجع إليهم في الحادثة إذا نزلت، وإذا أفتاه[9] أعلمهم عنده بشيء لزمه اتباعه ولم يجز له تركه[10]، فلا يأخذ[11] بالبعث

(1) في الأصل: فسلوا. م ب.
(2) رواه البخاري 98 ومسلم 4828 والترمذي 2576 وابن ماجه 51 وأحمد 6498 عن عبد الله بن عمرو بن العاص.
(3) كذا، ولعلها: تقليد. م ب.
(4) في الأصل: بالعلم، ثم بعدها بياض ملء اجتهادا. م ب.
(5) في الأصل: على ان يجحد. م ب.
(6) في الأصل: ذلك. م ب.
(7) في الأصل: لضاً. م ب.
(8) مكانها بياض. م ب.
(9) في الأصل: افتادا عليهم عنده بنفي. م ب.
(10) يقال: هذا فيما سبيله الاجتهاد، وهو ما لا نص فيه ولا ظاهر، أما هذه النصوص فواجبة الإتباع على الناس جميعا. م ب.
(11) في الأصل: فلا الأخذ. والكلمة التي بجوارها كذلك هي في الأصل، ولعل صوابها: بالبحث. م ب.

والتخمين، ولا بما يغلب في ظنه، ويقوى [1] في فكره من غير أن يكون من أهل النظر، والأصل في هذه الجملة: قوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ وقوله تعالى: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ ولأنه لا يخلو من ثلاثة أحوال: إما أن يسقط عنه النظر في حكم الحادثة، وذلك لا يصح مع بقاء المكلف الناظر، وذلك تكليف ما ليس في وسعه، ولا يقدر على فعله، وأن يباح العمل بالحث[2] والتخمين، وذلك باطل لأنه[3] قول على الله بغير علم، وقد منع الله تعالى (منه)[4] بقوله: ﴿وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[5] وقوله: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾[6] فإذا بطلت هذه الوجوه لم يبق إلا ما قلناه.

فصل

قال رحمه الله: (واتباع السلف الصالح، واقتفاء آثارهم، والاستغفار لهم).

قال القاضي رحمه الله: هذا لأمر الله سبحانه ورسوله عليه السلام بذلك، وإيجابهما إياه، قال الله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾[7] فمدحهم، وأثنى [8] عليهم وأخبر عن صواب ما يأمرون، واتباع من هذه سبيله، والاقتداء به واجب، وقال تعالى:/ ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾[9] والوسط الأفضل، وقال تعالى: ﴿لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾[10] وهذا ينبئ[11] عن تعظيم شأنهم وسداد طريقهم، وقال النبي صلى

(1) في الأصل: ويقويه في. م ب.
(2) كذا، ولعلها: بالحدس. م ب.
(3) في الأصل: لأني. م ب.
(4) زيادة للسياق. م ب.
(5) البقرة: 169.
(6) الإسراء: 36.
(7) آل عمران: 110.
(8) في الأصل: فأثنى. م ب.
(9) البقرة: 143.
(10) البقرة: 143.
(11) في الأصل: بني. م ب.

الله عليه وسلم: (أصحابي كالنجوم بأيهم اهتديتم)[1] وقال صلى الله عليه وسلم: (اقتدوا[2] باللذين منْ بعدي أبي[3] بكر وعمر)[4] وما تقدم على جواب[5] الإجماع ووجوب اتباعه، وتحريم مخالفته، وقد دللنا (على) ذلك بتضمن المقصود من هذا الفصل، فأما الاستغفار لهم: فلوجوب موالاتهم، ولا خلاف في ذلك في دين الأمة، إلا العصابة المبتدعة، فإنهم خارجون عما نحن عليه، وإلى الله نبرأ مما هم عليه.

فصـل

قال رحمه الله: (وترك المراء والجدال في الدين).

قال القاضي رحمه الله: اعلم أن مراده في هذا الفصل كراهة مناظرة أهل الأهواء ومجادلتهم، والندب إلى ترك ذلك، وذلك مكروه لمال[6]... وتأنيسهم إلى إظهار بدعتهم، والإعلان بضلالتهم، وهي... ما يجب من... وإحالتهم ومعاقبتهم على ذلك بترك السلام عليهم، ومواصلتهم، ومنها أنهم (يجرأون)[7] على مقابلتنا والقدح في السلف من حيث لا... لأن المناظرة تقتضي (فسح المجال)[8] للخصم في ذكر حجته، وما يدعو إليها[9]، ومنها أنه يخاف على الولدان والمناد[10] ومن يضعف قلبه، ويقصر فهمه أن يعلق به[11] شيء مما يسمعه منهم فر... صار إلى أن (يقبل)[12] بدعتهم وينشأ على ذلك فيعوز تلافيه ويعجز، وقد ينتقل عن اعتقاده الصحيح إلى شبهة يسمعها، ولذلك كان يقال: لا

(1) تقدم الكلام عليه.
(2) في الأصل: اسلك. م ب.
(3) في الأصل: ابو. م ب.
(4) تقدم تخريجه.
(5) في الأصل: فيما تقدم من وجوب. م ب.
(6) كذا بالأصل، وبجانبه بياض. م ب.
(7) مكانها بياض. م ب.
(8) مكانها بياض. م ب.
(9) كذا بالأصل، ولعل الصواب: إليه. من أجل موافقة السياق.
(10) كذا بالأصل، والله أعلم بالصواب.
(11) في الأصل: يغلق له. م ب.
(12) مكانها بياض. م ب.

تمكن زائغ القلب من (سمعك)[1]... قال عمر بن عبد العزيز: من جعل أذنيه غرضا للخصومات[2] أكثر من النقل، وفي... الذي عناه مالك بقوله: ليس الحيا[3] من الدين بشيء، فأما المناظرة المقصود منها إيضاح الحجة وإبطال الشبهة، ورد المخطئ إلى الصواب، والزائغ إلى... إلى صحة الاعتقاد، فإن ذلك غير منهي عنه بل مندوب اليه، ومحضوض[4] عليه، وقد قال تعالى: ﴿وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾[5] وقال تعالى: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾[6] وقال مخبرا عن قوم نوح: ﴿قَالُواْ يَٰنُوحُ قَدۡ جَٰدَلۡتَنَا فَأَكۡثَرۡتَ جِدَٰلَنَا﴾[7] هذا (في)[8] المناظرة التي بين المتناظرين، فأما النظر الذي هو تأمل القلب ولكونه مطلوبا[9] بها العلم بالمنظور فيه: فإنه خارج عن هذا الباب، وهذا واجب في أصول الدين وعلى من كان فيه فضل له فروعه، فأما من ليس من أهله، فيسعه بقلبه علما[10] فيما ينزل به من الحوادث التي ليس فيها فضل للاجتهاد في أحكامها، (وهذه) الفرقة هي العامة[11] التي يقول الفقهاء: يلزمهم تقليد[12] العلماء، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ لأن العمل بالحكم قد صار فرضا عليه، ولزمه التوصل إليه من طريقه ولا طريق له إلى ذلك إلا بنقله له إلى العالم، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ﴾ فأمر بالرد إلى العلماء، وقوله تعالى: ﴿فَلَوۡلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرۡقَةٖ مِّنۡهُمۡ طَآئِفَةٞ﴾ الآية[13]، ولا خلاف في هذه الجملة، وقد ذكرنا النقل وأحكامه والمواضع التي يجب فيها، والمواضع

(1) مكانها بياض. م ب.
(2) في الأصل: عرضاً للمخصومات. م ب.
(3) كذا بالأصل. م ب.
(4) في الأصل: ومحصوص. م ب.
(5) النحل: 125.
(6) العنكبوت: 46.
(7) هود: 32.
(8) مكانها بياض. م ب.
(9) في الأصل: مطلوب. م ب.
(10) كذا بالأصل. م ب.
(11) في الأصل: الكافة. م ب.
(12) في الأصل: بتقليد. م ب.
(13) التوبة: 122.

التي يحظر فيها في شرح مقدمات الكتاب الكبير. فأما من هو من أهل الاجتهاد، وفيه فضل النظر: فواجب عليه النظر في الأدلة... المنظور فيه، فأما صحة النظر، فإنه قوله كافة المسلمين إلا سيرا[1].... ما يلزمه ممن لا يلزمه، فهو يستعمله، ويدين[2] ببطلان جملته، ويستدل على فساد جميعه ببعض منه، وهذا / نهاية التغليظ، ومن أقرب ما يريد هو من هؤلاء، وإن كان ربما فيه معينا عن تكليف افساد له[3] قوله تعالى مخبراً عن (إبراهيم عليه السلام) المستدل على الصانع جل اسمه إما مبتدئا بالاستدلال أو منبها... نه من عبادة الأصنام يقول تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي﴾[4] الآيات، فأخبره أنه لما شاهد في الكوكب والشمس والقمر دلائل الحدوث (وسمات)[5] النقص، علم بذلك حدوثها وانتفاء قدمها، وأن الإله الذي ينبغي عبادته لا يلحقه شيء من ذلك، وأنه غير ما رآه مشاهدا[6] مما كان قومه يعبدونه، فقال: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا﴾[7] الآية، ويدل عليه ما ظهر من الصحابة من الاستدلال والنظر، واحتجاج[8] بعضهم على بعض بضروب الحجج وأقسام الأدلة، وتخطئة بعضهم بعضا فيما يعتقد أنه لم ينعم النظر فيه، وحضه[9] على مراجعة التأمل ومعاودة البحث والفكر، ومن قرأ الأخبار، وسمع[10] الآثار، علم ذلك من دينهم ضرورة وكان فيه -إن شاء الله - ردع له عن الإقدام على إنكار ما كان السلف مرشدا إليه ومعولا عليه، وملتجأ عند نزول الحوادث إلى استعماله، فأما من أنكر حجة النظر ممن خالف الملة، فليس هذا موضع الكلام عليه، وقد احتج الناس عليهم بأشياء، ونحن نشير إلى بعضها لئلا تخلو المسألة من فائدة، فمن الدليل على صحة النظر وفساد قول مبطله: أنه لو كان باطلا لم

(1) كذا بالأصل. م ب.
(2) في الأصل: يستدين. م ب.
(3) كذا بالأصل. م ب.
(4) الأنعام: 76.
(5) مكانها بياض. م ب.
(6) في الأصل: مشاهده. م ب.
(7) الأنعام: 79.
(8) في الأصل: واحتاج. م ب.
(9) في الأصل: وخصه. م ب.
(10) في الأصل: وسماع. م ب.

يخل العلم ببطلانه من أن يكون ضرورة أو نظراً، ولا يجوز أن يكون معلوماً بالضرورة لأن من حق ما يعلم بالضرورة أن يشترك فيه جميع العاقلين، وأن لا يختص به قوم دون قوم، ولا يصح الاتفاق على جحده ممن يقوم بحجة مخبرة[1]، وفي رجوعنا إلى أنفسنا ووجودنا إياها غير مضطرة إلى ذلك دلالة على بطلان ما يدعونه، ولأنهم إذا ادعوا ذلك، لم ينفصلوا ممن قلب عليهم دعواهم، فادعى أنه يعلم بالضرورة صحة النظر، وفي مقابل الدعويين[2] سقوطهما، وإن كان معلوماً بالنظر، فقد صح بذلك النظر، وأنه يثمر العلم، فإن حكموا هذا الاستدلال علينا وقالوا: لو كان... العلم لصحفه[3] عن أن يكون النظر إلى ما ذكرناه... سؤالهم ذلك... عن طريق العلوم، فإن سد[4] الباب على نفسه لم يكن... ذلك إنما هو عندنا دليل، وإنما تدخل المناقضة عليهم بتوصلهم إلى نفي... حتى إذا ثبت لهم استدلالهم حصل منه فساد جملة النظر... والاحالة، فإذا قيل لنا: فبأي شيء علمتم صحة النظر الذي... بذلك من حاله بنفسه، وقد يدل الشيء على صحة نفسه وصحة غيره، كما... وكما يكون الخبر خبراً عن نفسه وغيره وقد ذكر الناس أشياء من مطالبه... (وفيما) ذكرناه كفاية إن شاء الله.

فصل

قال رحمه الله: (وترك كل ما أحدثه المحدثون).

قال القاضي رحمه الله: وهذا لقوله صلى الله عليه وسلم: (كل محدثة[5] بدعة وكل بدعة ضلالة، وإياكم ومحدثات الأمور)[6] ولأنا قدمنا وجوب الاقتداء... وإخباره تعالى بأنهم يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، وذلك... يأمرون به فليس من المعروف، واتباع المعروف واجب، وهذا الذي قاله هو المروي... ومن المروي عنهم: لست بمبتدع ولكن متبع قاله عمر بن

(1) كذا بالأصل. م ب.
(2) في الأصل: الدعويين. م ب.
(3) كذا بالأصل. م ب.
(4) في الأصل: اسد. م ب.
(5) في الأصل: محدث. م ب.
(6) رواه أبو داود 3991 وابن ماجه 45 وأحمد 16521 والدارمي 95. قلت: وهذا حديث حسن.

عبد العزيز وغيره، وقال... يتوضأون إلى الكوعين، وأنا أقرأها إلى المرفقين لفعلت مثل فعلهم، ولا يلزم على هذا قول... الجهال، فيجب أن لا يفتوا في فرع لم يفت من تقدم[1] فيه، وأن لا يستدلوا بدليل لم يستدلوا به، وأن تصنيفهم الكتب وتركهم[2] طرق النظر، من الأمور المحدثة، لأن كل... المعترض به، وذلك أن استخراج إحكام الحوادث ليس بأمر محدث، لأنه كان مذهبهم وطريقهم، وذلك الاستدلال على الأحكام بطرق الأدلة، فإذا سلكنا ذلك... بالنسبة إلى الاتباع أولى منا بالنسبة إلى الاحداث والابتداع، لأنا سلكنا (الطريق التي)[3] سلكوها وأمرونا بسلوكها، ولأن ربيعة ومالكا رضي الله عنهما.... وفرعا التفريعات، ونبهانا[4] على طريقة الحجاج، وكذلك غيرهما ممن عارضهما، فبان بهذا بطلان ما يهذي[5] به أهل الجهل، والله نسأل حسن التوفيق والرشاد والسداد في القول والفعل، وأن ينفعنا بالعلم، وهو السميع المجيب، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، انتهى الجزء الخامس من شرح الرسالة للقاضي عبد الوهاب، يوم الخميس من ربيع عام ثلاثة وعشرين ومائة وألف، طالبا من الله سبحانه، ومن مالكه شيخ الإسلام، وقدوة الأنام، والولي الصالح أبي[6] العباس سيدي أحمد ابن سيدي محمد بن ناصر رضي الله عنهما، ونفعنا ببركاتهما: دعوات صالحات بالهداية والتوفيق وحسن الحال دنيا وأخرى، وأن يجعل الإيمان في قلوبنا سراجا، ولا يجعله لنا استدراجا، وأن يكلأنا في الحركات والسكون، وأن يغفر لنا ولوالدينا، ولشيوخنا، وللمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات، الأحياء منهم والأموات، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. انتهى ما وجد بالأصل الذي هو جزء من هذا الشرح الحافل، وهو كل ما تبقى منه وسلم من عوادي الدهر فيما نعلم، إلا قطعة أخرى صغيرة من نسخة عتيقة بخط أندلسي فخم توجد بمكتبة خاصة بتطوان، وقد بذلت جهدي في إصلاح هذه النسخة وتقويم

(1) في الأصل: يقدم. م ب.
(2) في الأصل: وتركبكم، ولعلها: وتريثهم. م ب.
(3) موضعها بياض. م ب.
(4) في الأصل: ونبهنا. م ب.
(5) في الأصل: يهذين. م ب.
(6) في الأصل: ابو. م ب.

اعوجاجها الكبير، وملء بعض بياضها اجتهادا مع التنبيه على جل ذلك في هوامش النسخة، وما لم نهتد إلى وجه الصواب فيه، وضعنا فوقه حرف (ك) أعني أنه هكذا وجد بالأصل، وبعد الفراغ من النسخ قوبلت النسخة به للتأكد من السلامة من النقص، فصحت ما شاء الله أن تصح، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله وسلم وبارك على محمد سيد المرسلين، وإمام المتقين، وآله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين، وكان ذلك في شهر رمضان المبارك عام 1415 هـ على يد أبي أويس محمد الأمين أبو خبزة الحسني عفا الله عنه.



فهرس الآيات

فهرس الأحاديث والآثار

باب الألف

باب الفاء

باب القاف

باب الكاف

باب اللام

باب الميم

باب النون

باب الهاء

باب الواو

باب الياء

لائحة بأهم المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

الإتحاف بتخريج أحاديث الإشراف للقاضي عبد الوهاب البغدادي. تخريج: د. بدوي عبد الصمد الطاهر صالح. دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي.

الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان لابن بلبان الفارسي ـ تحقيق وتخريج الأرناؤط ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

الإصابة لابن حجر العسقلاني ـ تحقيق: علي محمد البجاوي ـ دار الجيل ـ بيروت.

الاعتقاد للبيهقي ـ تحقيق: أحمد عصام الكاتب ـ دار الآفاق الجديدة ـ بيروت.

الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر ـ بعناية: علي محمد البجاوي ـ دار الجيل ـ بيروت.

بغية الباحث بزوائد الحارث (ابن أبي أسامة) للهيتمي ـ تحقيق: حسين أحمد صالح الباكري ـ مركز خدمة السنة والسيرة النبوية ـ المدينة المنورة.

البيان والتعريف لابن حمزة الحسيني ـ بعناية: سيف الدين الكاتب ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت.

تاريخ جرجان لحمزة السهمي ـ بعناية: محمد عبد المعين خان ـ عالم الكتب ـ بيروت.

تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ـ المكتبة السلفية ـ المدينة المنورة.

ترتيب المدارك للقاضي عياض اليحصبي ـ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ المغرب.

الترغيب والترهيب لعبد العظيم المنذري ـ بعناية: إبراهيم شمس الدين ـ دار

الكتب العلمية ـ بيروت.

تغليق التعليق لابن حجر العسقلاني ـ تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت.

تفسير القرآن العظيم لابن كثير ـ دار الفكر ـ بيروت.

التلخيص الحبير لابن حجر العسقلاني ـ بعناية: السيد عبد الله هاشم اليماني ـ المدينة المنورة.

التمهيد لابن عبد البر ـ تحقيق!! جماعة من العلماء والأساتذة ـ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ المغرب.

تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة. لابن عراق. تحقيق وتعليق: عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الله محمد الصديق. دار الكتب العلمية ـ بيروت.

جامع البيان لابن جرير الطبري ـ دار الفكر ـ بيروت.

جامع الترمذي. تحقيق: د. مصطفى محمد حسين الذهبي. والشيخ أحمد شاكر. دار الحديث ـ القاهرة.

حلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهاني ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت.

الدراية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر العسقلاني ـ بعناية السيد عبد الله هاشم اليماني ـ دار المعرفة ـ بيروت.

الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة للسيوطي ـ تحقيق: خليل محيي الدين الميس ـ دار العربية ـ بيروت.

السلسلة الصحيحة للألباني ـ مكتبة المعارف ـ الرياض

السلسلة الضعيفة للألباني ـ مكتبة المعارف ـ الرياض.

السنة لابن أبي عاصم ـ تحقيق وتخريج: محمد ناصر الدين الألباني ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت.

السنة لعبد الله بن أحمد ـ تحقيق: محمد سعيد سالم القحطاني ـ دار ابن القيم ـ الدمام.

السنة للخلال ـ تحقيق: عطية الزهراني ـ دار الراية ـ الرياض.

سنن أبي داود ـ دار الفكر ـ بيروت.

سنن أبي داود ـ شرح وتحقيق: السيد محمد سيد ـ د. عبد القادر عبد الخير ـ د. السيد إبراهيم. دار الحديث ـ القاهرة.

سنن ابن ماجه بعناية محمد فؤاد عبد الباقي ـ دار الفكر ـ بيروت.

سنن ابن ماجه بعناية بشار عواد معروف ـ دار الجيل ـ بيروت.

سنن الدارمي ـ بعناية: فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت.

سير أعلام النبلاء للذهبي ـ تحقيق الشيخ شعيب الأرناؤط وجماعة ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

شرح الزرقاني على موطأ مالك ـ دار المعرفة ـ بيروت.

صحيح ابن خزيمة ـ تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت.

الضعفاء للعقيلي ـ بعناية: عبد المعطي أمين قلعجي ـ المكتبة العلمية ـ بيروت.

طبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ ـ تحقيق: عبد الغفور عبد الحق البلوشي ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

فتح الملك العلي بصحة باب مدينة العلم علي، لأحمد بن الصديق الغماري ـ طبع بمصر.

القدر لعبد الله بن وهب ـ تحقيق: عبد العزيز عبد الرحمن العثيم ـ دار السلطان ـ مكة المكرمة.

الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي الجرجاني ـ بعناية: يحيى مختار غزاوي ـ دار الفكر ـ بيروت.

كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس لإسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي ـ بعناية أحمد القلاش. مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي. دار المعرفة ـ بيروت.

المجروحين لابن حبان البستي ـ تحقيق: محمود إبراهيم زايد ـ دار الوعي ـ حلب.

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لنور الدين الهيتمي ـ دار الريان ـ القاهرة.

مختصر العلو للألباني ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت.

المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري ـ بعناية حمدي الدمرداش ـ المكتبة العصرية ـ بيروت.

المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري ـ بعناية مصطفى عبد القادر عطا ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.

مسند أبي يعلى ـ تحقيق: حسين سليم أسد ـ دار المأمون للتراث ـ دمشق.

مسند أحمد بن حنبل ـ مؤسسة قرطبة ـ مصر.

مسند إسحاق بن راهويه ـ عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي ـ دار الإيمان ـ المدينة المنورة.

مسند الشاميين للطبراني ـ بعناية: حمدي عبد المجيد السلفي ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

مصنف ابن أبي شيبة ـ بعناية: كمال يوسف الحوت ـ مكتبة الرشد ـ الرياض.

مصنف عبد الرزاق الصنعاني ـ تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت.

الموضوعات الكبرى لابن الجوزي ـ تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان ـ المكتبة السلفية ـ المدينة المنورة.

الموطأ لمالك بن أنس ـ بعناية: محمد فؤاد عبد الباقي ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.

نصب الراية للزيلعي ـ تحقيق: محمد يوسف البنوري ـ دار الحديث ـ مصر.

نظم المتناثر من الحديث المتواتر لمحمد بن جعفر الكتاني ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.

النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح للعلائي ـ بعناية: محمود سعيد ممدوح ـ دار الإمام مسلم ـ بيروت.

فهرس موضوعات شرح عقيدة الإمام مالك الصغير



جزء في الأوهام

التي وقعت في الصحيحين وموطأ مالك

للإمامين الحافظين

أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري القرطبي

المتوفى سنة ٤٥٦ هـ

وأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي

المتوفى سنة ٤٦٣ هـ

رواية عن

الحافظ أبي طاهر أحمد بن محمد السلفي

المتوفى سنة ٥٧٦ هـ

عن

أبي الحسن محمد بن مرزوق بن عبد الرحمن الزعفراني

المتوفى سنة ٥١٨ هـ

تحقيق وتعليق

أبي الفضل بدر العمراني

منشورات
محمد علي بيضون
لنشر كتب السنة والجماعة
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

أما بعد،

فهذا "جزء في الأوهام التي وقعت في الصحيحين وموطأ مالك " المنسوب للحافظ الفقيه أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم القرطبي. كذا على ظهره.

وهذا الجزء لما اطلعت عليه وقرأته ألفيته مفيدا يستحق النشر والتحقيق.

فقمت بذلك راجيا من المولى عز وجل الثواب والجزاء. وكان عملي فيه كما يلي:

- مقدمة: ذكرت فيها مدى صحة انتساب الجزء لابن حزم!؟

- ثم وصفت النسخة المعتمدة في التحقيق.

- ثم علقت على الجزء عن طريق تخريج أحاديثه، وبيان أقوال الحفاظ فيما أعلت به، وترجمت بعض أعلامه ورجاله.

- تصحيح بعض الألفاظ والعبارات، إما عن طريق عزو النقول إلى مصادرها ومقابلتها بجزء " حديثان موضوعان، أحدهما في صحيح البخاري وثانيهما في صحيح مسلم " لابن حزم. الذي نشره الشيخ أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري.



1-هل تصح نسبة الجزء إلى ابن حزم؟

أولا: لا يعلم لابن حزم مؤلف بهذا الاسم " أوهام الصحيحين وموطأ مالك" إلا ما ذكره محمد بن محمد بن سليمان الروداني في كتابه " صلة الخلف بموصول السلف " لكن باسم: " جزء فيه أوهام الصحيحين البخاري ومسلم"[1] مقتصراً على الصحيحين دون الموطأ.

وهذا الجزء الذي ذكره الروداني الظاهر أنه مفقود كغيره من مؤلفات ابن حزم. قال الشيخ محمد المنتصر الكتاني: (وهذا الجزء وإن لم أقف عليه مجموعا فقد جمعت مسائله من كتابه المحلى ونشرتها في مجلة الرسالة المغربية في عددها 25و26 شوال 20-27 سنة 1368هـ) 1

ثانيا: قال شيخنا العلامة محمد بوخبزة حفظه الله في مراسلة له إلي: "الحمد لله، قرأت هذا الجزء، وهو ليس لابن حزم الأندلسي جزما فلا رواية له فيه إلا في أوله في الكلام على حديثين، والباقي كله من رواية غيره ولا ذكر له فيه، والمروي عنهم مشارقة ولا علاقة لهم بابن حزم، ولعل الجزء من تأليف الخطيب البغدادي فأغلبه من روايته ولا أعرف لابن حزم رواية عنه والله أعلم ".

ثم قال: " وأزيد عليه الساعة أن هناك رواية لفلان ببغداد وآخر بنيسابور ومعلوم أن ابن حزم لم يغادر الأندلس "

قلت: من خلال ما تقدم يتبين لي أن الجزء ليس لابن حزم سوى ما جاء في أوله من الكلام على حديثي البخاري ومسلم - كما قال شيخنا - والباقي للخطيب البغدادي.

بالنسبة لكلام ابن حزم على الحديثين، قد أثبته له ابن طاهر المقدسي في "كتابه الانتصار لأئمة الأمصار " نقله عنه الحافظ في الفتح. كما ستأتي الإشارة إليه في بعض تعليقات هذا الجزء.

أما نسبة الباقي إلى الخطيب فقد وجدت كثيراً منه قد نقله عنه بحرفه وفصه الحافظ في الفتح. وكل أحاديثه من رواية شيوخ الخطيب كالبرقاني والمحاملي، والحيري...

---

(1) ابن حزم خلال ألف عام 3/ 105-106.

والجزء كله من رواية الحافظ أبي طاهر السلفي عن أبي الحسن محمد بن مرزوق الزعفراني.

2- وصف النسخة المعتمدة:

اعتمدت على نسخة مصورة عن نسخة أصلية محفوظة بخزانة الأوقاف بحلب، أعلمني بهذا الشيخ محمد بوخبزة.

اسمه كما كتب على ظهره. "جزء في الأوهام التي في الصحيحين وموطأ مالك " تأليف أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد الحافظ الفقيه رحمه الله.

وهي النسخة الوحيدة التي اعتمدت عليها في التحقيق. وبعد تمام التحقيق وقفت على نوادر الإمام ابن حزم للشيخ أبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري. صدره برسالة لابن حزم اسمها "جزء ذكر فيه، أي ابن حزم حديثين أحدهما: في صحيح البخاري، وثانيهما في صحيح مسلم زعم أنهما موضوعان رواية أبي عبد الله محمد بن نصر الحميدي" . وهي رسالة محفوظة بمكتبة أحمد الثالث برقم 624/ 7.

عندما قمت بالمقابلة بينهما، والتنبيه على بعض الفروق في الهامش، ورمزت إليها بحرف "ت " سماعها غير سماع ما في هذه النسخة. وهو كما يلي:

أخبرنا الشيخ الإمام القدوة العلامة قاضي القضاة بدر الدين أبوعبد الله محمد ابن الإمام العارف برهان الدين أبي إسحاق إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني إذنا قال: ثنا أبو العباس أحمد بن الفرج بن علي بن سلمة الدمشقي إجازة قال أنبأنا أبو الفتح محمد بن عبد الباقي بن أحمد بن البطي إجازة. قال: أنبأنا أبو عبد الله محمد بن نصر الحميدي إجازة قال: . . .

قلت هذا برواية ابن جماعة وذاك برواية الحافظ السلفي.

- عدد أوراقها: سبعة.
- عدد الأسطر في كل صفحة واحد وعشرون.
- عدد الكلمات في كل سطر: ما بين أربعة عشر وستة عشر.
- نوع الخط: خط الثلث. وهو خط جيد واضح مقروء.

- ليس فيه اسم الناسخ، ولا تاريخ النسخ.
- مبدؤه: " بسم الله الرحمن الرحيم، أخبرنا. . . "
- ومنتهاه: " آخر كلامه على هذه الأحاديث، وهو آخر الجزء والحمد لله حق حمده وصلواته على محمد وعلى آله وسلم "



ابن حزم القرطبي

جـــزء في الأوهام التي في الصحيحين وموطأ مالك

تأليف أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد الحافظ الفقيه

رحمه الله تعالى

صورة عنوان مخطوط «جزء في الأوهام...»

بسم الله الرحمن الرحيم
أخبرنا الشيخ الحافظ أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم
الأصبهاني قال سمعت الشيخ أبا الحسن محمد بن مرزوق بن عبد
الرزاق الزعفراني ببغداد لفظا يقول سمعت أبا عبد الله محمد بن
نصر الحميدي يقول سمعت أبا محمد علي بن أحمد بن سعيد الحافظ الفقيه
بالأندلس وقد جرى ذكر الصحيحين فعظم منهما ورفع من شأنهما وحكى
أن سعيد بن السكن اجتمع إليه يوما قوم من أصحاب الحديث فقالوا إن
الكتب في الحديث قد كثرت علينا فلو دلنا الشيخ على شيء نقتصر
عليه منها فسكت عنهم ودخل إلى بيته فأخرج ووضع بعضها على
بعض وقال هذه قواعد الإسلام كتاب مسلم وكتاب البخاري وكتاب
أبي داود وكتاب النسائي ثم جرى الكلام فقال أبو محمد وما وجدنا
للبخاري ومسلم في كتابيهما شيئا لا يحتمل مخرجا إلا حديثين لكل واحد منهما
حديث تم عليه في تخريجه الوهم مع إتقانهما وحفظهما وصحة معرفتهما
فأما الذي في كتاب مسلم فهو قريب من آخر الكتاب خرجه عن عباس بن
عبد العظيم وأحمد بن جعفر المعقري قالا نا النضر بن محمد اليمامي نا عكرمة
هو ابن عمار نا أبو زميل هو سماك الحنفي نا ابن عباس هو عبد الله بن عباس
قال كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه فقال
للنبي صلى الله عليه وسلم يا نبي الله ثلاثة أعطنيهن قال نعم قال
عندي أحسن العرب وأجمله أم حبيبة بنت أبي سفيان أزوجكها قال نعم قال
ومعاوية تجعله كاتبا قال نعم قال وتؤمرني حتى أقاتل الكفار كما كنت
أقاتل المسلمين قال نعم قال أبو زميل ولولا أنه طلب ذلك من النبي صلى
الله

صورة الصفحة الأولى من مخطوط «جزء في الأوهام...»

رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج وهو يريد أن يخبر أصحابه بليلة
القدر فتلاحى رجلان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خرجت وأنا
أريد أن أخبركم بليلة القدر فتلاحى رجلان فاختلجت مني فاطلبوها
في العشر الأواخر في سابعة تبقى أو تاسعة تبقى أو خامسة تبقى. هـ
آخر كلامه على هذه الأحاديث وهو آخر الجزء والحمد لله حق
حمده وصلى الله على محمد وآله وسلم

صورة الصفحة الأخيرة من مخطوط «جزء في الأوهام»



بسم الله الرحمن الرحيم

أخبرنا الشيخ الحافظ أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم الأصبهاني[1] قال: سمعت الشيخ أبا الحسن محمد بن مرزوق بن عبد الرزاق الزعفراني[2] ببغداد لفظا يقول: سمعت أبا عبد الله محمد بن نصر الحميدي الحافظ[3] يقول: سمعت أبا محمد علي بن أحمد بن سعيد الحافظ الفقيه بالأندلس، وقد جرى ذكر الصحيحين فعظم منهما ورفع من شأنهما، وحكي أن سعيد بن السكن اجتمع إليه يوماً قوم من أصحاب الحديث فقالوا له: " إن الكتب في الحديث قد كثرت علينا فلو دلنا الشيخ على شيء يقتصر عليه منها، فسكت عنهم ودخل إلى بيته. فأخرج ووضع بعضها على بعض، وقال: هذه قواعد الإسلام: كتاب مسلم، وكتاب البخاري، وكتاب أبي داود، وكتاب النسائي ثم جرى الكلام، فقال لنا أبو محمد: وما وجدنا للبخاري ومسلم في كتابيهما شيئا لا يحتمل مخرجا إلا حديثين، لكل واحد منهما حديث، ثم غلبه[*] في تخريجه الوهم مع إتقانهما وحفظهما وصحة معرفتهما.

فأما الذي في كتاب مسلم[4] [فهو قريب من آخر الكتاب][**] خرجه عن عباس بن عبد الله العظيم، وأحمد بن جعفر المعقري قالا: ثنا[5] النضر بن محمد

(1) هو الحافظ السلفي الجرواني. ولد سنة 75. أو قبلها بسنة وتوفي سنة 576. سير أعلام النبلاء. 15/ 279-296.

(2) هو الفقيه العلامة المحدث الثبت الجلاب الشافعي. ولد سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة، وتوفي سنة سبع عشرة وخمسمائة. سير أعلام النبلاء. 14/ 406.

(3) هو أبو عبد الله محمد بن أبى نصر بن فتوح الحميدي الأندلسي الميورقي الحافظ [كذا وليس بن نصر] ولد سنة عشرين وأربعمائة وتوفي سنة ثمان وثمانين وأربعمائة. سير أعلام النبلاء 14/ 181-184.

(*) في الأصل: عليه والصواب ما أثبته مستفيدا من النسخة (ت).

(4) كتاب فضائل الصحابة. فضائل أبي سفيان صخر بن حرب. شرح النووي 16/ 62.

(**) ما بين معقوفتين غير موجود في النسخة (ت). بل فيه. فأخرجه عباس بن عبد العظيم.

(5) في (ت) الإسناد معنعن وليس مصرحا فيه بالتحديث كما هنا.

اليمامي، ثنا[1] عكرمة هو ابن عمار، حدثنا[1] أبو زميل هو سماك الحنفي، ثنا[1] ابن عباس هو عبد الله بن عباس قال: كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه. فقال للنبي صلى الله عليه وسلم يا نبي الله ثلاثة أعطنيهن. قال: نعم. قال: عندي أحسن نساء العرب وأجملهم[1] أم حبيبة بنت أبي سفيان أزوجكها. قال: نعم. قال: ومعاوية[*] تجعله كاتبا [بين يديك][2] قال: نعم. قال: وتؤمرني حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين. قال: نعم. قال أبو زميل: ولولا أنه طلب ذلك من النبي صلى / الله عليه وسلم ما أعطاه ذلك، لأنه لم يسأل شيئاً إلا قال: نعم.

قال أبو محمد: وهذا لا شك في استحالته[**] والآفة فيه من عكرمة بن عمار[3] ولا يختلف اثنان[***] من أهل المعرفة بالأخبار في أن النبي صلى الله

(1) في الأصل. أحسن العرب وأجمله. والصواب ما أثبته من (ت).

(*) في الأصل: معامية. والصواب: ما أثبته.

(2) ما بين المعقوفتين ليس بالأصل بل هو مزيد من الصحيح.

(**) في (ت) وهذا حديث موضوع لا شك في وضعه.

(***) في الأصل (إنسان) والصواب ما أثبته من (ت).

(3) وقد حكم ابن حزم رحمه الله على الحديث بالوضع في الأحكام، وقال: "ولا يخلو ضرورة هذا الخبر من أن عكرمة بن عمار وضعه، أو أخذه عن كذاب وضعه، فدلسه هو إلى أبي زميل، وكلتاهما مسقطة لعدالته مبطلة لروايته " 2/6/ 25.

قلت: تضعيف ابن حزم لعكرمة بن عمار لدرجة اتهامه بالوضع تعد وتجن على رجال الصحيح، إذ إن عكرمة بن عمار العجلي ثقة وثقه ابن معين والعجلي وأبو داود وإنما نقم عليه حديثه عن يحيى بن أبي كثير بدعوى الاضطراب. انظر تهذيب التهذيب 5/ 228-230.

أما الإشكال الذي طرحه ابن حزم وأعل به الحديث فقد أجاب عنه بعض الحفاظ :

كالحافظ ابن الصلاح، قال رداً على ابن حزم : " وما توهمه ابن حزم من منافاة هذا الحديث لتقدم زواجها غلط منه وغفلة، لأنه يحتمل أنه سأل تجديد عقد النكاح تطييباً لقلبه لأنه كان ربما يرى عليها غضاضة من رياسته ونسبه أن تزوج بنته بغير رضاه أو لأنه ظن أن إسلام الأب في مثل هذا يقتضي تجديد العقد وقد خفي أوضح من هذا على أكبر مرتبة من أبي سفيان ممن كثر علمه وطالت صحبته " شرح النووي 16/ 63-64.

والحافظ ابن حجر، قال: " وذكر الزبير بن بكار بسند له عن إسماعيل بن عمرو بن أمية، عن أم حبيبة نحو ما تقدم، وقيل نزلت في ذلك :(عسى الله أن يجعل بينكم وبين الذين عاديتم منهم مودة)وهذا بعيد، فإن ثبت فيكون العقد عليها كان قبل الهجرة إلى المدينة، أو يكون عثمان جدده بعد أن قدمت المدينة، وعلى ذلك يحمل قول من قال: إن النبي صلى الله عليه وسلم إنما تزوجها بعد أن قدمت المدينة، روي ذلك عن قتادة، قال: وعمل لهم عثمان وليمة لحم، وكذا حكي عن عقيل عن الزهري وفيما ذكر عن قتادة رد على دعوى ابن حزم الإجماع على النبي صلى الله عليه =

عليه وسلم لم يتزوج أم حبيبة رضي الله عنها إلا قبل الفتح بدهر وهي بأرض الحبشة وأبوها كافر [يومئذ]. هذا مما لا شك فيه [ومثل هذا لا يكون خطأً أصلا، ولا يكون إلا قصدا. نعوذ بالله من البلاء](+).

وأما الذي في كتاب البخاري وقد تابعه مسلم عليه فهو قبل تمام الكتاب بنحو سبعة(*) أوراق في باب ترجمته(++). ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾[1] خرجه عبد العزيز بن عبد الله عن سليمان هو ابن بلال عن شريك بن عبد الله هو ابن أبي نمر أنه قال: سمعت أنس بن مالك يقول: ليلة أسري برسول الله صلى الله عليه وسلم من مسجد الكعبة أنه جاءه ثلاثة نفر قبل أن يوحى إليه هكذا قال ثم مضى في الحديث [فذكر حديث الإسراء](+++) وفيه حتى جاء سدرة المنتهى ودنا الجبار رب العزة، فتدلى حتى دنا منه قاب قوسين أو أدنى فأوحى إليه فيما يوحي(**) إليه عز وجل خمسين صلاة.

قال أبو محمد فهذه ألفاظ مقحمة[2] بلا شك والآفة من شريك في ذلك:

أولها: قوله ذلك قبل أن يوحى إليه، وأنه حينئذ فرضت عليه الخمسون صلاة وهذا بلا خلاف بين أحد من أهل العلم إنما كان قبل الهجرة بسنة، وذلك بعد أن يوحى إليه بنحو اثنتي عشرة سنة[3] [ثم قوله إن الجبار دنا(***) فتدلى

= وسلم إنما تزوج أم حبيبة وهي بالحبشة، وقد تبعه على ذلك جماعة آخرهم أبو الحسن بن الأثير في أسد الغابة: فقال: لا اختلاف بين أهل السيرفي ذلك، إلا ما وقع عند مسلم أن أبا سفيان لما أسلم طلب منه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يزوجه إياها فأجابه إلى ذلك وهو وهم من بعض الرواة، وفي جزمه بكونه وهما نظر، فقد أجاب بعض الأئمة باحتمال أن يكون أبو سفيان أراد تجديد العقد، نعم، لا خلاف أنه صلى الله عليه وسلم دخل على أم حبيبة قبل إسلام أبي سفيان) الإصابة: 8/ 141-142. والله أعلم.

(+) ما بين معقوفتين لا يوجد بالنسخة (ت).

(*) في (ت) بأوراق. دون تعيين عددها.

(++) في (ت) ترجمه.

(1) كتاب التوحيد. الفتح 13/ 477. رقم 7516.

(+++) ما بين معقوفتين لا يوجد بالنسخة (ت).

(**) في (ت) أوحي.

(2) هذا الكلام نقله الحافظ في الفتح 13/ 484-485 عن الحميدي عن ابن حزم و"مقحمة " جاءت في الفتح " معجمة " بالعين والجيم. وكذا في (ت) بزيادة منكرة عوض "بلا شك ".

(***) في الأصل: دنى. والصواب ما أثبته. وما بين معقوفتين لا يوجد ب (ت) بل يوجد بها " فكيف يكون قبل أن يوحى إليه؟ فنسأل الله العصمة والتوفيق "

(3) وتابعه على هذا الإنكار الخطابي وعبد الحق، والقاضي عياض، والنووي. وقال النووي: " وقد =

حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى [1]، وعائشة أم المؤمنين رضي الله عنها تروي

= جاء في رواية شريك في هذا الحديث في الكتاب أوهام أنكرها عليه العلماء. وقد نبه مسلم على ذلك بقوله، فقدم وأخر، وزاد ونقص. منها قوله: وذلك قبل أن يوحي إلي، وهو غلط لم يوافق عليه فإن الإسراء أقل ما قيل فيه إنه كان بعد مبعثه صلى الله عليه وسلم بخمسة عشر شهرا. وقال الحربي كان ليلة سبع وعشرين من شهر ربيع الآخر قبل الهجرة بسنة. وقال الزهري كان ذلك بعد مبعثه صلى الله عليه وسلم بخمس سنين. وقال ابن إسحاق: أسري به صلى الله عليه وسلم، وقد فشا الإسلام بمكة والقبائل. وأشبه هذه الأقوال قول الزهري وابن إسحاق، إذ لم يختلفوا أن خديجة رضي الله عنها صلت معه صلى الله عليه وسلم بعد فرض الصلاة عليه ولاخلاف أنها توفيت قبل الهجرة بمدة، قيل: بثلاث سنين. وقيل: بخمس. ومنها أن العلماء مجمعون على أن فرض الصلاة كان ليلة الإسراء. فكيف يكون هذا قبل أن يوحى إليه. شرح النووي 2/ 210.

(1) قال الخطابي منتقدا هذا الأمر - فيما نقله الحافظ عنه مع توجيه بعض المقاطع من كلامه: " ليس في هذا الكتاب - يعني صحيح البخاري - حديث أشنع ظاهرا، ولا أشنع مذاقا من هذا الفصل، فإنه يقتضي تحديد المسافة بين أحد المذكورين وبين الآخر وتمييز مكان كل واحد منهما، هذا إلى ما في التدلي من التشبيه والتمثيل له بالشيء الذي تعلق من فوق إلى أسفل، قال: فمن لم يبلغه من هذا الحديث إلا هذا القدر مقطوعا عن غيره ولم يعتبره بأول القصة وآخرها اشتبه عليه وجهه ومعناه وكان قصاراه إما رد الحديث من أصله، وإما الوقوع في التشبيه وهما خطتان مرغوب عنهما، وأما من اعتبر أول الحديث بآخره فإنه يزول عنه الإشكال فإنه مصرح فيهما بأنه كان رؤيا لقوله في أوله ((وهو نائم)) وفي آخره (استيقظ) وبعض الرؤيا لا يحتاج إلى ذلك بل يأتي كالمشاهدة.

قلت: - القائل هو الحافظ - وهو كما قال، ولا التفات إلى من تعقب كلامه بقوله في الحديث الصحيح إن رؤيا الأنبياء وحي فلا يحتاج إلى تعبير لأنه كلام من لم يمعن النظر في هذا المحل. فقد تقدم في (كتاب التعبير) أن بعض رؤيا الأنبياء يقبل التعبير، وتقدم من أمثلة ذلك قول الصحابة له صلى الله عليه وسلم في رؤية القميص فما أولته يا رسول الله؟ قال: الدين وفي رؤية اللبن؟ قال: العلم، إلى غير ذلك. لكن جزم الخطابي بأنه كان في المنام متعقبا بما تقدم تقريره قبل - انظر 13/ 480 -ثم قال الخطابي مشيرا إلى رفع الحديث من أصله بأن القصة بطولها إنما هي حكاية يحكيها أنس من تلقاء نفسه لم يعزها إلى النبي صلى الله عليه وسلم ولا نقلها عنه، ولا أضافها إلى قوله، فحاصل الأمر في النقل أنها من جهة الراوي إما من أنس، وإما من شريك فإنه كثير التفرد بمناكير الألفاظ التي لا يتابعه سائر الرواة. انتهى. قال الحافظ: وما نفاه من أن أنساً لم يسند هذه القصة إلى النبي صلى الله عليه وسلم لا تأثير له فأدنى أمره فيها أن يكون مرسل صحابي، فإما أن يكون تلقاها عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن صحابي تلقاها عنه، ومثل ما اشتملت عليه لا يقال بالرأي فيكون لها حكم الرفع، ولو كان لما ذكره تأثير لم يحمل حديث أحد روى مثل ذلك على الرفع أصلا، وهو خلاف عمل المحدثين قاطبة، فالتعليل بذلك مردود. ثم قال الخطابي: إن الذي وقع في هذه الرواية من نسبة التدلي للجبار عز وجل مخالف لعامة السلف والعلماء وأهل التفسير من تقدم منهم ومن تأخر، قال والذي قيل: فيه ثلاثة أقوال:

أحدهما: أنه دنا جبريل من محمد صلى الله عليه وسلم فتدلى أي تقرب منه وقيل هو على التقديم والتأخير: أي تدلى فلانا، لأن التدلي بسبب الدنو.

=

عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الذي دنا فتدلى جبريل عليه السلام[1]. وبالله تعالى التوفيق].

= الثاني: تدلى له جبريل بعد الانتصاب والارتفاع حتى رآه متدليا كما رآه مرتفعا وذلك من آيات الله حيث أقدره على أن يتدلى في الهواء من غير اعتماد على شيء ولا تمسك بشيء.
الثالث: دنا جبريل فتدلى محمد صلى الله عليه وسلم ساجدا لربه تعالى شكرا على ما أعطاه. قال: وقد روي هذا الحديث عن أنس من غير طريق شريك فلم يذكر فيه هذه الألفاظ الشنيعة، وذلك مما يقوي الظن أنها صادرة من جهة شريك.
انظر الفتح 13- 483-484.
من خلال هذا يتبين أن شريكاً الذي عده ابن حزم آفة هذا الحديث، وكذلك تفرده بذلك عن أنس. قد رد من طرف بعض الحفاظ، منهم:
الحافظ أبو الفضل بن طاهر في جزء جمعه سماه (الانتصار لأيامى الأمصار) قال: ((ودعوى ابن حزم أن الآفة منه شيء لم يسبق إليه فإن شريكاً قبله أئمة الجرح والتعديل ووثقوه، ورووا عنه وأدخلوا حديثه في تصانيفهم واحتجوا به، وروى عبد الله بن أحمد الدورقي، وعثمان الدارمي وعباس الدوري عن يحيى بن معين: لا بأس به. وقال ابن عدي: مشهور من أهل المدينة حدث عنه مالك وغيره من الثقات، وحديثه إذا روى عنه ثقة لا بأس به إلا أن يروي عنه ضعيف. قال ابن طاهر: وحديثه هذا رواه عنه ثقة وهو سليمان بن بلال. قال: وعلى تسليم تفرده قبل أن يوحى إليه لا يقتضي طرح حديثه فوهم الثقة في موضع من الحديث لا يسقط جميع الحديث ولا سيما إذا كان الوهم لا يستلزم ارتكاب محظور ولو ترك حديث من وهم في تاريخ بترك حديث جماعة من أئمة المسلمين، ولعله أراد أن يقول بعد أن أوحى إليه فقال قبل أن يوحي إليه)) نقله الحافظ في الفتح 13/ 485.
ورد الحافظ التفرد بقوله: (وقد أخرج الأموي في مغازيه ومن طريقه البيهقي عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ولقد رآه نزلة أخرى﴾ قال: دنا منه ربه، وهذا سند حسن وهو شاهد قوي لرواية شريك). الفتح 13/ 484.
لكنه في الأخير جنح - أي الحافظ - إلى أن المقصود بالدنو والتدلي هو جبريل عليه السلام حيث قال عند عده للإشكالات الواردة على هذا الحديث: (الثامن، نسبة الدنو والتدلي إلى الله عز وجل، والمشهور في الحديث أنه جبريل كما تقدم التنبيه عليه) الفتح 13/ 485.

(1) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه كتاب الإيمان. باب معنى قوله تعالى: ﴿ولقد رآه نزلة أخرى﴾. ضمن حديث طويل ولفظه: عن مسروق قال: كنت متكئاً عند عائشة فقالت: يا أبا عائشة ثلاث من تكلم بواحدة منهن فقد أعظم على الله الفرية. قلت: ما هن؟. قالت من زعم أن محمدا صلى الله عليه وسلم رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية. قال: وكنت متكئاً فجلست فقلت: يأم المؤمنين أنظريني ولا تعجليني ألم يقل الله عز وجل: ﴿ولقد رآه بالأفق المبين﴾، ﴿ولقد رآه نزلة أخرى﴾. فقالت: أنا أول هذه الأمة سأل عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: إنما هو جبريل لم أره على صورته التي خلق عليها غير هاتين المرتين: رأيته منهبطا من السماء سادا عظم خلقه ما بين السماء إلى الأرض فقالت: أو لم تسمع أن الله يقول: ﴿لا تدركه الأبصار، وهو يدرك الأبصار، وهو اللطيف الخبير﴾ أولم تسمع أن الله يقول: ﴿ما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء =

حديثان وهم فيهما البخاري، وحديث وهم فيه مالك.

حدثنا الشيخ أبو الحسن بن مرزوق أنا أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت / الخطيب في كتابه، وأخبرني عنه أبو الحسن علي بن أحمد بن عبد العزيز الأندلسي الأنصاري بالأهواز ثنا أبو نعيم الحافظ ثنا عبد الله بن جعفر بن أحمد بن فارس ثنا يونس بن حبيب ثنا أبو داود ثنا أبو عوانة عن حصين عن أبي وائل عن مسروق حدثتني أم رومان أم عائشة قالت: بينا أنا قاعدة إذ دخلت علي امرأة فقالت: فعل الله بفلان كذا وكذا. فقلت: وماله. قالت: إنه أنشأ الحديث تعني ذكر عائشة. فقالت عائشة: سمع بهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم. قالت: نعم. قالت: فسمع بهذا أبو بكر قالت: نعم. فأخذها شيء ما قامت إلا بحمى. فألقيت عليها ثيابها. فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: ما شأن هذه. فقلت: أخذها حمى بنافض. قالت: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فلعلك من أجل حديث حدثت به. فقعدت عائشة فقالت: والله لئن حلفت لا تصدقوني، ولئن قلت لا تقبلوا مني. وما مثلي ومثلكم إلا مثل يعقوب وبنيه. والله المستعان على ما تصفون.

قال: فأنزل الله عز وجل عذرها. فقالت عائشة: بحمد الله لا بحمدك، ولا بحمد أحد.

قال الخطيب: كذا رواه محمد بن فضيل بن غزوان عن حصين بن عبد الرحمن وأورده محمد بن إسماعيل البخاري في كتابه الصحيح[1] من حديث أبي عوانة وابن فضيل. جميعا، ولم يسمع مسروق من أم رومان شيئا فحدثت عن أبي عمر بن حيويه أنا دعلج بن أحمد ثنا إبراهيم بن إسحاق الحربي ثنا إبراهيم بن محمد ثنا ابن فضيل، عن حصين عن أبي وائل عن مسروق: قال: سألت أم رومان عن حديث الإفك فحدثتني. قال إبراهيم الحربي: كان سألها وله خمس

= حجاب أو يرسل رسولا فيوحي بإذنه ما يشاء إنه علي حكيم﴾. قالت: ومن زعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتم شيئا من كتاب الله فقد أعظم على الله الفرية، والله يقول: ﴿ياأيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته﴾ قالت: ومن زعم أنه يخبر بما يكون في غد فقد أعظم على الله الفرية، والله يقول: ﴿قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله﴾. شرح النووي 3/ 8 -9.

(1) كتاب المغازي. باب حديث الإفك. الفتح 7/ 435. رقم: 4143.

عشرة سنة. ومات مسروق وله ثمان وسبعون سنة. وأم رومان أقدم من كل من حدث عنه مسروق وقد صلى / خلف أبي بكر وكلم عمر، وعلياً، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وابن عباس وأبا موسى، وخباباً، وأبياً، وعبد الله بن عمرو، وعائشة[1].

قال الخطيب: والعجب كيف خفي على إبراهيم الحربي استحالة سؤال مسروق أم رومان مع محل إبراهيم من العلم وعلو قدره فيه، ومعرفته بأيام الناس وذلك أن أم رومان ماتت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

أخبرنا الحسن بن أبي بكر قال: كتب إلي محمد بن إبراهيم الجوري من شيران يذكر أن أحمد بن أحمد أن ابن الخضر أخبرهم ثنا أحمد بن يونس الضبي حدثني أبو حسان الزيادي قال: السنة السادسة فيها ماتت أم رومان بنت عامر في ذي الحجة، وهي أم عائشة فنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم في قبرها[2]. فأخبرنا أبو عبد الله أحمد بن عبد الله بن الحسين بن إسماعيل المحاملي[3] أن أبا القاسم[*] عمر بن جعفر بن محمد بن سلم الجيلي قال: قال أبو إسحق إبراهيم بن إسحاق الحربي: أسلمت أم رومان فهاجرت إلى المدينة وتوفيت بها في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذي الحجة من سنة ست من الهجرة.

وأخبرنا أبو الفتح منصور بن ربيعة بن أحمد الزهري الخطيب بالمدينة، وحدثنا أبو القاسم[*] علي بن أحمد بن علي بن راشد ثنا أبو بكر محمد بن محمد بن سليمان الباغندي ببغداد ثنا الحسين بن أبي كبشة ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن القاسم[*] بن محمد عن أم سلمة أنها قالت: لما دليت أم رومان في قبرها، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من سره أن ينظر إلى امرأة من حور العين، فلينظر إلى هذه.

وقال الباغندي: ثنا علي بن عمرو الأنصاري ثنا محمد بن أبي عمير ثنا حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن القاسم بن محمد / عن عائشة عن النبي صلى

---

(1) تهذيب التهذيب. 8/ 133.

(2) انظر ترجمة أم رومان في تهذيب التهذيب 10/ 519.

(3) توفي سنة تسع وعشرين وأربعمائة. سير أعلام النبلاء 13/ 348.

(*) في الأصل. القسم بدون ألف. والصواب ما أثبته.

الله عليه وسلم مثله. أخبرني محمد بن عبد الملك القرشي أنا الفضل عبيد الله بن عبد الرحمن الزهري نا أحمد بن عبد الله بن سابور نا سفيان بن وكيع نا ابن أبي عدي ثنا حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن القاسم عن عائشة قالت: لما دليت أم رومان في قبرها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من سره أن ينظر إلى امرأة من الحور العين[1]. فلينظر إلى هذه.

قال الخطيب: وأحسب العلة التي دخلت على إبراهيم الحربي في إثبات سؤال مسروق أم رومان وتصحيح ذلك اتصال الحديث، وثقة رجاله. ولم يتفكر فيما وراء ذلك. وهي العلة التي دخلت على البخاري حتى أخرج الحديث في صحيحه. ومسلم بن الحجاج لم يخرجه في صحيحه ورجاله من شرطه، وأحسبه فطن باستحالته فتركه. والله أعلم.

وذكر إبراهيم الحربي أن مسروقا سأل أم رومان وله إذ ذاك خمس عشرة سنة. فكان موتها في سنة ست من الهجرة. فعلى هذا كان له وقت وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم تسع عشرة سنة فما الذي منعه أن يسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم إن كان هذا الذي ذكره صحيحاً. وقد ذكر غير إبراهيم مبلغ سن مسروق على خلاف ما قال.

أخبرنا أبو الحسين بن بشران أنا الحسين بن صفوان البردعي نا عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا ثنا محمد بن سعد قال: مسروق بن الأجدع توفي سنة ثلاث وستين بالكوفة.

وأخبرني أبو الفرج الحسين بن علي الصناجيري أنا محمد بن زيد بن علي بن مروان الكوفي أنا محمد بن محمد بن عقبة الشيباني ثنا هارون بن حاتم ثنا ابن الفضل بن/عمرو قال: مات مسروق وله ثلاث وستون. وهذا الأشبه بالصحة، فعلى هذا القول كان له وقت ماتت أم رومان ست سنين.

ولم يزل حديث مسروق الذي ذكرته يتخلج في صدري أمره فأستنكره وأحيل

(1) ثم هذه الأحاديث الذي أسندها الخطيب كلها ضعيفة لا تصح لأنها من طريق علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف. قال يحيى: ليس بشيء وقال البخاري وأبو حاتم لا يحتج به. انظر الميزان 4/ 48.

وكذلك أعلها ابن القيم في زاد المعاد 3/ 267. وقال: (فكيف يقدم هذا على حديث إسناده كالشمس يرويه البخاري في (صحيحه) ويقول فيه مسروق: سألت أم رومان. . .)

فكري فيه سنين كثيرة، فلا أعرف له علة لثقة رجاله، واتصال إسناده حتى أخبرنا الحسن بن علي التميمي أنا أبو بكر بن مالك نا عبد الله بن أحمد حدثني أبي نا هاشم بن القاسم نا أبو جعفر يعني الرازي عن حصين عن شقيق بن سلمة عن مسروق عن أم رومان، وهي أم عائشة قالت: كنت أنا وعائشة قاعدة فدخلت امرأة من الأنصار. وذكر الحديث بطوله نحو رواية أبي عوانة[1]. وأخبرنا التميمي أنا ابن مالك ثنا عبد الله حدثني أبي ثنا ابن عاصم نا حصين عن أبي وائل عن مسروق عن أم رومان قالت: بينا أنا عند عائشة إذ دخلت عليها امرأة من الأنصار فقالت: فعل الله بابنها. فذكر الحديث[2].

فجوزت على هاتين الروايتين أن يكون مسروق أرسل الرواية عن أم رومان، ولم يذكر الخبر. وقد ذكر أن حصين بن عبد الرحمن اختلط في آخر عمره، فلعله روى الحديث لأبي عوانة ولابن فضيل في حال اختلاطه. فوهم فيه[3].

---

(1) مسند أحمد. مسند أم رومان. رقم 27138. 10/ 303.

(2) مسند احمد مسند أم رومان رقم 27139. 10/ 304.

(3) انظر الكواكب النيرات ص 25. ونهاية الاغتباط ص 91.

وأبو عوانة ممن روى عنه بعد الاختلاط. انظر هدي الساري ص 398.

قلت: وقد رد الحافظ في الفتح تعليل الخطيب لهذا الحديث فقال: (والذي ظهر لي بعد التأمل أن الصواب مع البخاري، لأن عمدة الخطيب ومن تبعه في دعوى الوهم الاعتماد على قول من قال: إن أم رومان ماتت في حياة النبي صلى الله عليه وسلم سنة أربع. وقيل سنة خمس وقيل: ست وهو شيء ذكره الواقدي ولا يتعقب الأسانيد الصحيحة بما يأتي عن الواقدي وذكره الزبير بن بكار بسند منقطع فيه ضعف أن أم رومان ماتت سنة ست في ذي الحجة وقد أشار البخاري إلى رد ذلك في تاريخه الأوسط والصغير فقال: بعد أن ذكر أم رومان في فصل من مات في خلافة عثمان: روى علي بن يزيد عن القاسم قال: ماتت أم رومان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم سنة ست، قال البخاري فيه نظر، وحديث مسروق أسند، أي أقوى إسنادا وأبين اتصالا. انتهى

وقد جزم إبراهيم الحربي بأن مسروقا سمع من أم رومان وله خمس عشرة سنة فعلى هذا يكون سماعه منها في خلافة عمر لأن مولد مسروق كان في سنة الهجرة.

ولهذا قال أبو نعيم الأصبهاني :عاشت أم رومان بعد النبي صلى الله عليه وسلم: وقد تعقب ذلك كله الخطيب معتمداً على ما تقدم عن الواقدي والزبير، وفيه نظر، لما وقع عند أحمد [10/ 30. رقم 25828.] من طريق أبي سلمة عن عائشة قالت (لما نزلت آية التخيير بدأ النبي صلى الله عليه وسلم بعائشة فقال: ياعائشة إني عارض عليك أمراً فلا تفتاتي فيه بشيء حتى تعرضيه على أبويك أبي بكر وأم رومان) الحديث. وأصله في الصحيحين دون تسمية أم رومان، وآية التخيير نزلت سنة تسع اتفاقاً، فهذا دال على تأخر موت أم رومان عن الوقت الذي ذكره الواقدي والزبير أيضاً، فقد تقدم في علامات النبوة [رقم 3581] من حديث عبد الرحمن بن أبي بكر في قصة أضياف أبي بكر، قال: =

إذ ذكر الخبر على أن أبا سعيد عبد الله بن سعيد الأشج قد رواه عن ابن فضيل، فقال عن مسروق قال: سألت أم رومان.

كذلك أخبرني علي بن الحسن السمسار ثنا عمر بن محمد بن علي الناقد قال: قرأت على أبي حفص الكاغدي عمر بن محمد بن الحكم قلت: حدثكم أبو سعيد الأشج ثنا محمد بن فضيل عن حصين عن شقيق عن مسروق قال: سألت أم رومان وهي أم عائشة أو قيل لها ما قيل. قالت: بينما أنا وعائشة إذ دخلت علينا امرأة من الأنصار وهي تقول فعل بفلان كذا وكذا فقالت لها عائشة / ولم!؟ قالت لأنه فيمن تحدث بالحديث. فقالت عائشة: وأي حديث؟ فأخبرتها. فقالت: سمعه النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر قالت: نعم فخرت مغشياً عليها. فأفاقت بحمى نافض. فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: ما شأن هذه؟ قالت: حمى أخذتها قال: لعله من أجل حديث تحدث به قالت: فجلست فقالت: والله لئن حلفت لا تصدقوني ولئن اعتذرت لا تعذروني، فمثلي ومثلكم. مثل يعقوب وبنيه. والله المستعان على ما تصفون. قالت: فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنزل الله عليه ما أنزل. فأتاها فأخبرها. فقالت: بحمد الله لا بحمد أحد.

وهذا إسناد أشبه بالصحة ومن الناس من يكتب الهمزة ألفاً في سائر أحوالها من رفعها ونصبها وخفضها. فلعل بعض النقلة كتب سئلت بالألف فقرأه القارئ سألت، ورواه ودون عنه، وكذلك عبر عن هذه اللفظة من سمعها يحدثني كما ذكرنا في حديث أبي داود عن أبي عوانة.[1]

= عبد الرحمن (وإنما هو أنا وأبي وأمي وامرأتي وخادم) وفيه عند المصنف في الأدب رقم [6141]. (فلما جاء أبو بكر قالت له أمي: احتبست عن أضيافك) الحديث، وعبد الرحمن إنما هاجر في هدنة الحديبية، وكانت الحديبية في ذي القعدة سنة ست. وهجرة عبد= =الرحمن في سنة سبع في قول ابن سعد، وفي قول الزبير فيها أو في التي بعدها، لأنه روي أن عبد الرحمن خرج في فئة من قريش قبل الفتح إلى النبي صلى الله عليه وسلم فتكون أم رومان تأخرت عن الوقت الذي ذكراه فيه). الفتح 7/ 438. وانظر أيضاً تهذيب التهذيب 10/ 520.

(1) ذكر نحو هذا الكلام المزي في تهذيب الكمال. 22/ 470. نقلا عن الخطيب، وختمه بقوله: (وأخرج البخاري هذا الحديث في صحيحه لما رأى فيه عن مسروق قال: سألت أم رومان ولم يظهر له عليه وقد بينا ذلك في كتاب المراسيل، وأشبعنا القول بما لا حاجة لنا إلى إعادته).

حديث آخر غلط فيه البخاري.

أخبرنا أبو عبد الرحمن إسماعيل بن أحمد بن عبد الله النيسابوري الحيري أنا أبو الهيثم محمد بن المكي الكشميهني ثنا محمد بن يوسف الفربري ثنا محمد بن إسماعيل البخاري نا أبو معمر نا عبد الوارث عن الحسين قال يحيى واخبرني أبو سلمة أن عطاء بن يسار أخبره أن زيد بن خالد الجهني أخبره أنه سأل عثمان بن عفان قال: أرأيت إذا جامع الرجل امرأته فلم يمن. قال عثمان: يتوضأ للصلاة كما نتوضأ للصلاة، ويغسل ذكره. وقال عثمان سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألت عن ذلك علي بن أبي طالب، والزبير بن العوام، وطلحة بن عبيد الله، وأبي بن كعب فأمروه بذلك. وأخبرني أبو سلمة أن عروة بن الزبير أخبره أن أبا أيوب أخبره / أنه سمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم[1].

قول الراوي في آخر هذا الحديث عن أبي أيوب أنه سمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم خطأ. فإن أبا أيوب لم يسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما من أبي بن كعب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. ذكر ذلك هشام بن عروة عن أبيه[2]، ورواه عن هشام جماعة من الحفاظ الأثبات.

أخبرنا أبو علي أحمد بن محمد بن إبراهيم الصيدلاني أنا سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني ثنا إسحاق بن إبراهيم البصري عن عبد الرزاق عن ابن

(1) كتاب الغسل. باب غسل ما يصيب من فرج المرأة. الفتح 1/ 396. رقم 292.

(2) وقال الدارقطني: هو وهم لأن أبا أيوب سمعه من أبي بن كعب كما قال هشام بن عروة عن أبيه. وقد رد الحافظ هذا التعليل فقال: " الظاهر أن أبا أيوب سمعه منهما لاختلاف السياق، لأن في روايته عن أبي بن كعب قصة ليست في روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم، مع أن أبا سلمة وهو ابن عبد الرحمن بن عوف أكبر قدراً وسناً وعلماً من هشام بن عروة، وروايته عن عروة من باب رواية الأقران لأنهما تابعيان فقيهان من طبقة واحدة، وكذلك رواية أبي أيوب عن أبي بن كعب لأنهما فقيهان صحابيان كبيران وقد جاء هذا الحديث من وجه آخر عن أبي أيوب عن النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه الدارمي وابن ماجه ". الفتح 1/ 397.

قلت: الحديثان ضعيفان:

- حديث الدارمي. أخرجه في باب الماء من الماء 1/ 194. وفيه عبد الله بن صالح. قال ابن المديني: ضربت على حديثه، وما أروي عنه شيئا. وقال أحمد بن صالح: متهم ليس بشيء. قال النسائي: ليس بثقة. التهذيب 4/ 339-340.

- حديث ابن ماجة أخرجه في باب الماء من الماء رقم: 607. وفيه عبد الرحمن بن السائب قال عنه الحافظ في التقريب مقبول. وشيخه عبد الرحمن بن سعاد كذلك قال عنه - أي الحافظ -: مقبول.

جريج حدثني هشام بن عروة عن عروة بن الزبير عن أبي أيوب الأنصاري قال: حدثني أبي بن كعب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: أرأيت إذا جامع أحدنا فأكسل ولم يمن. فقال النبي صلى الله عليه وسلم يغسل ما مس المرأة منه وليتوضأ. قال: فكان أيوب يفتي بهذا عن أبي بن كعب.

وأخبرنا أبو علي الصيدلاني أنا سليمان بن أحمد نا إسحاق الدبري عن عبد الرزاق عن الثوري عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي أيوب الأنصاري عن أبي بن كعب أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول إذا جامع أحدكم فلم يكسل فليتوضأ وضوءه للصلاة.

أخبرنا أبو بكر البرقاني[1] قال: قرأت على أبي محمد بن ماسي أخبركم يوسف القاضي ثنا مسدد ثنا يحيى بن سعيد عن هشام بن عروة أخبرني أبي أخبرني أبو أيوب أخبرني أبي بن كعب أنه قال: يا رسول الله إذا جامع الرجل المرأة فلم ينزل قال يغسل ما مس المرأة منه، ثم يتوضأ.

أخبرنا أبو بكر أحمد بن علي اليزدي ثنا أبو عمرو بن حمدان ثنا ابن شيرويه ثنا محمد بن المثنى ثنا محمد بن جعفر / ثنا شعبة عن هشام بن عروة حدثني أبي عن الملي - يعني بقوله الملي عن الملي: أبا أيوب عن أبي بن كعب - عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال في الرجل يأتي أهله ثم لا ينزل يغسل ذكره ويتوضأ.

اخبرنا أبو علي التميمي أخبرنا ابن مالك ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا عبيد الله بن عمر القواريري ثنا حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن أبيه قال بلغني عن أبي أيوب بن زيد حديث وهو بأرض الروم. قال: فلقيت أبا أيوب بالروم فحدثني عن أبي بن كعب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " إذا جامع الرجل امرأته ثم أكسل فليغسل ما أصاب المرأة منه ثم يتوضأ".[2]

أخبرنا أبو بكر البرقاني قال: قرأت على عبد الله بن محمد بن زياد حدثكم عبد الله بن شيرويه ثنا إسحاق أنا عبدة بن سليمان وابن معاوية قالا: ثنا هشام بن

---

(1) هو الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب البرقاني الخوارزمي. ولد سنة خمسين وثلاثمائة، وتوفي سنة خمس وعشرين وأربعمائة. سير أعلام النبلاء 13/ 299-301.

(2) مسند الأنصار. حديث أبي أيوب الأنصاري 8/ 7. رقم: 21148.

عروة عن أبيه عن أبي أيوب عن أبي بن كعب قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يصيب من أهله ثم يكسل ولا ينزل. قال: " يغسل ما أصابه من امرأته ويتوضأ ويصلي". قال عبدة في حديثه: حدثني أبو أيوب عن أبي بن كعب.

حديث وهم فيه مالك بن أنس.

أخبرنا القاضي أبو بكر أحمد بن الحسن بن أحمد الجرشي الحيري بنيسابور[1] حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الصم ثنا بحر بن نصر بن سابق الخولاني قال: قرئ على ابن وهب أخبرك غير واحد منهم مالك بن أنس عن حميد الطويل عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " التمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة".

قال الخطيب: يعني ليلة القدر.

أخبرنا أبو القاسم عبد الرحمن بن عبيد الله بن عبد الله بن محمد بن الحسين الحربي[2] وأبو عمرو عثمان بن محمد بن يوسف بن درست الغلاف[3] قالا: ثنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن مسلمة القعنبي عن مالك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك أنه قال: خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان، فقال: إني رأيت هذه الليلة حتى تلاحا رجلان، فرفعت، فالتمسوها في التاسعة والسابعة[4].

هذا الحديث إنما يرويه أنس بن مالك عن عبادة بن الصامت[5] عن النبي

(1) هو الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن أبي علي الحسن بن أحمد الحرشي الحيري النيسابوري وهو حرشي بالحاء المهملة وليس بالمعجمة كما في الأصل. نسبة إلى بني الحريش كما جاء في الأنساب ولد سنة خمس وعشرين وثلاثمائة. وتوفي سنة 421. سير أعلام النبلاء 13/ 227.

(2) هو المسند أبو القاسم عبد الرحمن بن عبيد الله بن عبد الله بن محمد بن الحسين الحربي الحرفي.
ولد سنة ست وثلاث وثلاثمائة، ومات سنة ثلاث وعشرين وأربعمائة. سير أعلام النبلاء 13/ 264.

(3) هو المسند أبو عمرو عثمان بن محمد بن يوسف بن دوست (بالواو لا بالراء) العلاف (بالمهملة لا بالمعجمة) البغدادي توفي سنة ثمان وعشرين وأربعمائة. سير أعلام النبلاء 13/ 304.

(4) باب ما جاء في ليلة القدر. شرح الزرقاني 2/ 216. رقم 713. لكن بلفظ: " إني أريت... "

(5) قال الحافظ ابن عبد البر رحمه الله: هكذا روى مالك هذا الحديث لا خلاف عنه في إسناده. ومتنه. وفيه عن أنس " خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم "؛ وإنما الحديث لأنس عن =

صلى الله عليه وسلم وقد قصر مالك بن أنس فلم يذكر فيه عبادة وذكر فيه الخبر أن إنسانا سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان أغلظ للوهم. ورواه عن حميد على الصواب زهير بن معاوية.

وإسماعيل بن جعفر، ويزيد بن زريع، ومحمد بن عربي، وأبو شهاب الحناط، ويحيى بن سعيد القطان، ويزيد بن هارون[1]. وكذلك رواه حماد بن سلمة عن ثابت البناني وحميد الطويل عن أنس عن عبادة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

فأما أحاديث من رواه عن حميد وحده. فأخبرنا أبو الحسين علي بن محمد بن عبد الله المعدل أنا عثمان بن أحمد بن عبد الله الدقاق ثنا محمد بن محمد بن البراء ثنا المعافى بن سليمان ثنا زهير ثنا حميد عن أنس عن عبادة بن الصامت قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ليخبرنا بليلة القدر فتلاحى فلان وفلان فرفعت، وعسى أن يكون خيراً لكم فالتمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة.

أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن غالب الفقيه الخوارزمي المعروف بالبرقاني ثنا أبو بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي القطان ثنا أبو عبد الله الصوفي. وأخبرنا البرقاني قال: قرأت على أبي حاتم محمد بن يعقوب الهروي حدثكم محمد بن عبد الرحمن / الشامي قالا ثنا يحيى بن أيوب ثنا إسماعيل بن جعفر اخبرني أنس أنه قال أخبرني عبادة ابن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج ليخبر بليلة القدر فإنه تلاحى فلان وفلان، فرفعت. وعسى أن يكون خيراً لكم فالتمسوها في

= عبادة بن الصامت. حدثنا سعيد بن نصر قال: حدثنا قاسم بن أصبغ قال: حدثنا ابن وضاح قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال: حدثنا عبد الوهاب عن انس عن عبادة قال: " خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يريد أن يخبر بليلة القدر فتلاحى رجلان. فقال: إني خرجت أن أخبركم بليلة القدر فتلاحى فلان وفلان، ولعل ذلك أن يكون خيرا فالتمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة " التمهيد 2/ 200. وإلى هذا جنح الحافظ في الفتح 4/ 268. (كذا رواه أكثر أصحاب حميد عن أنس، ورواه مالك فقال: " عن حميد عن أنس قال: خرج علينا " ولم يقل "عن عبادة " قال ابن عبد البر: والصواب إثبات عبادة، وأن الحديث من مسنده).

(1) ويستدرك عليه روايتا خالد بن الحارث وبشر بن المفضل عن حميد الطويل. المخرجتان في صحيح البخاري.
الأولى: كتاب فضل ليلة القدر لتلاحي الناس. الفتح 4/ 267. رقم: 2023.
الثانية: كتاب الأدب. باب ما ينهي عن السباب واللعن. الفتح 10/ 465. رقم: 6049.

السبع والتسع والخمس[1]. قال الصوفي: التمسوها في السبع والخمس.

أخبرنا البرقاني ثنا أبو بكر إسماعيل القطان(*) أنا أبو يعلى هو أحمد بن علي بن المثنى الموصلي ثنا محمد بن المنهال ثنا يزيد بن زريع ثنا حميد عن أنس عن عبادة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: خرجت لأخبركم بليلة القدر فإذا رجلان يتلاحيان فأنسيتها، فاطلبوها في العشر الأواخر من رمضان تاسعة وسابعة وخامسة[2].

أخبرنا أبو علي الحسن بن علي بن محمد التميمي أنا أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعي ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أبي ثنا محمد بن أبي عدي عن حميد عن أنس عن عبادة بن الصامت قال: خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يريد أن يخبرنا بليلة القدر، فتلاحى رجلان، فرفعت. وعسى أن يكون خيراً لكم فالتمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة[3].

أخبرنا أبو الصهباء ولاد بن علي بن سهل الكوفي أنا أبو حفص محمد بن علي بن دحيم الشيباني نا أحمد بن حازم أنا عبد الحميد بن صالح أنا أبو شهاب.

وأخبرني أبو محمد الحسن بن محمد بن الحسن بن علي الخلال بن عمر بن أحمد الواعظ(**) ثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي ثنا خلف بن هشام ثنا أبو شهاب الحناط عن حميد عن أنس أن عبادة بن الصامت قال: خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: إني خرجت / وأنا أريد أن أخبركم بليلة القدر فتلاحى رجلان. وقال الخلال: فتلاحى هذان الرجلان فأنسيتها، وعسى أن

---

(1) طريق إسماعيل بن جعفر أخرجها البخاري في الصحيح. كتاب الإيمان. باب خوف المؤمن أن يحبط عمله وهو لا يشعر. الفتح 1/ 113. رقم 49.

(*) لعله وقع هنا سقط، والصواب: أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي.

(2) لم أقف عليه من هذه الطريق في مسند أبي يعلى. بل وجدته من طريق الأعمش قال: أخبرت عن أنس قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة، وهو يريد أن يخبرنا بليلة القدر، وقد أخبرناه، فسمع لغطا في المسجد، فاختلست منه " 3/ 377. رقم: 4008.

(3) مسند أحمد. مسند عبادة. 8/ 393. رقم 22735.

(**) هو الإمام الحافظ أبو محمد الحسن بن محمد بن الحسن بن علي الخلال البغدادي.
ولد سنة سبع وسبعين ومائتين. وتوفي سنة: إحدى وسبعين وثلاثمائة.
سير أعلام النبلاء 12/ 379-382.
ولد سنة: اثنتين وخمسين وثلاثمائة. وتوفي سنة تسع وثلاثين وأربعمائة.
سير أعلام النبلاء 13/ 385-387.

يكون ذلك خيراً فالتمسوها في تاسعة وسابعة وخامسة.

أخبرنا البرقاني قال: قرأنا على أبي محمد عبد الله إبراهيم بن أيوب بن ماسي أخبركم يوسف القاضي نا محمد بن أبي بكر يحيى بن سعيد عن حميد عن أنس عن عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: خرجت وأنا أريد أن أخبركم بليلة القدر، فتلاحى رجلان، فرفعت. وعسى أن يكون خيراً فالتمسوها في التاسعة والخامسة والسابعة.

وأخبرنا البرقاني قال: قرأنا على أبي محمد عبد الله إبراهيم بن أيوب بن ماسي أخبركم يوسف القاضي نا محمد بن أبي بكر ثنا يحيى بن سعيد عن حميد عن أنس عن عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: فتلاحى رجلان، فرفعت، وعسى أن يكون خيراً فالتمسوها في التاسعة والخامسة والسابعة.

أخبرنا أبو الفتح هلال بن جعفر بن سعدان الحفار[1] ثنا أبو علي إسماعيل بن محمد الصفار ثنا محمد بن عبد الملك الدقيقي. وأخبرنا أبو علي الحسن بن أبي بكر أحمد بن إبراهيم بن الحسن بن محمد بن شاذان البزار أنا أبو محمد عبد الله بن إسحاق بن إبراهيم البغوي ثنا عبد الله بن روح قالا حدثنا يزيد بن هارون أخبرنا حميد عن أنس عن عبادة بن الصامت قال: خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يريد أن يخبرنا بليلة القدر فتلاحى رجلان من المسلمين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إني خرجت أريد أن أخبركم بليلة القدر فكان بين فلان وفلان لحاء فرفعت، وعسى أن يكون خيراً فالتمسوها في العشر الأواخر في الخامسة والسابعة والتاسعة. وهذا لفظ حديث الدقيقي. وأما حديث حماد بن سلمة عن ثابت وحميد فأخبرناه أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الحافظ بأصبهان ثنا أبو محمد بن عبد الله بن جعفر بن أحمد بن فارس ثنا يونس بن حبيب ثنا أبو داود ثنا حماد عن ثابت وحميد عن أنس عن عبادة بن الصامت أن / رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج وهو يريد أن يخبر أصحابه بليلة القدر

(1) هو مسند بغداد أبو الفتح هلال بن محمد بن جعفر بن سعدان بن المرزبان الكسكري الحفار. ولد سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة. وتوفي سنة أربع عشرة وأربعمائة. سير أعلام النبلاء 13/ 183-184.

فتلاحى رجلان. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: خرجت وأنا أريد أن أخبركم بليلة القدر فتلاحى رجلان فاحتلجت مني فاطلبوها في العشر الأواخر في سابعة تبقى أو تاسعة تبقى أو خامسة تبقى.

آخر كلامه على هذه الأحاديث، وهو آخر الجزء.

والحمد لله حق حمده وصلواته على محمد وآله وسلم

فهرس الآيات

فهرس الأحاديث والآثار

جريدة المصادر والمراجع

- الإصابة في تمييز الصحابة . لابن حجر العسقلاني دراسة وتحقيق : عادل أحمد عبد الموجود . علي محمد معوض . ط : 1/ 1415- 1995.دار الكتب العلمية - بيروت .
- ابن حزم في ألف عام . لأبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري . ط : 1/ 1402- 1982. دار الغرب الإسلامي - بيروت.
- التمهيد لابن عبد البر . تحقيق جماعة . طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب .
- تهذيب التهذيب . لابن حجر العسقلاني . بعناية : جميل صدقي العطار . ط : 1/ 1415-1995.دار الفكر - بيروت .
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال . لجمال الدين المزي .دار الفكر - بيروت .
- سنن ابن ماجة . تحقيق وتخريج : د. بشار عواد معروف .ط: 1/ 1418- 1998. دار الجيل - بيروت .
- سنن الدارمي . بعناية : محمد أحمد دهمان . دار الكتب العلمية - بيروت .
- سير أعلام النبلاء للذهبي . دار الفكر - بيروت .
- صحيح مسلم بشرح النووي . دار الفكر - بيروت
- فتح الباري . شرح صحيح البخاري . لابن حجر العسقلاني . بعناية : عبد العزيز بن باز ومحمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب . دار الفكر - بيروت.
- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقاة لابن الكيال الذهبي. تحقيق وتعليق : محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي . ط : 1/ 1415-1995. دار الفكر - بيروت .
- مسند أبي يعلى . دراسة وتحقيق : د. مصطفى عبد القادر عطا .ط : 1/ 1412-

1992. دار الفكر - بيروت .

- الموطأ بشرح الزرقاني . دار الفكر - بيروت .

- ميزان الاعتدال في نقد الرجال . للذهبي . تحقيق : محمد علي البجاوي ط : 1/ 1382-1963. دار المعرفة - بيروت .

- نهاية الاغتباط . بمن رمي بالاختلاط . علاء الدين علي رضا .ط : 1/ 1408-1988. دار الحديث القاهرة .

فهرس الموضوعات